مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الأبحاث:

- السياحة البيئية في دولة الكويت : تحليل الآثار وإستراتيجية الاستدامة.

سعاد حاكم عذبي - وأسماء علي أبا حسين - وأنور شيخ الدين عبده

- التفاؤل والتشاؤم : دراسة ثقافية مقارنة بين اللبنانيين والكويتيين.

نجوى اليحفوفي - وبدر محمد الأنصاري

- وجهة الضبط والتفضيل العقلي وعلاقتهما ببعض المتغيرات الديموجرافية لدى الطلبة والموظفين الكويتيين من الجنسين.

معصومة أحمد إبراهيم

- دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة 1990 - 2002.

أحمد فرّاس العوران - وأسامة فايز الفرحان

- أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية (مترجم).

جاكوبز جاري - وهارلان كليفلاند

مجلس النشر العلمي

Academic Publication Council

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٣ - العدد ٢

٢٠٠٥

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين، 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 33 – العدد 2 – 2005

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت
E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 33 – العدد 2 – 2005

التقارير

افتتاحية العدد

د. خالد أحمد الشلال*

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الرسول الأمي الأمين وبعد...

بمشيئة الله تعالى نضع بين أيدي الباحثين والأكاديميين والمثقفين العدد الثاني لعام 2005، الذي يحوي تنوعاً في مجالات البحث العلمي الشاملة لمختلف الجوانب الاجتماعية والنفسية والإدارية والاقتصادية؛ ففي الجانب النفسي ضمّ هذا العدد دراستين: الأولى تتعلق بالتفاؤل والتشاؤم: دراسة ثقافية مقارنة بين اللبنانيين والكويتيين. والثانية تبحث وجهة الضبط والتفضيل العقلي وعلاقتهما ببعض المتغيرات الديموجرافية: دراسة على عينة من المجتمع الكويتي. أما الجانب البحثي الاجتماعي فقد اقتصر على دراسة مترجمة حول أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية. وقد كان للجانب الجغرافي نصيب من أبحاث هذا العدد تمثل في دراسة حول السياحة البيئية في دولة الكويت – تحليل الآثار واستراتيجية الاستدامة. وهناك دراسة اقتصادية تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة 1990 – 2002. أما فيما يتعلق بباب المراجعات، فقد اشتمل على مراجعة مجموعة من الكتب الحديثة في شتى المجالات الاجتماعية والنفسية والسياسية والتربوية. كذلك اشتمل على مجموعة من الألفيات.

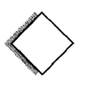
أخيراً ضم العدد تقريراً واحداً تحت عنوان «في علم الضحية، دراسة

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

تحليلية لضحايا الإجرام من واقع التقارير الرسمية للجريمة بالجماهيرية». هذا العدد الذي نضعه بين أيدي الباحثين نرجو أن تعم فائدته الجميع.

وإذ نتمنى للجميع الإفادة من هذه البحوث والدراسات نؤكد دعوتنا الباحثين والمتخصصين إلى التواصل معنا تدعيماً للحركة العلمية والثقافية.

والله ولي التوفيق.



السياحة البيئية في دولة الكويت
تحليل الآثار وإستراتيجية الاستدامة

سعاد حاكم عنبي، وأسماء علي أبا حسين، وأنور شيخ الدين عبده*

ملخص: يعد قطاع السياحة من أكبر القطاعات في العالم نمواً وتطوراً لما له من دور بارز في دعم الاقتصاد العالمي وخلق المزيد من فرص العمل. وفي الكويت شهد القطاع السياحي تطوراً ملحوظاً نظراً لما تمتلكه دولة الكويت من مقومات السياحة، وأهمها موقعها الجغرافي المهم وتنوع موائلها الطبيعية البرية والبحرية، وهو ما أدى إلى تنوع أنماط السياحة فيها، مما أهلها لاستقطاب أعداد كبيرة من الزائرين من خارج الكويت وداخلها، الأمر الذي رفع من إسهام هذا القطاع في الدخل القومي، إلى جانب تحقيقه لأهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية وتربوية وثقافية. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن أعداد السياح للمناطق الترفيهية والمتاحف قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب حرب الخليج الثانية حتى منتصف التسعينيات، غير أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى انعكاساً للأحداث التي شهدتها منطقة الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص. هذا، وتستعرض الدراسة الحالية أنماط السياحة ولا سيما السياحة البيئية في دولة الكويت، التي تشمل: سياحة الصحارى أو مخيمات الربيع، والمحميات الطبيعية، والسياحة البحرية، والتراثية، والعلمية، والترويحية. كذلك تعرض الدراسة لأهم المشكلات البيئية المرتبطة بها حالياً والمتوقعة مستقبلاً إذا ما استمر وضع المواقع السياحية على ما هو عليه، وتقوم بالتحليل والتقويم للآثار السياحية على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المسببة لها باستخدام نموذج المؤشرات البيئية (DPSIR)، ووضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة تكون رافداً اقتصادياً واجتماعياً في دولة الكويت.

المصطلحات الأساسية: السياحة البيئية، السياحة في الكويت، السياحة المستدامة، نموذج مؤشرات DPSIR، التقويم البيئي المتكامل.

* برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

المقدمة:

عانى قطاع السياحة والبيئة في دولة الكويت معوقات الحروب منذ ما يربو على ثلاثة عقود بدءاً من حرب العراق وإيران في الثمانينيات، ثم حرب تحرير الكويت بداية التسعينيات، وأخيراً حرب العراق في 2003. وبزوال تلك الظروف عن المنطقة، فإن هناك مستقبلاً واعداً ومبشراً للسياحة في دولة الكويت، التي تتميز ببنية قابلة للنهوض والازدهار خلال الأعوام القليلة القادمة (نبيلة العنجري، 2004)، ولا سيما أن المواطن الكويتي مولع بالسفر والسياحة، حيث تشير دراسة (توفيق الجراح، 2004) إلى أن الكويتيين ينفقون سنوياً أكثر من ثلاثة مليارات دولار على السياحة خارج الكويت.

غير أن ما تعرض له العالم من أحداث أدى إلى أن تتحول الوجهة السياحية من السياحة الخارجية إلى السياحة في الإقليم نفسه أو داخل الدولة. وتشير الإحصاءات إلى أن 80% من السياحة عام 2003 كانت في الإقليم نفسه؛ حيث يفضل السياح الرحلات البرية والإقامة في نطاق دولهم أو إقليمهم (فرانشيسكو فرانيجاللي، 2004). الأمر الذي يستوجب على الدول استقطاب مواطنيها وسكان الدول المجاورة لقضاء عطلاتهم في ربوعها لتنشيط اقتصاداتها، والعمل على الحفاظ على مقوماتها السياحية من بيئات طبيعية، وكائنات فطرية أو مهاجرة وموائلها، وما تحويه الدول من آثار وموروثات وثقافات. وفي هذا السياق أوصى (عبيد العتيبي، 2002) «في دراسة عن السياحة والترويح في دولة الكويت: دراسة جغرافية» بضرورة إنشاء هيئة أو مجلس أعلى للسياحة، وربط التخطيط للتنمية السياحية مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتشجيع المستثمرين على تطوير المشروعات السياحية والترويحية، وتنشيط عملية الجذب السياحي الخارجي.

وفي الفترة من 12-13 يناير 2004 عقد في الكويت أول منتدى للسياحة والتنمية، حيث أعلن عن جعل السياحة في دولة الكويت خياراً تنموياً إستراتيجياً، ورصد اعتمادات خاصة للترويج للكويت سياحياً وصولاً إلى تنمية سياحية ناهضة، وصناعة سياحية ترفد مجالات التنمية الأخرى، وفرص عمل لشباب الكويت، وتنويع مصادر الدخل المعتمدة بصورة شبه كلية على البترول.

إن الموقع الجغرافي الذي تتميز به دولة الكويت، وتاريخها الجيولوجي جعلها تتميز بتنوع إيكولوجي كبير وبتعدد موائلها الطبيعية المختلفة: البرية والبحرية، مما جعلها مقصداً لطالبي التنزه والرحلات إلى البر وإقامة المخيمات الجاذبة للأعمار كافة، ومن ثم تنوعت أنماط السياحة كسياحة الصحارى، وتسلق الجبال والتلال الرملية، وزيارة المحميات الطبيعية والمتنزهات، والسياحة البحرية، والتراثية، والعلمية، والرياضية وغيرها. غير أن هشاشة بيئة الصحارى ومحدودية مواردها الطبيعية، وسهولة تعرضها للتدهور والتدمير بفعل تزايد عدد السياح وممارسة بعض السلوكيات يهدد قطاع السياحة ولا سيما السياحة البيئية بالتدمير وانعدام الاستدامة (إبراهيم عبدالرحيم، 1999؛ محمود الهلالات، 1999)، الأمر الذي يتطلب القيام بتحليل وتقويم لآثار السياحة على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المسببة لهذا التدهور باستخدام المؤشرات البيئية وصولاً إلى مرحلة وضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة، بحيث تصبح السياحة رافداً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في دولة الكويت.

هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع السياحة في الكويت عامة والسياحة البيئية خاصة وتعرف أنماطها، مع التركيز على النظم البيئية التي تمتلك خاصية الجذب السياحي، ومقومات السياحة. وتبيان دورها في المحافظة على التراث الطبيعي، والثقافي، ورفع الوعي البيئي من خلال التأثير على سلوك الفرد نحو البيئة. وتقويم الآثار البيئية لبعض أنماط السياحة البيئية باستخدام نموذج (DSPIR)، كذلك وضع إستراتيجية لاستثمار برامج سياحة البيئة الصحراوية في المحافظة على هذه المناطق، وحمايتها وإدارتها بشكل مستدام.

إن هذا البحث، لا شك، يصب في صميم توصيات قمة كويبيك 2002 للسياحة المستدامة، التي أوصت الحكومات بضرورة الإسراع بصياغة سياسات وطنية وإقليمية ومحلية خاصة بالسياحة البيئية، وإستراتيجيات تنموية تتفق مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة، بما في ذلك مؤشرات الاستدامة المتفق عليها مع جميع الأطراف وما حث عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا (UNEP/ ROWA) المنطقة العربية من البحث عن آليات يمكن من خلالها وضع توصيات قمة كويبيك موضع التنفيذ بشكل يتلاءم وطبيعة المنطقة سواء كانت اجتماعية أو

اقتصادية أو بيئية، وبناء جسور التعاون للوصول إلى حلول تضمن نمواً سياحياً يصون البيئة، ويسعى لخلق توازن اجتماعي واقتصادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2003).

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تعرف واقع السياحة عامة والسياحة البيئية خاصة في دولة الكويت ودراستها.
- وصف أنماط السياحة والنظم البيئية ذات الجاذبية الخاصة بالزائرين وتحليلها.
- تقويم الآثار البيئية للسياحة على البيئات والنظم الإيكولوجية باستخدام نموذج المؤشرات البيئية (DPSIR) الذي يتكون من القوة الدافعة (Driving Force)، والضغوط (Pressure)، وحالة البيئة (State)، وآثار تلك الضغوط (Impacts)، والاستجابة (Response).
- وضع مصفوفة لسياسات التنمية المستدامة في قطاع السياحة والسياحة البيئية.

منهج البحث ومصادر المعلومات:

- تعتمد هذه الدراسة على الإحصاءات الواردة في التقارير والبحوث الخاصة بالسياحة في دولة الكويت.
- اتباع المنهج الوصفي لتبيان واقع السياحة والسياحة البيئية في دولة الكويت، وذلك بالقيام بسلسلة من الزيارات الميدانية لتحديد أنماطها وجمع المعلومات حول آثارها على البيئات المختلفة.
- استخدام نموذج المؤشرات (DPSIR)، وذلك بغرض تقويم الأثر البيئي للسياحة في دولة الكويت، والخروج بمصفوفة لإستراتيجيات السياحة المستدامة في الكويت.

السياحة والسياحة البيئية والسياحة المستدامة:

السياحة لغةً مشتقة من كلمة سيح بمعنى الماء الجاري، والسياحة هي الذهاب والسير في الأرض للعبادة أو التجارة أو الترفيه أو الاطلاع على ثقافات الشعوب وخبراتها وغيرها. وقد قسم (إسماعيل المدني، 2002) السياحة إلى ثمانية أنواع هي: السياحة الدينية، والترفيهية، والتراثية الثقافية، والرياضية، والعلاجية، والعلمية، والتجارية، والسياحة البيئية. والأخير نوع خاص منها بدأ يتداول منذ نهاية

السبعينيات، ويقصد به السفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة بهدف دراسة الموقع وتقديره والتمتع به إضافة إلى الاستفادة من التراث الثقافي له.

بمعنى آخر إن السياحة البيئية هي نوع من السياحة المعتمدة على الطبيعة، وقد عرّف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) (وهي منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال حماية الطبيعة) في عام 1996 السياحة البيئية بأنها الترحال المسؤول بيئياً، والزيارة إلى مناطق ما زالت نسبياً محتفظة بحالتها الطبيعية، وذلك من أجل الاستمتاع بالطبيعة وحمايتها وتقدير قيمتها، والاستمتاع بالمظاهر الثقافية الأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى دعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين (إسماعيل المدني، 2002).

وقد تطور مفهوم السياحة البيئية ليشمل عناصر خاصة بالاستدامة، يأتي في مقدمتها إسهامها بشكل فعال في المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي، وإشراك المجتمعات المحلية الأصلية في عمليات تخطيطها وتنميتها وتشغيلها والإسهام في رعايتها. وقد أضحت السياحة البيئية تضطلع بدور ريادي في تطبيق ممارسات الاستدامة المتمثلة في الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في القطاع السياحي، وتشجع هذا القطاع على الإسهام في المحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الحضاري للمجتمعات المحلية. يأتي هذا في ظل إقبال متزايد من السائحين على السفر إلى المناطق الطبيعية مع استمرار محدودية مصادر التمويل الموجهة نحو المحافظة على هذه المناطق وحمايتها وإدارتها بشكل مستدام (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2003).

ويرى (حابس السماوي، 2003) أن السياحة المستدامة هي «نقطة التلاقي بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، بما يؤدي إلى حماية فرص التطوير المستقبلي ودعمها؛ بحيث تدار جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها».

وفي السياق نفسه فقد عرفت منظمة السياحة العالمية في عام 1998، السياحة المستدامة بأنها «تصور لإدارة الموارد السياحية بطريقة تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع تحقيق المحافظة على التكامل الثقافي

والعمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم الداعمة للحياة في المنطقة المستهدفة» (إسماعيل المدني، 2002).

ونرى هنا أن دعم السياحة البيئية وتطويرها – وهي تمثل رافداً أساسياً للسياحة في دولة الكويت – لا بد أن يخطط لها وتدار بطريقة قابلة للاستدامة لكي تضطلع بدورها في دعم الاقتصاد الوطني، وفي الوقت نفسه تمثل فرصة قيمة للحماية والاستخدام المستدام لمناطق الجذب السياحي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي للدولة.

أهداف السياحة في دولة الكويت:

ويمكن للسياحة في دولة الكويت أن تحقق العديد من الأهداف، منها:

1 – **الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:** وتتمثل في زيادة عدد المرتادين والسياح من داخل الكويت وخارجها، وخلق فرص عمل محلية للشباب، وتنشيط الاقتصاد القومي والمحلي على حد سواء. مما يرفع من مستوى الدخل وتعديل مصادر الدخل وتنوعها، وهي المعتمدة بصورة شبه كلية على البترول، وتشير دراسة (نبيلة العنجري، 2004) إلى أن ازدهار السياحة في دولة الكويت يمكن أن ينعكس إيجاباً على أحوال نحو 30 قطاعاً فرعياً لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالخدمات السياحية.

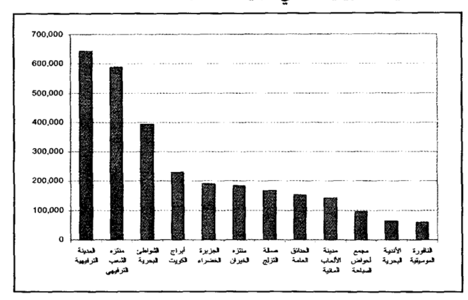
2 – **الأهداف البيئية:** وتشمل تشجيع الإدارة المستدامة للمنطقة السياحية، والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية من الاستغلال الجائر، وحماية الحياة الفطرية وتنوعها والعمل على تنميتها. وحماية التنوع في الموائل الطبيعية للحياة الفطرية، والعمل على تأهيلها، ورفع مستوى الوعي العام بأهمية حماية الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية.

3 – **الأهداف الاجتماعية والثقافية:** وتشمل تعميق الوعي الثقافي عند المرتادين والسياح من داخل البلاد وخارجها بعادات الشعوب وتقاليدها وأسلوب حياتها، وتشجيع السكان على فنون المهن والحرف المحلية الشعبية والتقليدية، وإشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياحة، وتجديد كثير من المدن القديمة ذات الطابع التاريخي وإحياءها، وتعويد الإنسان على تحمل مسؤوليته تجاه حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية، والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة؛ وذلك عن طريق وضع الخطط والبرامج لحماية الموارد الموجودة داخل الدولة، وتوفير

الكوادر الوظيفية المتخصصة في مجال السياحة عامة والسياحة البيئية خاصة، والإسهام في تجميل الأحياء ونظافتها لتبدو جميلة وجذابة في عيون الزوار والسياح، إضافة إلى اكتساب السكان لمهارات جديدة في مجال السياحة.

واقع السياحة البيئية في دولة الكويت:

على الرغم من سيادة الظروف الصحراوية الجافة في دولة الكويت، فإنها استقطبت العديد من السياح من داخل الدولة وخارجها نظراً لتنوع الأنشطة الترفيهية فيها (شكل 1)، وتوافر البنية التحتية وتطورها مع الزمن، وتوافر عناصر الجذب السياحي فيها. وتشير الإحصاءات التالية في مجملها إلى واقع السياحة في دولة الكويت، ومنها نستقرئ أن أعداد الزائرين لمواقع الجذب السياحي – وهم في رأينا مرتكز السياحة البيئية – في تزايد مستمر.

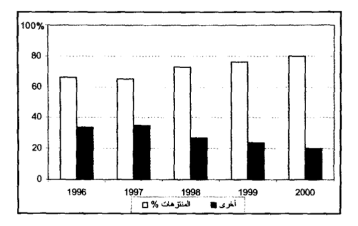


شكل 1: أعداد الزوار لمختلف أنواع النشاط الترفيهي في دولة الكويت 1996–2000

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات (2001). المجموعة الإحصائية السنوية.

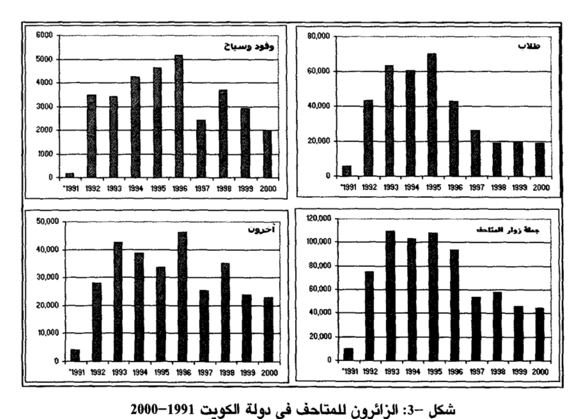
وقد لوحظ (وزارة التخطيط، 2001) أن زوار المناطق والحدائق الترفيهية قد ارتفع على حساب زوار السواحل والجزر البحرية ومرتاديها وذلك للفترة من 1991–2000 (شكل–2). كما أن أعداد زوار المتاحف قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 حتى منتصف التسعينيات (شكل–3)، غير أن هذه الأعداد انخفضت مرة أخرى انعكاساً للأحداث التي شهدتها منطقة الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، ولم يقتصر هذا الانخفاض على مستوى السياحة

الخارجية فحسب (من نحو 5000 سائح عام 1996 إلى نحو 2000 سائح عام 2000)، بل امتد إلى المستوى الداخلي. حيث تشير البيانات إلى انخفاض أعداد السياح الداخليين من 108,000 سائح عام 1995 إلى نحو 44,000 سائح عام 2000.



شكل-2: مقارنة نسبة زوار المتنزهات والحدائق مع مرتادي المناطق البحرية

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات 2001.



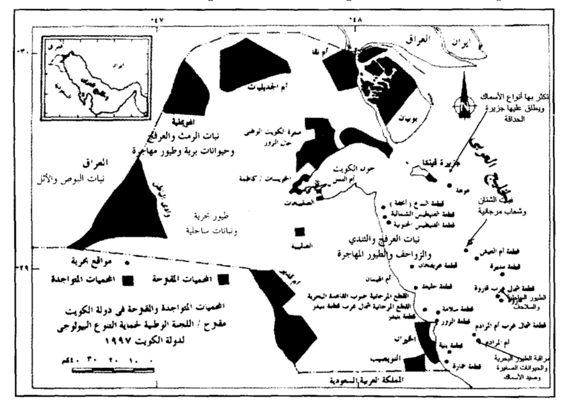
شكل -3: الزائرون للمتاحف في دولة الكويت 1991-2000

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات، 2001.

أنماط السياحة في دولة الكويت:

السياحة البيئية:

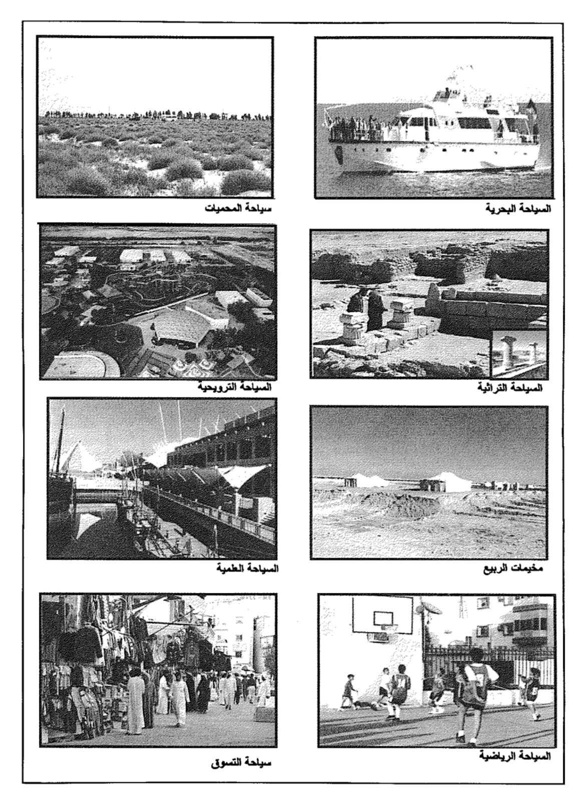
تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، وتحدها من الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية. وتبلغ مساحة دولة الكويت الكلية نحو 17,818 كيلومتراً مربعاً. ونظراً لوقوع الكويت بين خطي عرض 28°,45′ و 30°,05′ شمالاً وخطيّ طول 46°,30′ و 48°,30′ شرقاً فإن مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة. وتمتلك دولة الكويت العديد من مقومات السياحة البيئية ولا سيما في مجال السياحة الطبيعية نظراً لتعدد وتنوع بيئاتها وجيومورفولوجيتها البرية منها أو البحرية (شكل-4)، وهو ما أكسبها إياه موقعها الجغرافي، وتاريخها الجيولوجي وتطورها البيولوجي (محمد الصرعاوي، 2004).



شكل-4: خارطة موقعية لدولة الكويت تبين المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية فيها

المصدر: بيانات قطاع الإحصاء والمعلومات، وزارة التخطيط، 2001.

أما بالنسبة للسياحة البحرية (شكل-5) فإن المياه الإقليمية لدولة الكويت تشغل مساحة 822 كيلومتراً مربعاً تقريباً، أي 3.5% من مجموع مساحة مياه



شكل-5: أنماط السياحة في دولة الكويت

الخليج (رأفت ميساك وآخرون، 2000). وتتميز البيئة البحرية لدولة الكويت بتنوعها البيولوجي الكبير؛ حيث تحتوي الأنظمة البيئية التالية: مسطحات طينية ورملية، مستنقعات وسبخات، مستنقعات أشجار القرم، مناطق صخرية، شعاباً مرجانية، ساحلاً بحرياً ناعماً وجزراً نائية. يعيش في هذه الأنظمة البيئية عدد كبير من أنواع الأحياء البحرية والبرية، بعضها مستوطن وبعضها الآخر من الفصائل المهددة بالانقراض. وتتميز بيئة الكويت البحرية بإنتاجيتها العالية نسبياً من الكائنات البحرية لقربها من مصبات الأنهار في شمال الخليج العربي؛ لذا تنشط مهنة صيد الأسماك والربيان وبخاصة نوعا أم النعيرة (الجمبو) ونوع الشحامية.

وتمثل السياحة الساحلية منها والبحرية فرصاً فريدة من نوعها لجذب السياح من خلال العديد من الأنشطة مثل ممارسة هواية الصيد والتجديف بالقوارب وأخذ حمامات شمس على السواحل، وممارسة هواية الغوص والتمتع برؤية المناظر الطبيعية لبيئات الشعب المرجانية والأسماك، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التي تقام على السواحل مثل ممارسة شتى أنواع الرياضة والألعاب والحدائق والمطاعم. هذا، وتعد المياه الساحلية في دولة الكويت قليلة العمق نسبياً، ويتخلل سواحلها الرملية مجموعة من الأخوار والرؤوس التي كانت بمنزلة مرافئ طبيعية. وأهم الأخوار خور العمي وخور المفتح في الجنوب، وجون الكويت وهو أكبر الأخوار. أما الرؤوس فأهمها رأس الزور ورأس العجوز ورأس عشيرج ورأس الأرض.

وتشكل الشواطئ الرملية ما يعادل 33.3% من إجمالي طول الشاطئ. هذا، وتبلغ نسبة الشواطئ المستغلة للمشاريع الحكومية نحو 14%، عليها محطات التقطير والمستشفيات وموانئ الشويخ والدوحة والأحمدي والشعيبة وميناء عبدالله وميناء الزور. كما يوجد عليها 20 مرسى للقوارب الخاصة التي تستغلها الشركات والأفراد. أما نسبة الشواطئ المستغلة من قبل المؤسسات الخاصة والمواطنين لتشييد الفلل الخاصة والشاليهات فتبلغ 40%، ويبلغ طول الشواطئ المخصصة للترويح السياحي والترفيه نحو 11% من إجمالي طول الشواطئ. ليتبقى نحو 35% من الشواطئ غير مستغل حتى الآن. أضف إلى ذلك، فهناك سياحة الجزر كجزيرة كُبَّرْ، جزيرة قاروه، جزيرة أم المَرادِم، جزيرة عُوهَه.

هذا، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استخدام سواحل دولة الكويت وشواطئها وتنميتها قد تأخر كثيراً وذلك لتأثير حروب الخليج عليها. فقد أدت الحروب إلى

انتشار الملوثات النفطية وتدمير بعض البيئات الحساسة التي تمتاز بها بعض قطاعات الشواطئ. كما تأثرت الشواطئ بالنشاطات البشرية المرتكزة على السواحل من حيث المخلفات البلدية الصلبة، مياه المجاري، ومياه الصرف الصناعي، وعمليات الردم والتجريف. وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لاستعادة البيئات الحساسة المتدهورة والمحافظة عليها وتأهيلها ومن ثم البدء في استغلالها في المشاريع السياحية على أسس مستدامة.

أما بالنسبة لسياحة المحميات الطبيعية فقد حققت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية الحية، حيث وقعت اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل. كما خصصت مناطق ذات خصائص إيكولوجية معينة لتكون نواة للمحميات أو المتنزهات الطبيعية في البلاد بهدف حماية الحياة الفطرية الموجودة بالبيئة المحلية وتطويرها. وتشمل محمية الدوحة، محمية بركة الجهراء، متنزه الكويت الوطني (جال الزور)، محمية الصليبية/كبد، ومسيجات أم القرين، والشقايا، والروضتين، والمطلاع، والمناقيش، والمقوع، والعبدلية. إضافة إلى المحميات – المتنزهات – المقترح إنشاؤها عن طريق اللجنة الوطنية الدائمة للتنوع البيولوجي وهي محمية أم نقاء، الخيران، وادي الباطن. وتمثل المحميات إحدى أهم الوسائل في دولة الكويت لتعزيز أسس السياحة البيئية والمستدامة (الهيئة العامة للبيئة، 2002).

السياحة التراثية:

تقع دولة الكويت على مقربة من بلاد ما بين النهرين القديمة. كما أنها تقع على بقعة لا تزال تشكل طريقاً ملاحياً عالمياً مهماً يصل بين حضارات بلاد النهرين وسوريا والأناضول ومصر وحضارات دلمون وماجان وفارس والسند والصين، مما أعطى الدولة أهمية تاريخية. تشمل السياحة التراثية لدولة الكويت زيارة لأهم المناطق التراثية فيها كجزيرة فيلكا التاريخية، والقصر الأحمر، وأسوار الكويت، وبوم المهلب، وبيت البدر، وبيت السدو، وبيت لوذان، وبيت ديكسون، ومتحف الكويت الوطني، ومتحف سيف مرزوق الشملان، ومتحف طارق رجب، ودار الآثار الإسلامية، ومركز الفنون الشعبية، ويوم البحار.

السياحة العلمية:

وتشمل زيارة المركز العلمي، والمتحف العلمي.

السياحة الترويحية:

تشكل الخدمات الترويحية السياحية جانباً أساسياً وضرورياً في حياة سكان دولة الكويت؛ حيث تغطي المتنزهات والحدائق العامة مختلف المناطق فيها، وهناك العديد من المناطق الترفيهية، منها: الواجهة البحرية، أبراج الكويت، الجزيرة الخضراء، مجمع أحواض السباحة، صالة التزلج، المدينة الترفيهية، النافورة الموسيقية، مدينة الألعاب المائية (الأكوابارك)، قرية المسيلة المائية، حديقة الحيوان، شوبيز، معرض الكويت الدولي، برج التحرير، مهرجان هلا فبراير، المقاهي الشعبية، متنزه شاليهات الخيران السياحي، متنزه الشعب الترفيهي، متنزه الضباعية، المسارح ودور السينما.

المخيمات الربيعية:

يتسابق معظم سكان دولة الكويت من مواطنين ومقيمين وهيئات حكومية وأهلية إلى حجز مساحات من الأراضي خارج المدن في المناطق الصحراوية منذ بداية شهر أكتوبر حتى شهر مارس لإقامة المخيمات الربيعية، حيث تنصب الخيام وتجهز بأحدث الخدمات، وتمارس العديد من الأنشطة الرياضية، مثل مسابقات كرة القدم والكرة الطائرة وركوب الخيل وقيادة الدراجات النارية، وجمع الفقع أو الكمأة، وغيرها من وسائل الترفيه.

كما تأثرت أجزاء واسعة وكبيرة من الأراضي والبيئات الصحراوية الكويتية بحروب الخليج ولا سيما تلك العمليات التي ارتبطت بالاحتلال الذي وقع على الكويت ومن ثم تحريرها وما صاحب ذلك من تلوث لمساحات واسعة بالبرك النفطية، ومخلفات الحروب، والخنادق، ووجود حقول الألغام وغيرها، وقد أدى ذلك إلى تركز التخييم في مناطق محددة، مما ضاعف من الضغط البشري عليها من جراء إقامة المخيمات الربيعية.

السياحة الرياضية:

تشمل فئة الأفراد الذين ينتقلون من مكان إلى آخر، وذلك من أجل المشاركة في الفعاليات الرياضية أو من أجل مشاهدة تلك الفعاليات. وتعد السياحة الرياضية نوعاً من أنواع الترويح الذي يساعد على الارتقاء بمستوى الفرد الجسدي والفكري (عبيد العتيبي، 2002). كما تعد الرياضة من المجالات التي تحرص عليها دولة الكويت، حيث أنشأت العديد من المرافق الرياضية التي يفيد منها الفرد من مواطن وسائح في جميع محافظات الدولة، وتشمل:

– الأندية الرياضية الشاملة، وتبلغ 14 نادياً رياضياً تحوي مختلف أنواع الرياضة، وهي بصدد افتتاح عدد آخر من هذه الأندية قريباً لتواكب النشاط الرياضي العالمي.

– الأندية الرياضية المتخصصة وعددها 9 أندية، وهي متخصصة في نشاط رياضي معين.

– اللجان والاتحادات الرياضية، وتضم 15 لجنة واتحاداً رياضياً.

– المرافق الشبابية والرياضية، وتضم 14 مرفقاً شبابياً ورياضياً.

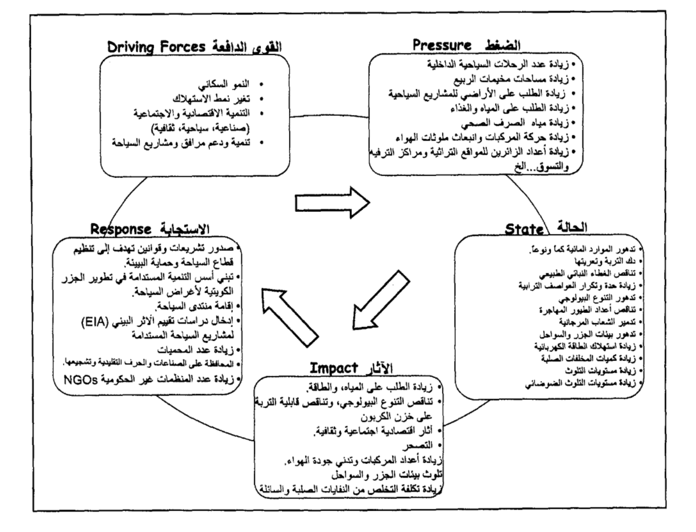
السياحة التسويقية والمحال التجارية:

الجمعيات التعاونية، الأسواق المركزية، الأسواق التقليدية، أسواق الذهب والأسواق العصرية.

استخدام نموذج المؤشرات (DPSIR) للتقويم المتكامل لآثار السياحة على البيئة الكويتية:

يؤدي تزايد أعداد السياح، وممارسة بعض السلوكيات، إلى ضغوط على البيئة ومواردها الطبيعية وتهديد قطاع السياحة، ولا سيما السياحة البيئية، بالتدمير وانعدام الاستدامة، الأمر الذي يتطلب القيام بتحليل وتقويم لآثار السياحة على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المهددة لها وصولاً إلى مرحلة وضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة؛ بحيث تصبح السياحة رافداً اقتصادياً واجتماعياً في دولة الكويت.

ويعد التقويم المتكامل للآثار البيئية (Integrated Environmental Assessment "IEA") لقطاع السياحة من الأمور التي أكدتها اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP./ CBD/SBSTTA/8.11, 2002)، ونادت بها العديد من المؤتمرات وورش العمل عام 2002 باعتباره عاماً للسياحة البيئية. ولتقويم الآثار البيئية فقد استخدمت هذه الدراسة نموذج (DPSIR) (شكل–6)، الذي يمكن من خلاله تعرُّف الممارسات المتبعة في قطاع السياحة مستدامة أو غير مستدامة، وتوجيه اهتمام أصحاب القرار نحو وضع الأولويات، وتمكينهم من تقويم انعكاسات سياساتهم وطرح الخيارات أو السيناريوهات المختلفة التي عليهم المفاضلة بينها في اتخاذ القرار. ويتضمن النموذج خمسة أنواع رئيسة من المؤشرات لتقويم الوضع البيئي تندرج تحتها مؤشرات فرعية تبرز أهم التغيرات البيئية الناتجة من المشكلة التي تعالج (شكل–6).



شكل-6: نموذج المؤشرات (DPSIR) للأنشطة السياحية البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

ويبين الشكل (6) أن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها دولة الكويت وما صاحبها من توسع في المشاريع والمرافق السياحية وتغير في نمط الاستهلاك وازدياد في دخل الفرد قد أدى إلى ازدياد في عدد الرحلات السياحية البرية والبحرية؛ حيث توسعت مساحات المخيمات ولم تعد تقتصر على فترة الربيع بل امتدت لأكثر من سبعة أشهر في كل عام (ابتداء من شهر أكتوبر ولغاية شهر أبريل). صاحبها زيادة في حركة المركبات ودك للتربة في المناطق الصحراوية وما يلي ذلك من تدهور للغطاء النباتي الطبيعي وزيادة تكرار العواصف الترابية وشدتها مستقبلاً. من جانب آخر فقد أدى ازدياد أعداد السياح إلى تطوير العديد من المشاريع السياحية ولا سيما في المناطق الساحلية وفي الجزر وما يصاحب ذلك من ردم للشواطئ وتغير في شكل الساحل وتهديد للشعاب المرجانية وللبيئات الضحلة الغنية بالتنوع الحيوي وللكائنات الحية التي تتخذ من تلك البيئات موئلاً لها ومصدراً للتغذية، ومنها الطيور المهاجرة. أضف إلى ذلك ما يصاحب تلك المشاريع من تلوث ناتج من مياه الصرف الصحي من المصادر غير المرتبطة بشبكة معالجة المياه العادمة، بالإضافة إلى ما يولده تزايد أعداد السياح من زيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية وموارد المياه (المحدودة أصلاً) وما ينتج عن ذلك من ملوثات غازية، وسائلة، ونفايات صلبة، والآثار السلبية لوسائل النقل المختلفة والضوضاء على البيئة المحيطة. أضف إلى ذلك ما يشكله التزايد في أعداد السياح المولعين بزيارة المواقع التراثية من آثار سلبية على استدامتها. من هنا فإن ذلك يتطلب إدارة كفؤة للحفاظ على البيئة وكائناتها الحية واستخدامها باستدامة.

وقد تنبهت دولة الكويت إلى هذا الأمر، فكانت الاستجابات باتخاذ جملة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم قطاع السياحة وتبني سياسات التنمية المستدامة لهذا القطاع. ولعل من أهم تلك الاستجابات الالتزام بإجراء دراسات الأثر البيئي (EIA) للمشاريع كافة، والسياحية منها خاصة، كذلك السعي نحو رفع عدد المحميات الطبيعية المعلنة حالياً وتطويرها، واقتراح عدد من المناطق للحماية مستقبلاً. كذلك تشجيع الصناعات والحرف التقليدية وتحديث الأسواق التراثية وغيرها.

كما أن انعقاد منتدى للسياحة في دولة الكويت عام 2004 يعكس اهتمام الدولة بوضع ركائز السياحة على أسس مستدامة تساعد في تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة إسهام السياحة في الدخل القومي، وتوفيرها للعديد من فرص العمل

للمواطنين بجانب حماية البيئة ومواردها الطبيعية. أضف إلى ذلك فإن قيام هيئة البيئة تساندها العديد من منظمات المجتمع المدني بحملات توعوية وإرشادية خلال مواسم السياحة سواء لمواقع التخييم شتاء أو للسواحل صيفاً، يعكس حرص الدولة والمجتمع على الحفاظ على البيئة.

إستراتيجية السياحة المستدامة:

وضعت مصفوفة مقترحة للسياسات (جدول-1) التي يمكن الأخذ بها لتجنب التدهور البيئي للمناطق الطبيعية من جراء السياحة، والحفاظ على (وحماية) مناطق الجذب للسياح ومساعدة متخذ القرار في بلورة إستراتيجية شاملة للسياحة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، وضمان ألا تؤدي الأنشطة السياحية وما يرتبط بها إلى تدمير كبير للبيئة، ولا سيما البيئات الفريدة والحساسة من خلال مراعاة أن تكون ضمن حدود الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية، بجانب ضمانها لمعايير المشاركة ورفع الوعي البيئي بأهمية حماية التراث الفطري والثقافي الذي يأتي السائح لاستكشافه والتمتع به. وتتكون المصفوفة من خمسة بنود رئيسة تشمل نوعية السياسة، وأهدافها وآليات التنفيذ، وسبل الإلزام، والمشاريع والبرامج المستقبلية (Al-Sayed, & Al-Langawi, 2003; Abuzinada, 2002; UNEP, DTIE & ROWA., 2003)

جدول-1: مصفوفة لسياسات استدامة السياحة البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

السياسة	أهدافها	آليات التنفيذ	الإلزام	المشاريع والبرامج المستقبلية
إدماج السياحة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	- اعتبار السياحة أحد قطاعات الاقتصاد الوطني.	- إنشاء مؤسسات أو إدارات خاصة ومستقلة بالسياحة.	- تشريع حكومي باعتبار السياحة أحد قطاعات الدولة، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة بالتعاون مع هذا القطاع.	رصد ميزانية لقطاع السياحة. - إدخال المشروعات السياحية ضمن دائرة الدعم والتمويل. - تدريب الكوادر البشرية للتدريب وتنفيذ خطط السياحة البيئية.
تنمية السياحة المستدامة.	- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته. - صيانة مناطق التخييم الربيعية وتنميتها. - صيانة الجزر والسواحل وتنميتها.	- تكليف المؤسسات البيئية برصد الآثار البيئية الساحلية وتقويمها. - الموافقة على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها. - خفض استهلاك الثروات والموارد الطبيعية. - إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة خطط الصيانة والتنمية للموائل الطبيعية.	- رصد الأبعاد البيئية للأنشطة القائمة ومتابعتها. - حماية الأنظمة البيئية الحساسة والهشة من التلوث والاستخدام الجائر لمواردها. - التقيد بالقوانين الصادرة في شأن حماية المحميات الطبيعية. - إدخال نظام «المستعمل يدفع» (User pays).	- حصر المواقع الطبيعية ذات عناصر الجذب السياحي وتقويمها. - إجراء المسح الدوري للموارد الطبيعية. - إنشاء المحميات الطبيعية والمسيجات النباتية. - تحديد مواقع دائمة للتخييم. - إعادة تأهيل المناطق المتدهورة. - إدخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع السياحية.
	- الحفاظ على الموروث الثقافي.	- حماية المواقع الأثرية. - إنشاء مكتبات ومتاحف.	- تشريعات لحماية المواقع الأثرية. - إدخال نظام «المستعمل يدفع» (User pays)	- إجراء المسح الدوري للمواقع الأثرية. - مشاريع صيانة وتنمية وتطوير المناطق الأثرية.

تابع/ جدول-1: مصفوفة لسياسات استدامة السياحة البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

السياسة	أهدافها	آليات التنفيذ	الإلزام	المشاريع والبرامج المستقبلية
	- تأكيد مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار في السياحة والاستفادة من مردوداتها الطبيعية	- الحفاظ على التقاليد والثقافات المحلية والتقنيات التقليدية. - تكليف مراكز بحثية متخصصة لإعداد بحوث حول مشاركة المجتمعات المحلية.	- إلزام السياح باحترام وتقدير العادات والتقاليد للسكان المحليين. تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان المحليين.	- العمل على مشاركة السكان المحليين في التخطيط للبرامج السياحية والمشاركة في إدارتها وتنفيذها. - مشاريع تنمية وتطوير مواقع المجتمعات البدوية والريفية. - نشر الوعي البيئي بين السكان المحليين.
	- رفع الوعي البيئي بأهمية الحياة الفطرية وضرورة حماية مواطنها الطبيعية.	- تكثيف الحملات التوعوية لنشر الوعي للسياحة البيئية. - توظيف السياحة البيئية في نشر الوعي البيئي.	- تنمية دور القطاع الأهلي (NGO) في رفع الوعي البيئي. - تحديث نظم إدارة المخلفات البلدية (الصلبة والسائلة).	- إنشاء مراكز لتدريب وتأهيل العمالة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجال السياحي. - فتح بعض المحميات الطبيعية للزوار، واستخدام المحميات ومناطق التخييم لنشر ثقافات الصيانة والحفاظ على البيئة.
إدارة إلكترونية لقطاع السياحة.	- أتمتة مقومات السياحة ورصدها وتحديثها دورياً. - تتبع أعداد السياح ونشاطاتهم.	- بناء قاعدة بيانات جغرافية للمواقع السياحية، ورفدها بالبيانات الخاصة بالسياح وأنشطتهم.	- مراجعة وتحديث خطط استخدامات الأراضي. - الإلزام بنشر أجندة السياحة المستدامة للمؤسسات الحكومية والخاصة.	- إعادة تخطيط المواقع السياحية وإبعادها عن المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، والبيئات الهشة. - اعتبار التنمية المستدامة أساساً للتخطيط المستقبلي للسياحة.
الترويج للسياحة.	- استدامة السياحة	- تقويم الطلب للقطاع السياحي على الموارد (مياه، غذاء، طاقة،... إلخ) - تقويم الاحتياجات للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناجمة عن النشاط السياحي.	- تحسين مستوى الخدمات السياحية. - اعتبار التكلفة الاقتصادية/ البيئية عند إقامة المناطق السياحية والخدمات المتصلة بها.	- مشاريع للاستفادة من مياه الصرف المعالجة في إنشاء وإقامة الأحزمة الخضراء حول المدن. - زيادة الأنشطة والفعاليات ذات المردود السياحي بالمجتمع.

الخاتمة والتوصيات:

تدل نتائج هذا البحث على أن قطاع السياحة ولا سيما السياحة البيئية قد شهد تطوراً ملحوظاً نظراً لما تمتلكه دولة الكويت من مقومات سياحية، ومن أهمها الموقع الجغرافي وتنوع موائلها الطبيعية المختلفة البرية منها والبحرية، الأمر الذي شجع الدولة على توفير بنية تحتية حديثة استقطبت أعداداً كبيرة من الزائرين من خارج الكويت وداخلها مما زاد من إسهام هذا القطاع في الدخل القومي، بجانب تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية وثقافية. وتدل نتائج تحليل المعطيات باستخدام نموذج المؤشرات (DPSIR) بأن الموائل الطبيعية في الكويت قد تعرضت لضغوط عالية نتيجة لازدياد أعداد السياح والزائرين وبسبب التطور غير المدروس للسياحة. وقد أدت هذه الضغوط إلى تأثيرات على البيئات الساحلية والجزر والبيئات الصحراوية الحساسة، حيث بدأت هذه البيئات بالتدهور من جراء الاستخدام غير المستدام، كما أدى تزايد مستويات الاستهلاك للطاقة والمواد الأخرى إلى تزايد كميات المخلفات الصلبة والسائلة وإلى رفع مستويات التلوث الهوائي والضوضائي.

هذا، وقد خرجت هذه الدراسة بجملة توصيات تضمنتها مصفوفة للسياسات المقترحة التي يمكن الأخذ والعمل بها لتجنب التدهور البيئي للمناطق الطبيعية والجاذبة للسياح، ولمساعدة متخذي القرارات في بلورة إستراتيجيات شاملة للسياحة البيئية المستدامة أهمها:

- ضرورة الحفاظ على التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي من خلال حصر المواقع الطبيعية ذات الجذب السياحي وتقويمها، وإنشاء المحميات والمسيجات لها، وإعادة تأهيل للمناطق المتدهورة منها.

- مراجعة خطط استخدام الأراضي بما يكفل الحفاظ على المواقع البيئية والتراثية ذات الجذب السياحي، وإدخال مفهوم السياحة المستدامة وتحديثها أساساً للتخطيط المستقبلي للسياحة.

- إشراك السكان والمجتمعات البدوية والريفية في التخطيط للبرامج السياحية، وتنمية مواقعهم وصناعاتها التقليدية وتطويرها، وتدريبهم لضمان مشاركة المجتمعات المحلية في الحفاظ على المواقع والحرف والتقنيات التقليدية وتحسين ظروفها الاقتصادية والحفاظ على ثقافتها المحلية.

- رفع الوعي البيئي بأهمية المحافظة على التراث الفطري والثقافي من خلال تكثيف الحملات التوعوية، وإنشاء مراكز تأهيل العمالة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجال السياحي.

المراجع:

إبراهيم أحمد عبدالرحيم (1999). السياحة والبيئة من يصون من؟ ورقة عمل مقدمة من المكتب العربي للشباب والبيئة، حلقة عمل السياحة والبيئة حول التنمية الشاملة للمدن العربية السياحية ذات التراث الحضاري، القاهرة.

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (2003). التنوع البيولوجي والسياحة: مشروع خطوط توجيهية للأنشطة المتصلة بتنمية السياحة المستدامة والتنوع البيولوجي، ودراسات حالة عن تنفيذ الخطوط التوجيهية، مونتريال كندا، الاجتماع الثامن، وثيقة رقم: .(UNEP/CBD/SBSTTA/8,11, 2002)

إسماعيل محمد المدني (2002). **السياحة البيئية، كتب حول الحياة الفطرية**. سلسلة 10، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، البحرين، 120 صفحة.

الهيئة العامة للبيئة (2002). **الإستراتيجية البيئية لدولة الكويت**، الجزء الأول، الكويت، 682 صفحة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (2003). **منبر البيئة**. المجلد 15، العدد الأول، البحرين: المنامة.

توفيق أحمد الجراح (2004). **واقع السياحة في الكويت ودور القطاع الخاص المأمول**، منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

حابس السماوي (2003). السياحة المستدامة بين النظرية والتطبيق. منبر البيئة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا (UNEP/ROWA)، مملكة البحرين: المنامة.

رأفت ميساك، سميرة أحمد عمر، عبدالله عبدالعزيز السالم، صالح محمد المزيني، محمد فهد الراشد، يوسف أحمد الشايجي، سليمان محمد المطر (2000). **الموارد الطبيعية والسمات البيئية في دولة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية**، الكويت، 336 صفحة.

عبيد سرور العتيبي (2002). السياحة والترويح في دولة الكويت: دراسة جغرافية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 107، الكويت: جامعة الكويت.

فرانشيسكو فرانجيالي (2004). منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات، (2001). **المجموعة الإحصائية السنوية. العدد 38**، الكويت، 460 صفحة.

محمد الصرعاوي (2004). **السياحة والبيئة في دولة الكويت**. منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

محمود سلمان الهلالات (1999). السياحة البيئية وأثر السياحة على البيئة والمواقع التراثية والطبيعية، ندوة العمل الخاصة بالسياحة البيئية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

نبيلة مبارك العنجري (2004). **نحو رؤية لمستقبل السياحة في الكويت**، منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

Abuzinada, A. H. (2002). The economics of environmental protection and the importance of environmental tourism. Paper presented at the symposium on the Future Vision for the Saudi Economy, Ministry of Planning, Kingdom of Saudi Arabia, 19-23 Ocrober, 2002.

Al-Sayed, M. & Al-Langawi, A. (2003). Biological resources conservation through ecotourism development. *Journa of Arid Envrionments*, 54: 225-236.

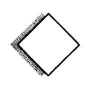
UNEP, DTIE & ROWA. (2003). The key role of UNEP in putting tourism on a sustainable path. United Nations Environment Programme (UNEP), Division of Technology, Industry and Economics (DTIE) Paris, France and Regional Office for West Asia (ROWA) Manama, Kingdom of Bahrain.

http://www.uneptie.org/tourism

http://www.uneprowa.@unep.org.bh

قدم في: مارس 2004.

أجيز في: ديسمبر 2004.



التفاؤل والتشاؤم: دراسة ثقافية مقارنة بين اللبنانيين والكويتيين

نجوى اليحفوفي*
بدر محمد الأنصاري**

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الفروق بين اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم فضلاً عن تعرف الفروق بين الذكور والإناث في هاتين السمتين من الثقافة الواحدة. تألفت العينة الكلية من (1587) فرداً من طلاب الجامعات اللبنانية والكويتية، بواقع (717) طالباً وطالبة من اللبنانيين و(870) طالباً وطالبة من الكويتيين. كشفت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين اللبنانيين والكويتيين؛ حيث تبين أن الكويتيين من الجنسين أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً من اللبنانيين، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين، إذ إن الذكور اللبنانيين أكثر تشاؤماً من الإناث اللبنانيات، في حين لم تظهر فروق جوهرية في التفاؤل. كما كشفت النتائج أيضاً عن فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل لدى العينة الكويتية، حيث حصل الكويتيون الذكور على متوسط أعلى من الإناث في التفاؤل، في حين لم تظهر فروق جوهرية بينهما في التشاؤم.

المصطلحات الأساسية: التفاؤل، التشاؤم، الفرق بين الجنسين، مقارنة ثقافية، الكويت، لبنان.

مقدمة:

تستحوذ دراسة التفاؤل والتشاؤم على اهتمام بالغ من قبل الباحثين، نظراً لارتباط هاتين السمتين بالصحة النفسية للفرد؛ فقد أكدت مختلف النظريات ارتباط التفاؤل بالسعادة والصحة والمثابرة والإنجاز والنظرة الإيجابية للحياة. على حين

* قسم علم النفس – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية – لبنان.
** قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – الكويت.

يرتبط التشاؤم باليأس والفشل، والمرض، والنظرة السلبية للحياة، (أحمد عبدالخالق 2000؛ بدر الأنصاري 2003؛ Peterson, 2000).

وبرزت دراسة هذين المفهومين في العديد من دراسات علم النفس الإكلينيكي، وعلم نفس الصحة وعلم نفس الشخصية وعلم النفس الاجتماعي (Scheier & Carver, 1985) وحديثاً في علم النفس الحضاري المقارن. وتزايد الاهتمام بدراسة التفاؤل والتشاؤم بشكل لافت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، حيث ظهر أول كتاب «تايغر» (Tiger, 1979)، ثم توالت الدراسات لاحقاً (Colligan et al., 1994; Fisher, & Leitenberg, 1986; Peterson,. & Bossio 1991; Scheier, & Carver, 1985, 1992).

تعريف التفاؤل والتشاؤم:

يثير تعريف التفاؤل والتشاؤم كثيراً من الجدل في أوساط علماء النفس، ففيما يعده بعضهم سمة ثنائية القطب Bipolar (Scheier & Carver, 1985) يعتقد بعضهم الآخر أنهما بعدان مستقلان مع وجود تداخل بينهما. (أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري 1995؛ أحمد عبدالخالق 1997، 1999، بدر الأنصاري 1998؛ 2003 حسن عبداللطيف، ولولوة حمادة 1998؛ مايسة شكري 1999؛ عويد المشعان 2000؛ Marshall et al., 1992).

ويرى «كوليغان وآخرون» (Colligan et al., 1994) أن التفاؤل والتشاؤم سمتان ثنائيتا القطب تتسمان بالثبات النسبي وتتيحان التنبؤ بالصحة الجسدية للأفراد، ومستوى التحصيل وفعالية الذات والعادات الصحية السيئة والأحداث الضاغطة ونسبة الاكتئاب.

كذلك يعد «شاير وكارفر» (Scheier & Carver, 1985) التفاؤل سمة من السمات الشخصية. ويعرفان التفاؤل بأنه التوقعات الإيجابية للنتائج بشكل عام، والتشاؤم بأنه التوقعات السلبية.

ويشير المؤلفان إلى أن المشاعر الإيجابية ترتبط بمدى التوجه نحو الأهداف، على حين ترتبط المشاعر السلبية بمدى الابتعاد عن هذه الأهداف (Scheier & Carver, 1985) ويوضح «شاير وكارفر» (Scheier & Carver, 1993) أن المتشائمين يتوقعون حدوث الأشياء السيئة، فيما يتوقع المتفائلون حدوث الأشياء الحسنة عامة. أما «دامبر وآخرون» (Dember et al., 1989) فيرون أن التفاؤل والتشاؤم يعكسان توجهاً إيجابياً أو سلبياً نحو الحياة.

بالمقابل يعبر «لازاروس وفولكمان وبندورا» (Lazarus & Folkman, 1984) عن توجه نظري آخر، إذ يعتبرون أن التقويم المعرفي والكفاءة الذاتية وتوقعات النتائج، تشكل استجابات تجاه موقف محدد، وهي لا تعد ميولاً أو تشبه السمات الشخصية، وعليه فقد يكون الفرد متفائلاً تجاه بعض المواقف والموضوعات في حياته ومتشائماً تجاه أخرى.

ويعد «تايغر» (Tiger, 1979: 15) التفاؤل قوة حيوية دافعة نشأت عن تطور الأجيال الإنسانية وتعد عاملاً أساسياً لبقاء الإنسان، فعلى سبيل المثال، فإن الرغبة في إنجاب الأطفال والأفكار الخاصة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والمفاهيم الدينية والسياسية يمكن التنبؤ بها من خلال الاتجاه المتفائل نحو المستقبل.

كما أن التفاؤل يعد حجر الزاوية أو الأساس الذي يمكن الأفراد، ومن ثم المجتمع، من وضع الأهداف المحددة وطرق التغلب على الصعوبات والمحن التي تفتك بالمجتمع (Smith, 1983; Tiger, 1979).

ويعرف «غراندل» (Grandall, 1969) التفاؤل بأنه «عبارة عن التوقع قصير المدى بالنجاح في تحقيق بعض المطالب في المستقبل».

ويعرفه «ستيك» (Stipek, 1981) بأنه «التوقعات الذاتية الإيجابية عن المستقبل الشخصي للأفراد».

ويرى «مارشال وآخرون» (Marshall et al., 1992) أن التفاؤل «هو استعداد شخصي للتوقع الإيجابي للأحداث».

ويعرفه «أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري» (1995) بأنه «نظرة استبشار نحو المستقبل تجعل الفرد يتوقع الأفضل وينتظر حدوث الخير ويرنو إلى النجاح ويستبعد ما خلا ذلك». وهما يفترضان أن التفاؤل هو سمة Trait وليس حالة State، وعلى الرغم من توجه السمة نحو المستقبل فهي تؤثر في السلوك الحالي للفرد وترتبط بالنواحي الإيجابية للسلوك، ويمكن أن يكون لها تأثير جيد في الصحة النفسية والجسدية للفرد.

أما التشاؤم فيحدد «شاورز وروبن» (Showers & Ruben, 1990) وظائفه بأنها إعداد الفرد لمواجهة الأحداث السلبية وحماية الذات ومضاعفة مجهوده كي يُعزز الأداء الجيد، ويتجنب الأحداث السيئة، وهو ما يعرف بالتشاؤم الدفاعي Defensive Pessimism.

وقد عرفه كل من «أندرسون، وسبيلمان وبرف» (Andersen, Spielman & Bargh, 1992) بأنه ميل لتوقع الأحداث المستقبلية سلبياً.

ورأى «مارشال وآخرون» (Marshall et al., 1992) أن التشاؤم «استعداد شخصي أو سمة كامنة داخل الفرد تؤدي به إلى التوقع السلبي للأحداث».

كما عرف «شاورز» (Showers, 1992) التشاؤم بحصر الفرد اهتمامه وانتباهه بالاحتمالات السلبية للأحداث المستقبلية، مما قد يدفع الأفراد إلى التحرك بهدف منع تلك الأحداث من الوقوع.

ويُعرف «أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري» (1995) التشاؤم بأنه «توقع سلبي للأحداث القادمة يجعل الفرد ينتظر حدوث الأسوأ ويتوقع الشر والفشل وخيبة الأمل ويستبعد ما خلا ذلك». ويفترض الباحثان أن التشاؤم كما التفاؤل يعد سمة Trait وليس حالة State، ويتوزع اعتدالياً لدى الجمهور، ويحتمل أن يؤثر سلباً في سلوك الفرد وصحته الجسدية والنفسية، ويرتبط إيجاباً بالاستعداد للإصابة بالاضطرابات النفسية.

ونتبنى تعريف «أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري» للتفاؤل والتشاؤم؛ لأنه يحقق الغاية المرجوة في الدراسة الحالية، وهي محاولة تعرف توقعات الطلاب السلبية منها والإيجابية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية – الديمغرافية.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات الثقافية المقارنة المتعلقة بسمتي التفاؤل والتشاؤم انصب الاهتمام في الآونة الأخيرة على دراسة أثرهما على السلوك الإنساني، وميز الباحثون بين الأحداث الفردية وتلك الجماعية (Kim, et al., 1994; Triandis, 1995). وعامة تعتبر المجتمعات الغربية فردية يركز فيها على الحاجات الفردية (Greenwald, 1980; Waterman, 1984)، لذا يهتم الغربيون في البحث عن السعادة الفردية أكثر من بحثهم عن السعادة الجماعية (Heine, et al., 1999)، ويلاحظ أن الذات المنبثقة من هذه الثقافات تدرك أنها ذاتها على أنها مستقلة عن الآخرين، في حين ترتبط الذات في المجتمعات الشرقية بشكل أساسي بالذوات الأخرى، (Doi, 1973; Kim et al., 1994; Markus & Kitayana, 1991).

ضمن هذا الإطار جاءت دراسة «دومينو ولين» (Domino & Lin, 1991) على عينة متماثلة من الصينيين والأميركيين قوامها (212) أنثى و(2929) ذكراً، استخدم

فيها مقياس من إعداد الباحثين تضمن عدة فقرات تقيس التفاؤل والتشاؤم. أشارت النتائج إلى أن الصينيين أكثر تفاؤلاً من الأميركيين.

وقام «زالسكي وآخرون» (Zaleski et al., 1994) بدراسة عبر حضارية لقياس أهمية التفاؤل والتشاؤم في التنبؤ بإيجاد حلول للمشكلات في العالم. ضمت العينة أفراداً من الجنسين من الهند، وأوكرانيا، وبلجيكا، وألمانيا الشرقية، والغربية، والولايات المتحدة الأميركية. أظهرت النتائج أن النساء كن أكثر تشاؤماً بإمكانية إيجاد حلول مستقبلية لمشكلات العالم.

وتمحورت دراسة «هين وليهمان» (Heine & Lehman, 1995) حول قياس التفاؤل غير الواقعي لدى عينة قوامها (196) طالباً يابانياً و(90) طالباً كندياً. سُئل الطلاب إزاء توقعاتهم للأحداث السلبية والإيجابية التي قد تعترضهم مستقبلاً، فبرهنت النتائج. أن الكنديين يعتقدون بأن الأحداث الإيجابية ستحصل لهم، وبالمقابل فالأحداث السلبية ستحدث للآخرين. وعلى العكس فقد توقع اليابانيون تعرضهم للأحداث السلبية وحصول الأحداث الإيجابية للآخرين.

وهو ما أكدته الدراسة اللاحقة «هين وصحبه» (Heine et al., 1995) التي أجريت على عينة مؤلفة من (105) طلاب جامعيين يابانيين و(110) طلاب كنديين. وتضمنت عبارات المقياس أحداثاً تحمل معاني الاستقلالية – الاعتمادية. توصل الباحثان إلى النتائج ذاتها؛ حيث أظهر الكنديون ميلاً للاعتقاد بأن الأحداث السلبية ستحدث للآخرين، في حين اعتقد أقرانهم اليابانيون بأن الأحداث السيئة ستحصل لهم. وخلص «هين وليهمان» إلى الاعتقاد بأن التوجه لتأكيد الذات هي سمة خاصة بالحضارة الغربية، فيما يظهر الآسيويون ميلاً قوياً لإنكار الذات.

في دراسة أجراها «تشانغ» (Chang, 1996) كان أحد أهدافها دراسة التمايز الثقافي في التفاؤل والتشاؤم لدى عينة من الطلاب ضمت (176) آسيوياً – أميركياً و(76) من أصل قوقازي أميركي. راوحت أعمارهم بين 17 و25 سنة. استخدم الباحث مقياساً من إعداده. وأسفرت النتائج عن وجود معدل تشاؤم أعلى لدى الآسيويين – الأميركيين في حين لم يكونوا أقل تفاؤلاً من القوقازيين. فسرت النتائج في ضوء النظرية غير الحضارية التي تتطابق مع النظرة التي تعد التفكير التشاؤمي عنصراً حضارياً واضحاً ومميزاً للآسيويين وليس للقوقازيين.

أما «لي وسيلغمان» (Lee & Seligman, 1997) فقد استخدما الأسلوب التفسيري لمعرفة الفروق في التعبير عن التفاؤل والتشاؤم لدى الغربيين

والشرقيين. تألفت العينة من الطلاب بواقع (312) صينياً و(44) صينياً – أميركياً و(257) أميركياً، استخدم فيها مقياس ASQ لبترسون. فيما يتعلق بالأسلوب التفسيري التفاؤلي لم يجد الباحثان فروقاً جوهرية بين الصينيين – الأميركيين والأميركيين مقارنة بالصينيين الذين كانوا أقل تفاؤلاً من أقرانهم. وبالنسبة للأسلوب التفسيري التشاؤمي دلت النتائج على عدم وجود فروق جوهرية بين الصينيين والصينيين الأميركيين.

وأجرى «إينيميا وآخرون» (Inumiya et al., 1999) دراسة عبر حضارية. بحثوا فيها العلاقة بين التفاؤل غير الواقعي وبناء الاستقلالية – الاعتمادية للذات في الحضارة الكورية واليابانية. تألفت العينة من (99) طالباً و(63) طالبة، بلغ متوسط أعمارهم 20.7 سنة. استخدم في الدراسة مقياس «دينير وآخرون» 1985، المرجع الأجنبي. ودلت النتائج على أن الطلاب الكوريين أظهروا تفاؤلاً غير واقعي مقارنة بأقرانهم اليابانيين الذين أبدوا تشاؤماً غير واقعي.

برهنت دراسة «أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري» (1995) حول التفاؤل والتشاؤم في الشخصية على عينة مؤلفة من (503) ذكور و(522) أنثى من طلاب جامعة الكويت على أن الذكور أكثر تفاؤلاً والإناث أكثر تشاؤماً.

وفي دراسة «أحمد عبدالخالق» (1996) على عينة من (1025) من طلاب وطالبات جامعة الكويت برهنت النتائج على وجود فروق جوهرية بين الجنسين؛ إذ حصلت الإناث على متوسط أعلى في التشاؤم مقارنة بالذكور، في حين حصل الذكور على متوسط أعلى من الإناث في التفاؤل.

كذلك قام «حسن عبداللطيف ولولوة حمادة» (1998) بدراسة الفروق بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بالانبساط والعصابية. تألفت العينة من (220) طالباً وطالبة من جامعة الكويت. أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في متغير التفاؤل لصالح الذكور، في حين لم تظهر فروق جوهرية في التشاؤم.

كما أكدت دراسة «أحمد عبدالخالق» (1998) التي أجريت على عينة من (270) طالباً وطالبة من جامعة الكويت، عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم.

وأجرى «عثمان الخضر» (1999) دراسة حول «التفاؤل والتشاؤم والأداء الوظيفي» على عينة من (150) موظفاً وموظفة في الكويت. كشفت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم.

وأوضحت دراسة «مايسة شكري» (1999) التي أجريت على عينة قوامها (210) من الطلاب الجامعيين والطالبات الجامعيات بمصر، وجود فروق جوهرية بين الجنسين، حيث تبين أن الإناث كن أكثر تشاؤماً وأقل تفاؤلاً من الذكور بوجه عام.

كما كشفت دراسة «بدر الأنصاري» (2002) التي أجريت على عينة قوامها (915) طالباً وطالبة من جامعة الكويت، طبق فيها الباحث مقياساً من إعداده، عن وجود فروق جوهرية في التفاؤل والتشاؤم بين الجنسين، فقد حصل الذكور على متوسطات أعلى في التفاؤل من الإناث اللواتي حصلن على متوسط أعلى في التشاؤم من الذكور.

وفي دراسة أجرتها «نجوى اليحفوفي» (2002) حول التفاؤل والتشاؤم لدى طلاب الجامعة على عينة ضمت (610) أفراد لبنانيين، بلغ متوسط أعمارهم 20، 21 عاماً. أكدت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين سواء بالنسبة لمتغير التفاؤل أو التشاؤم.

كما أجرى كل من «شنايدر وليتبرغ» (Schneider & Leitenberg, 1989) دراسة على 583 فرداً من الذكور والإناث من المدارس الأميركية بلغت أعمارهم ما بين 9 و13 عاماً. توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين. وهذا ما خلصت إليه دراسة كل من «فيشر وليتنبرغ» (Fisher & Leitenberg, 1986) على عينة من (583) طفلاً أميركياً، من عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم.

وبرهنت دراسة «لويس» (Lewis, 1993) التي أجريت على (206) من الطلاب والطالبات الهندوس والمسلمين والبروتستانت، عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم.

وفي دراسة قام بها «ديليب» (Delap, 1994) على عينة مؤلفة من (3000) فرد ممن تقدموا للدخول إلى الجامعة في بريطانيا استخدم فيها مقياس ديمبار للتفاؤل والتشاؤم، برهنت النتائج على أن الذكور كانوا أكثر تفاؤلاً من الإناث.

كما أجرى «سرماني» (Sarmany, 1996) دراسة حول «التفاؤل والأسلوب المعرفي» على عينة تكونت من (114) فرداً من الطلاب، استخدم فيها مقياس التوجه نحو الحياة Lot لقياس التفاؤل والتشاؤم. كشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث.

وأجرى "مالينكوك وآخرون" (Malinchoc et al., 1996) دراسة على عينة قوامها (624) مراهقاً و (691) مراهقة. طبق فيها مقياس التفاؤل والتشاؤم المنبثق من مينوسيتا المتعدد الأوجه للشخصية، وأظهرت النتائج أن الإناث أكثر تشاؤماً من الذكور.

وبرهنت دراسة «كراو وآرلين» (Crowe & Arlene, 1998) التي أجريت على عينة قوامها (184) طالباً و(308) طالبات استخدم فيها مقياس «ديمبار» للتفاؤل والتشاؤم – على وجود فروق بين الجنسين؛ إذ تميل الإناث إلى التشاؤم في حين يميل الذكور إلى التفاؤل.

تعقيب على الدراسات السابقة:

جميع الدراسات العربية استخدمت القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم من إعداد أحمد عبدالخالق باستثناء دراسة بدر الأنصاري (2002). من جهة أخرى نتبين مما تقدم وفرة الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية حول التفاؤل والتشاؤم مع وجود عدم اتساق النتائج المتعلقة بالفروق بين الجنسين في كل من التفاؤل والتشاؤم.

أما فيما يتعلق بالدراسات الثقافية المقارنة فلم نجد أية دراسة قد بينت أن هناك فروقاً ثقافية في كل من التفاؤل والتشاؤم، على حين لم نجد دراسة عربية ثقافية مقارنة تتناول سمتي التفاؤل والتشاؤم وذلك في حدود علمنا المتواضع. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في الكشف عن الفروق الثقافية في هاتين السمتين لدى الطلاب اللبنانيين والكويتيين.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة هدفان أساسيان، **الأول:** ينصب على تعرف الفروق بين اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم، وأما **الهدف الثاني:** فيرمي إلى معرفة إذا ما كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم في الثقافة الواحدة.

مشكلة الدراسة:

أكدت مختلف الدراسات ارتباط التفاؤل إيجاباً بالسعادة والصحة، والإنجاز والمثابرة والتحصيل الدراسي، والأداء الوظيفي الجيد، وحل المشكلات، والانبساط والتوافق، وضبط النفس وتقدير الذات، والنظرة الإيجابية للحياة. على حين يرتبط التشاؤم بارتفاع معدلات اليأس والفشل، والاكتئاب، والقلق، وتناقص الدافعية للإنجاز والعمل، والفشل في حل المشكلات، والشعور بالوحدة والعدائية، وانخفاض الروح المعنوية والنظرة السلبية للحياة. (بدر الأنصاري، 1998؛ أحمد عبدالخالق،

Peterson, 2000 ؛2000). وعليه فدراسة هاتين السمتين في المجتمعين اللبناني والكويتي اللذين عانيا ويلات الحروب تنطوي على أهمية بالغة، وبخاصة لدى الطلاب الجامعيين الذين يمثلون أهم شريحة في بناء الوطن وتقدمه.

والسؤال المطروح هو: هل يوجد فروق في سمة التفاؤل والتشاؤم لدى أفراد المجتمعين اللبناني والكويتي؟ وهل يوجد فروق بين أبناء المجتمع الواحد لدى الذكور والإناث في السمتين المذكورتين؟

فروض الدراسة:

1 – توجد فروق جوهرية بين اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم.

2 – توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للعينة اللبنانية والعينة الكويتية.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي في الدراسة الحالية، الذي يسمح بوصف الظاهرة وصفاً علمياً دقيقاً، ووصف خصائص البيانات المتوافرة وتبويبها واختصارها وتحويلها إلى معلومات، ويمكن استخدام أساليب الجدولة ومقاييس النزعة المركزية والتشتت.

1 – العينات:

اختيرت العينة اللبنانية من طلاب السنوات الثانية في فروع الجامعتين اللبنانية والأميركية في بيروت. واختيرت هاتان الجامعتان لأنهما تضمان طلاباً من مختلف المذاهب الدينية والمناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية؛ فطلاب الجامعة الأميركية ينتمون، في غالبيتهم، إلى الطبقة المتوسطة العليا والميسورة؛ وهي تضم نحو 6% من طلاب الجامعات في لبنان. أما الغالبية العظمى من طلاب الجامعة اللبنانية فينتمون إلى الفئات الفقيرة والمتوسطة الدنيا، وهي تضم نحو 60% من طلاب الجامعات في لبنان، اشتملت العينة اللبنانية على (717) طالباً وطالبة بواقع (352) طالباً و(365) طالبة، راوحت أعمارهم بين (17 و25) سنة وبلغ متوسط عمر الإناث 21.45 بانحراف معياري قدره 3.60، ومتوسط عمر الذكور 21.45 عاماً بانحراف معياري قدره 3.48، وللعلم فإن متوسط العينة الكلية للذكور والإناث معاً يساوي 21.47 عاماً بانحراف معياري قدره 3.54.

أما العينة الكويتية فضمت (780) طالباً وطالبة، بواقع (250) طالباً و(618) طالبة؛ حيث بلغ متوسط عمر الذكور 20 عاماً بانحراف معياري قدره 1.04، على حين بلغ متوسط عمر الإناث 19 عاماً بانحراف معياري قدره 1.41، وللعلم فإن متوسط عمر الذكور والإناث معاً يساوي 19.74 عاماً بانحراف معياري قدره 2.12. وعلى الرغم من أن هناك فروقاً (ت = 1.31) جوهرية (عند مستوى 0.001) بين متوسط عمر العينة اللبنانية والعينة الكويتية، فإن هذه الفروق في العمر لا تؤثر على نتائج الدراسة نظراً لأن المجموعتين تنتميان للفئة العمرية نفسها.

2 – الأدوات:

أ – القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم:

من تأليف «أحمد عبدالخالق» (1996)، واعتمدت إجراءات الإعداد على عينة مكونة من (277) طالباً وطالبة في جامعة الكويت. وتشمل القائمة (15) بنداً لقياس التفاؤل، ومثال لبنود هذا المقياس: «تبدو لي الحياة جميلة». ويشتمل مقياس التشاؤم كذلك على (15) بنداً، ومثال لبنود هذا المقياس «أشعر بأنني أتعس مخلوق» ويجاب عن كل فقرة على أساس خمسة اختيارات. ووصل معامل ثبات ألفا لكرونباخ إلى 0.93، 0.94 لمقياسي التفاؤل والتشاؤم على التوالي. وهي كلها معاملات ثبات مرتفعة.

وحسب صدق القائمة بطرق مختلفة، منها الارتباط بين المقياسين واختبار التوجه نحو الحياة (ر = 0.78)، وارتباط سلبي بين مقياس التشاؤم والاختبار الأخير (ر = –0.69)، مما يشير إلى صدق تلازمي مرتفع للمقياسين. والطريقة الثانية تمت عن طريق حساب الارتباطات المتبادلة بين كل من المقياسين وبعض مقاييس الشخصية مثل الاكتئاب والقلق وكانت معاملات الارتباط بين التفاؤل والاكتئاب (ر = –0.54)، على حين كان الارتباط بين التشاؤم والاكتئاب (ر = 0.73)، والنمط نفسه بين كل من المقياسين ومقياس القلق؛ حيث كان معامل الارتباط بين التفاؤل والقلق (ر = –0.68)، وبين التشاؤم والقلق (ر = 0.73). وأسفر التحليل العاملي للقائمة عن استخلاص عامل أحادي واحد. وتشبعت بهذا العامل جميع البنود الخمسة عشر، وراوحت التشبعات بين (0.62، و 0.81) في مقياس التفاؤل.

وفي مقياس التشاؤم تشبعت بالعامل جوهرياً جميع البنود الخمسة عشر،

وراوحت التشبعات بين (0.67، و 0.83). وعلى ذلك فهذه القائمة تتسم بالثبات والصدق المرتفع، الأمر الذي جعلها صالحة للاستخدام في البحوث النفسية العربية.

ب - اختبار التوجه نحو الحياة (Life Orientation Test (LOT):

وهو من وضع «شاير وكارفر» (Scheier & Carver, 1985)، ويتكون من (12) عبارة، بواقع (4) عبارات تشير إلى التفاؤل و(4) عبارات تشير إلى التشاؤم، والعبارات الأربع الأخرى وضعت لإخفاء الهدف من المقياس، ولا تصحح، ولذلك استبعدت من المقياس في الصورة العربية، بحيث أصبح طول المقياس (8) عبارات بواقع (4) عبارات للتفاؤل و(4) عبارات للتشاؤم. يستجاب لعبارات المقياس على مقياس متدرج من خمسة مستويات (أبداً، نادراً، متوسط، كثيراً، دائماً). وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تمتع مقياس التوجه نحو الحياة بخصائص قياسية جيدة كمقياس للتفاؤل من ناحية الثبات والصدق، فقد راوحت معاملات الثبات بطريقة القسمة النصفية في معاملات ثبات الاستقرار بين (0.92، و 0.96)، فضلاً عن معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند والدرجة الكلية على المقياس، التي راوحت بين (0.38، و 0.73). وفيما يتعلق بالصدق فقد حسب صدق التكوين بطريقة الصدق العاملي والصدق التقاربي والاختلافي. وقد كشفت نتائج التحليل العاملي للمقياس عن استخلاص عاملين (التفاؤل والتشاؤم)، وارتبط التفاؤل مقاساً بمقياس التوجه نحو الحياة بارتباطات جوهرية موجبة مع كل من التفاؤل والتفاؤل غير الواقعي، على حين ارتبط بارتباطات جوهرية سالبة مع كل من التشاؤم والقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخزي واليأس والوسواس القهري (بدر الأنصاري، 2002).

ج - قائمة «بيك» الأولى للاكتئاب Beck Depression Inventory-I (BDI-I):

وضع كل من «بيك، وستير» Beck & Steer قائمة «بيك» للاكتئاب. والصيغة المستخدمة في هذه الدراسة هي «الصيغة المعدلة الصادرة عام 1993»، التي قام بتعريبها وإعدادها «أحمد عبدالخالق»، ونشر دليل تعليماتها العربي عام 1996. والإضافة المهمة في هذا الدليل أنه قدم معايير عربية لهذه القائمة مستمدة من أربع دول هي: مصر، والسعودية، والكويت، ولبنان. كما نشر لها دليل تعليمات خاصة بالصورة الكويتية (انظر: بدر الأنصاري، 1997).

وتجدر الإشارة إلى أن لقائمة «بيك» للاكتئاب ترجمات عديدة: فرنسية وألمانية

وصينية وكورية وتركية وغيرها. وقد حظيت هذه القائمة باهتمام كبير في اللغة العربية، فترجمت عدة ترجمات منشورة وغير منشورة (غريب 1986؛ West 1982).

على أن بعض هذه الترجمات العربية ذات مستوى مرتفع، في حين تعرضت ترجمات أخرى إلى العديد من الانتقادات (انظر: بدر الأنصاري 1997).

تتكون قائمة «بيك» للاكتئاب من (21) مجموعة من العبارات، تضم كل مجموعة أربعة احتمالات، فتكون القائمة مشتملة على (84) عبارة تهدف إلى تقرير ما يشعر به المفحوص خلال الأسبوع الماضي بما في ذلك اليوم الحالي، ويجاب عن كل عبارة منها على أساس مقياس رباعي البدائل (صفر، 1، 2، 3).

وصل ثبات إعادة التطبيق للصيغة العربية لقائمة «بيك» للاكتئاب إلى (0.62) على عينة من طلاب جامعيين من أربع دول عربية بمعاملات «كرونباخ» ألفا بين (0.65، 0.89)، وكلها معاملات ثبات مرتفعة (أحمد عبدالخالق، 1996).

وقد استخدمت ثلاث طرق لتقدير صدق الصيغة العربية من قائمة «بيك» للاكتئاب على عينات عربية على النحو الآتي: صدق التكوين والصدق التلازمي والصدق التمييزي، وجميعها تشير إلى صدق مرتفع للقائمة (أحمد عبدالخالق، 1996).

حساب ثبات وصدق القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم على عينات الدراسة الحالية:

على الرغم من تمتع القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم بالثبات والصدق المرتفع فإننا قمنا بإعادة التحقق من ثباتها وصدقها على عينات الدراسة الحالية؛ ولذلك حسبت معاملات ثبات الاتساق الداخلي بطريقة معامل ألفا وبطريقة ارتباط البند الواحد بالدرجة الكلية على المقياس الواحد، كما يوضح جدول (1) لمقياس التفاؤل والجدول (2) لمقياس التشاؤم.

يتضح من جدول (1) أن معاملات الثبات تراوح بين (0.90 و 0.95) للعينة اللبنانية وبين (0.90 و 0.91) للعينة الكويتية، على حين راوحت معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود المفردة والدرجة الكلية بين (0.45 و 0.77) للعينة اللبنانية وبين (0.35 و 0.80) للعينة الكويتية، وهي جميعاً تشير إلى ثبات اتساق داخلي مرتفع لمقياس التفاؤل.

جدول (1): معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمقياس التفاؤل

م	بنود مقياس التفاؤل	اللبنانيون			الكويتيون		
		ذكور ن=325	إناث ن=365	كلية ن=717	ذكور ن=250	إناث ن=618	كلية ن=870
1	تبدو لي الحياة جميلة	0.59	0.60	0.59	0.64	0.58	0.60
2	أشعر أن الغد سيكون يوماً مشرقاً.	0.78	0.68	0.74	0.73	0.70	0.71
3	أتوقع أن تتحسن الأحوال مستقبلاً.	0.74	0.62	0.68	0.39	0.70	0.57
4	أنظر إلى المستقبل على أنه سيكون سعيداً.	0.81	0.69	0.76	0.74	0.75	0.75
5	أنا مقبل على الحياة بحب وتفاؤل.	0.78	0.73	0.76	0.77	0.74	0.75
6	يخبئ لي الزمن مفاجآت سارة.	0.67	0.34	0.45	0.71	0.45	0.49
7	ستكون حياتي أكثر سعادة.	0.78	0.66	0.73	0.77	0.77	0.77
8	لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس.	0.57	0.40	0.49	0.65	0.58	0.60
9	أرى أن الفرج سيكون قريباً.	0.68	0.59	0.64	0.72	0.67	0.69
10	أتوقع الأفضل.	0.77	0.70	0.74	0.78	0.54	0.60
11	أرى الجانب المشرق المضيء من الأمور.	0.70	0.59	0.65	0.70	0.66	0.68
12	أفكر في الأمور البهيجة المفرحة.	0.56	0.53	0.55	0.21	0.54	0.35
13	إن الآمال أو الأحلام التي لم تتحقق اليوم ستتحقق غداً.	0.75	0.65	0.70	0.73	0.41	0.47
14	أفكر في المستقبل بكل تفاؤل.	0.82	0.72	0.77	0.80	0.80	0.80
15	أتوقع أن يكون الغد أفضل من اليوم.	0.70	0.66	0.69	0.71	0.70	0.70
	معامل ألفا للكليـة	0.95	0.90	0.93	0.90	0.91	0.91

جدول (2): معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمقياس التشاؤم

م	بنود مقياس التشاؤم	اللبنانيون			الكويتيون		
		ذكور ن=325	إناث ن=365	كلية ن=717	ذكور ن=250	إناث ن=618	كلية ن=870
1	تدلني الخبرة على أن الدنيا سوداء كالليل المظلم.	0.54	0.52	0.54	0.52	0.57	0.55
2	حظي قليل في هذه الحياة.	0.58	0.55	0.61	0.59	0.68	0.65
3	أشعر أنني أتعس مخلوق.	0.70	0.69	0.72	0.81	0.81	0.81
4	سيكون مستقبلي مظلماً.	0.73	0.68	0.77	0.79	0.67	0.70
5	يلازمني سوء الحظ.	0.71	0.74	0.69	0.71	0.76	0.74
6	مكتوب عليّ الشقاء وسوء الطالع.	0.72	0.70	0.75	0.76	0.81	0.80
7	أنا يائس من هذه الحياة.	0.73	0.74	0.773	0.75	0.74	0.69
8	كثرة الهموم تجعلني أشعر بأنني أموت في اليوم مائة مرة.	0.67	0.68	0.66	0.68	0.64	0.74
9	أترقب حدوث أسوأ الأحداث.	0.63	0.62	0.63	0.65	0.62	0.65
10	يخيفني ما يمكن أن يحدث لي في المستقبل من سوء الحظ.	0.52	0.57	0.51	0.74	0.77	0.63
11	أتوقع أن أعيش حياة تعيسة في المستقبل.	0.69	0.67	0.70	0.66	0.56	0.76
12	لدي شعور غالب بأنني سأفارق الأحبة قريباً.	0.41	0.45	0.37	0.65	0.62	0.58
13	تخيفني الأحداث السارة لأنه سيعقبها أحداث مؤلمة.	0.47	0.49	0.48	0.70	0.72	0.63
14	يبدو لي أن المنحوس منحوس مهما حاول.	0.60	0.51	0.68	0.80	0.82	0.71
15	أشعر كأن المصائب خلقت من أجلي.	0.70	0.72	0.69	0.68	0.69	0.81
	معامل ألفا للكلية	0.91	0.91	0.92	0.94	0.94	0.94

ويتضح من جدول (2) أن معاملات الثبات تراوح بين (0.91 و 0.92) للعينة اللبنانية و(0.94) للعينة الكويتية، على حين راوحت معاملات الارتباط المتبادلة بين

البنود المفردة والدرجة الكلية بين (0.41 و 0.73) للعينة اللبنانية وبين (0.55 و 0.81) للعينة الكويتية، وهي جميعاً تشير إلى ثبات اتساق داخلي مرتفع لمقياس التشاؤم.

وفيما يتعلق بالصدق، فقد حسب الصدق الاتفاقي والاختلافي لمقياس التفاؤل والتشاؤم، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط المتبادلة بين القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم وكل من اختيار التوجه نحو الحياة وقائمة «بيك» الأولى للاكتئاب، كما هو موضح في جدول (3).

جدول (3): معاملات الارتباط المتبادلة بين القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم وبعض متغيرات الشخصية على عينات الدراسة الحالية

المتغيرات	اللبنانيون						الكويتيون					
	«ر» مع مقياس التفاؤل			«ر» مع مقياس التشاؤم			«ر» مع مقياس التفاؤل			«ر» مع مقياس التشاؤم		
	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث	كلية	ذكور	إناث	كلية
مقياس التفاؤل المتفرع من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم	–	–	–				–	–	–			
مقياس التشاؤم المتفرع من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم	0.40–	0.54–	0.47–	–	–	–	0.055	0.49–	0.52–	–	–	–
مقياس التفاؤل المتفرع من اختبار التوجه نحو الحياة LOT	0.54	0.63	0.58	0.41–	0.52–	0.46–	0.61	0.66	0.63	0.31–	0.51–	0.41–
مقياس التشاؤم المتفرع من اختبار التوجه نحو الحياة LOT	0.24–	0.40–	0.32–	0.45	0.51	0.48	0.20–	0.24–	0.22–	0.41	0.52	0.46
قائمة «بيك» الأولى للاكتئاب BDI-I	0.54–	0.47–	0.50–	0.58	0.70	0.64	0.55–	0.59–	0.58–	0.81	0.76	0.77

* جميع القيم جوهرية عند مستوى 0.001.

وتشير النتائج الموضحة في جدول (3) إلى أن كلاً من الاكتئاب والتشاؤم (المتفرع من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم وكذلك من اختبار التوجه نحو الحياة) يرتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً سلبياً بالتفاؤل وإيجابياً بالتشاؤم، وهو ما يبرهن على الصدق الاتفاقي والاختلافي للقائمة لمقياسنا على العينة اللبنانية والعينة الكويتية، مما يجعلنا نطمئن إلى جميع بيانات هذا البحث اعتماداً على هذه المقاييس، فضلاً عن الثقة فيما ستقدمه لنا من نتائج، ومن ثم استخدامها في المجالات التطبيقية.

3 - إجراءات التطبيق:

وضعت بنود القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم واختبار التوجه نحو الحياة وقائمة «بيك» الأولى للاكتئاب في استمارة واحدة طبقت في جلسات قياس جماعية، ضم كل منها عدداً متوسطاً من الطلاب، بواقع (35) طالباً وطالبة تقريباً في كل جلسة، وجرى التطبيق في فصول الدراسة وفي وقت المحاضرة، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق، جرى مراجعة الاستمارات المجمعة، واستبعدت ما كان في إجاباتها نقص.

4 - التحليل الإحصائي:

حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لأفراد كل مجموعة وقيم (ت) للمقارنة بين متوسطات الذكور والإناث، الكويتيين واللبنانيين، في مقياس التفاؤل ومقياس التشاؤم، المتفرعين من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة الحالية ومعاملات الارتباط لحساب الثبات والصدق.

النتائج

للتحقق من الفرض الأول الخاص بالفروق بين اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم حسب اختبار (ت) للفروق بين المجموعتين (اللبنانيين، الكويتيين) لكل من متغيري التفاؤل والتشاؤم. والنتائج موضحة في جدول (4) الذي يشمل المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت).

جدول (4): المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيمة «ت» للفروق بين متوسطات اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم

المتغيرات	لبنانيون ذكور ن=352		كويتيون ذكور ن=250		قيمة «ت»	مستوى الدلالة	لبنانيات إناث ن=365		كويتيات إناث ن=618		قيمة «ت»	مستوى الدلالة	لبنانيون كلية ن=717		كويتيون كلية ن=870		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			م	ع	م	ع			م	ع	م	ع		
تفاؤل	46.17	14.29	53.13	12.56	6.07	0.001	47.12	11.19	50.80	11.38	4.78	0.001	46.62	12.75	51.48	11.77	7.55	0.001
تشاؤم	26.89	11.31	30.17	13.70	3.00	0.01	25.15	10.09	29.80	13.51	6.04	0.001	25.99	10.73	29.92	13.55	6.27	0.001

يظهر جدول (4) وجود فروق دالة إحصائياً بين اللبنانيين والكويتيين بالنسبة لمتغير التفاؤل لصالح الكويتيين، كذلك بينت النتائج أن الكويتيين أكثر تشاؤماً من اللبنانيين، كما دلت النتائج على أن الإناث الكويتيات أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً من أترابهن اللبنانيات.

جدول (5): المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيمة «ت» لدلالة الفروق بين الذكور والإناث من اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم

المتغيرات	لبنانيون						كويتيون					
	ذكور ن = 352		إناث ن = 365		قيمة «ت»	مستوى الدلالة	ذكور ن = 250		إناث ن = 618		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع			م	ع	م	ع		
تفاؤل	46.07	14.29	47.12	11.19	1.01	–	53.13	12.56	50.80	11.38	2.44	0.02
تشاؤم	26.89	11.31	25.15	10.09	2.16	0.05	30.17	13.70	29.80	13.51	0.32	–

يدل جدول (5) على عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث اللبنانيين بالنسبة لمتغير التفاؤل، على حين يبين وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمتغير التشاؤم؛ حيث حصل الذكور على متوسط أعلى من الإناث في التشاؤم، في حين أظهرت النتائج أن الذكور الكويتيين أكثر تفاؤلاً من الإناث، في حين لم تظهر فروق جوهرية بين الجنسين في التشاؤم.

مناقشة النتائج:

تحقق الفرض الأول الذي ينص على وجود فروق جوهرية بين اللبنانيين والكويتيين في التفاؤل والتشاؤم؛ فقد أظهرت النتائج أن الكويتيين من الجنسين أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً من اللبنانيين، ويمكن تفسير النتائج في ضوء النظرية التي ترى أن التفاؤل والتشاؤم سمة أحادية القطب (Unipolor)، كل فرد يحتل موقعاً على متصل (Continum) التفاؤل مستقلاً عن موقعه على متصل التشاؤم، ومن ثم، فالتفاؤل ليس مقلوباً للتشاؤم؛ فقد يكون الفرد متشائماً في بعض المواقف والأحداث ومتفائلاً في أمور أخرى، مما يعني أن الفرد لديه توجهات تشاؤمية وتفاؤلية في آن معاً. (أحمد عبدالخالق 2000؛ بدر الأنصاري 2000؛ Scheier & Carver 1993). وبالعودة إلى الدراسات عبر الحضارية أيضاً (Domino & Lin, 1991; Zaleski et al., 1994; Heine & Lehman, 1995; Chang, 1996; Lee & Seligman 1997; Heine et al., 1999)، فقد دلت على وجود فروق جوهرية بين الثقافات المختلفة. لكن يبقى السؤال مطروحاً كيف يؤدي التمايز الثقافي دوره بين الطلاب اللبنانيين والكويتيين؟ وكيف يُفسر تطرف الكويتيين بتفاؤلهم وتشاؤمهم مقارنة بأترابهم اللبنانيين؟ يُحمل سليجمان (2002) المجتمع مسؤولية تغيير الذات الإنسانية والعمل على قولبتها، إذ يعتبر أن الفرد يتحمل إخفاقاته ونجاحاته، أتراحه وأفراحه، «بجدية

شديدة غير مسبوقة» ويزداد اهتمام المجتمع «بفلتات الفرد» وبمنح الذات «سلطة أكثر من ذي قبل». ففي الماضي لم تكن الذات تهتم كثيراً بالمشاعر بل بالواجب. حالياً نشهد حالة من التضخم في الذات، وتحولاً من المصلحة العامة إلى المصلحة الخاصة، وانهياراً في منظومة القيم. من جهة أخرى يزيد تضخم الفردية من «الأسلوب التفسيري التشاؤمي» الذي يعني الفشل وانخفاض الالتزام بالقيم العامة الإيجابية، فهل يؤدي «تغيير التوازن للفردية والقيم العامة وتفجر قوى تعظيم الذات» إلى التطرف في الاستجابة لسمتي التفاؤل والتشاؤم؟ (سليجمان، 2002: 440-446) وماذا عن الطلاب اللبنانيين؟ فهل باتوا يتبنون نظرة واقعية بعد ستة عشر عاماً من الحرب الأهلية؟ وهل أجبروا على تبني توقعات مستقبلية متواضعة Modest Expectations؟

(Akhtar, 1996)، لا شك أن إجراء دراسات معمقة في هذا المجال على عينات تضم شرائح من مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية يمكن أن ترد على هذه التساؤلات.

بالنسبة للفرض الثاني الذي ينص على وجود فروق بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للعينة اللبنانية والكويتية. فيما يخص العينة اللبنانية فقد تحقق جزء من الفرض بالنسبة لمقياس التشاؤم؛ إذ حصل الذكور على متوسط أعلى من الإناث؛ فمعظمهم ينتمي إلى كليات الآداب حيث يعاني الطلاب عدم توافر فرص العمل، ومن ثم عدم القدرة على إشباع حاجاتهم النفسية - الاجتماعية الأساسية مما ينعكس سلباً عليهم، وهو ما توصل إليه شوته وآخرون (Schutte, Valerio, Carillo, 1996) فقد ربطوا بين الاستعداد للتفاؤل والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للفرد. كذلك تبعاً للأدوار الذكورية التقليدية في المجتمع، فالبطالة تسبب للشباب ضغوطاً اجتماعية ونفسية كثيرة تترجم بالشعور بتدني قيمة الذات والتشاؤم، على حين لا تفرض الأدوار الأنثوية على الفتيات الضغوط نفسها المفروضة على الذكور في حال عدم عملهن. فيما يتعلق بمقياس التفاؤل كشفت النتائج عن وجود فروق بين الجنسين؛ فقد حصل الذكور والإناث على الدرجات ذاتها، وهو ما تؤكده دراسات («أحمد عبدالخالق» 1998؛ «عثمان الخضر» 1999؛ نجوى اليحفوفي، 2002؛ Schneider & Leitenberg, 1989; Fisher & Leitenberg, 1986; Lewis 1993; Sarmany 1996).

فيما يتعلق بالجزء الثاني من الفرض الخاص بالعينة الكويتية، فإنه صح أيضاً

جزء منه؛ فقد أشارت النتائج، إلى وجود فروق في التفاؤل لصالح الذكور؛ إذ حصلوا على متوسط أعلى في التفاؤل من الإناث، وعدم وجود فروق بين الجنسين بالنسبة للتشاؤم، وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات: أحمد عبدالخالق وبدر الأنصاري 1995؛ أحمد عبدالخالق 1996؛ مايسة شكري 1999، بدر الأنصاري 2002؛ Malinchoc et al., 1996; Delap, 1995. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء عملية التنشئة الاجتماعية التي تتيح للذكر في المجتمع العربي حرية الاختيار في مجالات شتى في حياته، كاختيار المهنة، الزوجة، السفر، وذلك دون فرض رقابة كبيرة عليه، وذلك على عكس الأنثى التي تتمتع بحرية اختيار محدودة، وهي غالباً تعاني ضغوطاً اجتماعية كبيرة تحد من إفساح المجال أمام خياراتها في حرية اتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة لها، مما ينعكس تفاؤلاً على الذكور وتشاؤماً على الإناث (حسن عبداللطيف ولولوه حمادة 1998، مايسة شكري 1999، عويد المشعان 2000).

تتميز هذه الدراسة بفرادتها؛ إذ تبرز اختلافاً في سمتي التفاؤل والتشاؤم بين ثقافتين عربيتين، من هنا تتأتى أهمية إجراء المزيد من البحوث حول الموضوع لتشمل قطاعات أوسع وشرائح تضم مختلف الفئات الاجتماعية، ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية. كما نتبين ضرورة القيام بدراسات تشمل مختلف الدول العربية.

المراجع:

أحمد محمد عبدالخالق (1998). التفاؤل والتشاؤم وقلق الموت: دراسة عاملية. **دراسات نفسية**، 8 (3-4): 361-374.

أحمد محمد عبدالخالق (2000). التفاؤل والتشاؤم: عرض لدراسات عربية. **مجلة علم النفس**، 56: 6-27.

أحمد محمد عبدالخالق (1996). **دليل تعليمات القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد محمد عبدالخالق، بدر الأنصاري (1995). التفاؤل والتشاؤم: دراسة عربية في الشخصية، القاهرة. المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس: 25-27 ديسمبر.

بدر محمد الأنصاري (1997). الفروق بين الجنسين في سمات الشخصية، الكويت، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 59: 52-88.

بدر محمد الأنصاري (1998). **التفاؤل والتشاؤم: المفهوم والقياس والمتعلقات**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي: لجنة التأليف والتعريب والنشر.

بدر محمد الأنصاري (2002). **المرجع في مقاييس الشخصية: تقنين على المجتمع الكويتي**، الكويت: دار الكتاب الحديث.

بدر محمد الأنصاري (2003). التفاؤل والتشاؤم: قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، 192: 23.

حسن عبداللطيف، لولوة حمادة (1998). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 26 (1): 83-104.

سليجمان مارتين (2002). تر. مكتبة جرير. **تعلم التفاؤل**، السعودية: مكتبة جرير.

عثمان حمود الخضر (1999). التفاؤل والتشاؤم والأداء الوظيفي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 67: 214-242.

عدنان الأمين، محمد فاعور (1998). **الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

عويد سلطان المشعان (2000). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بالاضطرابات النفسية الجمعية وضغوط أحداث الحياة لدى طلاب الجامعة، **دراسات نفسية**، 10 (4): 505-532.

غريب عبدالفتاح غريب (1985). **كراسة تعليمات مقياس الاكتئاب**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

مايسة شكري (1999). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بأساليب مواجهة المشقة، **دراسات نفسية**، 9 (3): 387-416.

نجوى اليحفوفي (2002). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعض المتغيرات الاجتماعية - الديموغرافية لدى طلاب الجامعة، **مجلة علم النفس**، 62: 132-150.

Akhtar, S. (1996). "Someday..." and "if only..." Fantastic. Patological optimism and inordinate nostalgia as related of idealization, *Journal of The American Psychoanalytic Association,* 44: 723-753.

Andersen, S. M., Spielman, L. A. & Bargh, J. A (1992). Future events schemes and certainty about the future: Automaticity in depressives future - event predictions. *Journal of Personality & Social Psychology,* 63: 711-723.

Banadura, A. (1986). *Social foundation of thought and action: A social cognitive theory.* Englewood cliffs, NJ: Prentice Hall.

Carver, C.S., & Scheier, M.F. (1990). Origins and functions of positive and negative affect: A control - Process view. *Psychological Review*, 97 (1): 19-35.

Chang, E.C., Dzurilla, T. J., & Maydeu - Olivares, A. (1994). Assessing the dimensionality of optimism and pessimism using multimeasure approach. *Cognitive Therapy & Research* 18, (2): 143-160.

Chang, E.C. (1996). Evidence for th cultural specifity of pessimism in Asians vs. Caucasians: A test of a general negativity hypothesis. *Personality & Individual Differences,* 21 (5): 819-822.

Chang, E. C. (1996). Cultural differences in optimism, pessimism and coping: predictors of subsequent adjustement in Asian American and

Caucasian American College students. *Journal of Counseling Psychology*, 102: 327-330.

Colligan, C. C., Offord, K.P., Malinchoc, M., Schulman, P., & Seligman, M.E.P., (1994). Caving the MMPI for an Optimism - Pessimism Scale. *Journal of Clinical Psychology*, 50: 71-94.

Crowe, S. & Arlene, L. (1998). Hardiness, one of several personality constructs thought to effect health. *Dissertation Abstracts International Section B of the Sciences and Engineering*: 0419-4217.

Delap, M.R. (1995). An investigation into the accuracy of A - level predicted grades. *Educational Research*, 36 (2): 135-148.

Dember, W. N., Martin, S., Gummer, M. K., Howe, S., & Melton, R. (1989). The measurement of optimism. *Current Psychology Research & Review*, 8 (2): 102-119.

Doi, T. (1973). *The anatomy of dependence*. Tokyo: Lodansha.

Domino, F. & Lin, J (1991). Images of cancer: China and the United States. *Journal of Psychological - Oncology*, 9(3): 67-78.

Fischer, M. & Leitenberg, H. (1986). Optimism and pessimism in elementary school aged children. *Child Development*, 57: 241-248.

Grandall, V.C. (1969). *Sex differences in expectancy of intellectual and academic reinforcement*. In C.P.

Greenwald, A. G. (1980). The totalitarian ego: Fabrication and revision of personal history. *American Psychology*, 35, 603-618.

Heine, S. J. and Lehman, D. R. (1995) Cultural variation in unrealistic optimism: Does the west feel more invulnerable than the East?, *Journal of Personality and Social Psychology*, 68: 595-607.

Heine, S.J. Lehman, D.R., Markus, H.R., & Kitayma, S. (1999). Is there a universal need for positive self-regard?. *Psychological Review*, 106: 766-794.

Inumiya, Y. Choi, G. Yoon, D. G. Seo, D. G, & Han, S. Y. (1999). The relationship between unrealistic optimism and independent - inter-dependent construals of self in Korean culture. *Korean Journal of Social & Personality Psychology*, 13 (1): 183-201.

Kim, U. Triandis, G.V. Kagitcibasi, C. Choi, S. C. & Yoon, G, (Eds.), (1994). *Individualism and collectivism: Theory, method and applications*, Newburg Park, CA: Sage.

Lazarus, R.S., & Folkman, S. (1984). *Stress, Appraisal, and Coping*. New York: Springer.

Lee, Y. T. & Seligman, M.E.P. (1997). Are American more optimistic than the Chinese? *Personality and Social Psychology Bulletin* 23: 32-40.

Lewis, C. A. (1993). Oral personality traits in Hindu, Muslim, and protestant college students. *Psychological Reports*, 72: 1203-1209.

Markus, H. R. & Kitayama, S. (1991). Culture and the self: Implications for cognition, emotion and motivation. *Psychological Review*, 98:224-253.

Marshall, G., C, Kusulas, J., Hervig, L., & Vickers, R., (1992). Distinguishing optimism from pessimism,: Relations to fundamental dimensions of mood and personality. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62: 1067-1074.

Malincchoc, M., Colligan, R. C., Offord, K.P. (1996). Assessing explanatory style in teenagers: Adolescent norms for the MMPI optimism-pessimism Scale. *Journal of Clinical Psychology*, 52 (3): 285-295.

Peterson, C. (2000). The future of optimism. *American Pshychologist*, 55 (1): 44-55.

Peterson, C. & Bossio, L. M. (1991). *Health and optimism*. New York: Free Press.

Sarmany, I. (1996). Optimism and cognitive style. *Studio Psychological*, 34 (3): 261-267.

Scheier, M.F., & Carver, C.S. (1985). Optimism, coping, and health: Assessment and implications of generalized outcome expectancies. *Health Psychology*, 4: 219-247.

Scheier, M.F., & Carver, C.S. (1993). On the power of positive thinking: the benefits of being optimistic. *Psychological Science*, 2. (1): 26-30.

Scheier, M.F., & Carver, C.S. (1992). Effects of optimism on psychological and physical well being: theoretical overview and empirical update. *Cognitive Therapy and Research*, 16: 201-228.

Schutte, J.W. Calerio, J.K., & Carrillo, V. (1996). Optimism and socio-economic status: Across cultural study. *Social Behavior and Personality*, 24, (1): 9-18.

Showers, C., & Ruben, C. (1990). Distinguishing defensive pessimism from depression: Negative expectations and positive coping mechanisms. *Cognitive Therapy and Research*, 14: 385-399.

Showers, C. (1992). The motivational and emotional consequences of considering positive or negative possibilities for an upcoming event. *Journal of Personlity and Social Psychology* 63: 474-484.

Smith, M.B. (1983). Hope and despair: Keys to socio-psychodynamics of youth. *American Journal of Psychiatry*, 53: 388-399.

Stipek, D.J. (1981). Social-motivational development in first grade. *Contemporary Educational Psychology*, 6: 33-45.

Schneider, M.J. & Leitenberg H. (1989). A copmparison of aggressive and withdrawn children's self-esteem, optimism and pessimism, and causal attributions for success and failure. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 17: 133-144.

Tiger, L. (1979). *Optimism: The biology of hope*, New York: Simon & Schuster.

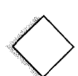
West, J. (1982). An Arabic validation of a depression inventory. paper prepared

for the 20* Congress of Applied Psychology: Cross-cultual issues. University of Edinburgh, Edinburgh, Scotland, July 31.

Zaleski, Z. Chlewinski, Z. & Lens, W. (1994). Importance of and optimism - pessimism in predicting solution to world problems: An intercultural study. *Psychology of Future Orientation*: Unieversity of Lublin, 32: 207-228.

قدم في: إبريل 2003.

أجيز في: ديسمبر 2003.



وجهة الضبط والتفضيل العقلي وعلاقتهما ببعض المتغيرات الديموجرافية لدى الطلبة والموظفين الكويتيين من الجنسين

معصومة أحمد إبراهيم*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التفضيل العقلي المتمثل في النصفين الكرويين للدماغ ومركز التحكم في التدعيم لدى عينات من المجتمع الكويتي من طلبة وموظفين من الجنسين في ضوء مجموعة من المتغيرات الديموجرافية. وكشفت الدراسة عن عدة نتائج مبينة ميل عينة الإناث إلى وجهة الضبط الخارجي وتفضيلهن لاستخدام الشق الأيمن من الدماغ، كما كشفت عن ميل مجموعة عينة كل من الطلبة والموظفات وغير المتزوجين والمتزوجات إلى ذلك أيضاً عند تفاعلهم مع الآخرين ومع الأمور الحياتية.

المصطلحات الأساسية: وجهة الضبط، وجهة الضبط الخارجي، وجهة الضبط الداخلي، التفضيل العقلي، الشق الأيمن من الدماغ، الشق الأيسر من الدماغ.

مقدمة:

تزايد الاهتمام لدى العلماء منذ مدة من الزمن بدراسة وظائف شقي الدماغ لدى الإنسان محاولين تعرف مدى تأثير البنية التشريحية (الوراثة) والبيئة على الأداء العقلي للإنسان، حتى إنه حدث اندماج منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين بين العلوم العصبية وعلم النفس المعرفي.

واتجه العلماء لدراسة وظائف الدماغ المتمثل بنصفيه الكرويين (الأيمن والأيسر) أو كليهما الذي ينشط من خلال أساليب التعلم والتفكير التي يقوم بها الفرد. وكل من النصفين الكرويين للدماغ يؤدي وظائف معينة؛ فالنصف الأيمن

* قسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

يتحكم في الوظائف الحركية والوظائف العقلية غير الأكاديمية مثل الحدس، والإدراك المجسم، والأداء غير اللفظي، والأعمال اليدوية بالإضافة إلى الإنتاج الفني المجرد. أما النصف الأيسر فيتحكم في الوظائف العقلية المنطقية والحسابية بالإضافة إلى الوظائف التحليلية والوظيفية والملاحظات البنائية. (مجدي حبيب، 1995) أي أنه يمكن القول إن كلا من النصفين الكرويين للدماغ له علاقته بالنشاط العقلي.

إن كل نصف من النصفين الكرويين للدماغ يتميز بنمط إدراكي معرفي معين، وهذا التمايز الوظيفي يختلف من فرد إلى آخر من حيث نظام البرمجة ومحتوى المعلومات، وهذا بدوره يؤدي إلى أن كل نصف كروي دماغي يقوم بتصوير العالم الإدراكي أو تمثيله من خلال النمط السائد لديه. وفي الوقت نفسه لا يمكن إتمام عملية التصوير أو التمثيل هذه دون العمل المشترك والمتكامل للنصفين الكرويين؛ وذلك لأن عملية معالجة المعلومات لا ترتقي أو لا تنتقل من شكلها الأول والبسيط إلى شكلها المعقد إلا من خلال التكامل الوظيفي بين مجمل المراكز الدماغية ذات الصلة بهذا أو بتلك وبخاصة تكامل عمل النصفين الكرويين للدماغ. (معصومة إبراهيم، 1994: 156).

كما أن للثقافة التي يعيش فيها الفرد وأسلوب التربية والنظم التعليمية دوراً في تشكيل الأفراد اجتماعياً وثقافياً؛ فقد أكد السيكولوجيون وجود علاقة بين أساليب التعلم وكيفية التعامل مع المحتوى المعرفي وبين أساليب التفكير التي يستخدمها الفرد في حل مشكلاته التي تواجهه، وسلوكه وطريقته في التفاعل مع المعرفة والمعلومات، ومن ثم يمكن تعرف الفروق بين الأفراد من خلال الأساليب المفضلة لديهم واكتشاف أثر أنظمتهم التعليمية عليهم في التفاعل مع المعلومات والمشكلات وطرق التفكير فيها، التي تعبر عن نشاط النصفين الكرويين للدماغ وتعرف بأنماط التعلم والتفكير (صلاح مراد، 1989).

والمدخل السلوكي – المعرفي الذي يعد من أكثر المداخل قبولاً بين السيكولوجيين والتربويين هو مدخل جوليان روتر (Rotter,1966) (التوقع – التدعيم) الذي يعد محاولة دمج بين نظرية التدعيم Reinforcement Theory والنظرية المعرفية Cognitive Theory، والذي يرى أن إمكانية حدوث السلوك في موقف ما في علاقته بالتدعيم هو وظيفة لتوقع حدوث التدعيم بعد السلوك في الموقف المحدد وقيمة التدعيم في هذا الموقف.

لقد اشتق مفهوم وجهة الضبط Locus of control من نظرية التعلم الاجتماعي التي صاغها روتر في الخمسينيات من القرن الماضي، وتقوم على تقسيم مصدر التحكم إلى خارجي وداخلي، إذ يحدد الأفراد توقعاتهم المختلفة بوجه عام في ضوء إدراكهم لمصدر التدعيم إيجابياً أو سلبياً (المكافأة والنجاح مقابل الحرمان والفشل).

ففي نظرية روتر Rottor في التعلم الاجتماعي يعد مفهوم وجهة الضبط بمنزلة توقع لما سيحدث للفرد في المواقف المختلفة، التي يدرك من خلالها إذا ما كان يمتلك سيطرة عليها أو لا يمتلك. وبصورة عامة يختلف الأفراد في إدراكهم لمصادر تدعيم سلوكهم، فقد يأتي التعزيز لبعض الأفراد من داخل أنفسهم مثل استنادهم إلى القدرة أو الجهد أو المهارة الشخصية، في حين يأتي هذا الإدراك لدى البعض الآخر من الخارج مستنداً إلى الحظ أو الصدفة أو نفوذ الآخرين وغير ذلك. ويرى روتر Rotter أن مفهوم الضبط يتكون من خلال سلوك الأفراد وما يترتب عليها من نتائج، ولقد أضيف مفهوم الإدراك نظراً لما يمثله من أهمية في تحديد مدى اختلاف عمليات التعزيز لدى الأفراد وارتباطها بوقوع الحدث وتفسير مسؤولية وقوعه في ضوء اختلاف إدراكهم لهذه المواقف. (عبد الرحمن سليمان وهشام عبدالله، 1996: 96). وطبقاً للنظرية فإن إمكانية السلوك Potential Behavior تتحدد وفقاً لقيمة التدعيم ومستوى التوقع، وأن الأفراد الذين يختلفون في توقعاتهم لوجهة الضبط فإن ردود فعلهم تتباين تبعاً للمواقف المختلفة.

هذا، ويسعى هذا البحث إلى دراسة التفضيل العقلي (نشاط النصفين الكرويين للدماغ) وعلاقته بوجهة الضبط لدى عينات من المجتمع الكويتي من طلبة وموظفين يعملون في شتى قطاعات المجتمع من الذكور والإناث ومن مختلف التخصصات الدراسية. فقد يسيطر أحد نصفي الدماغ على شخص يمارس عملاً معيناً، ويتصرف وفق هذه السيطرة من داخله أو من خارجه (وجهته داخلية أم خارجية).

مشكلة الدراسة وأهميتها:

يختلف الأفراد في وجهة الضبط (الداخلي – الخارجي)، ومن ثم فهو يؤثر في توجههم الإنجازي، وثقتهم في أنفسهم، وميولهم، واتجاهاتهم، وفي إدراكهم لسلوك الآخرين من حولهم، أي سيكون له تأثير على أدائهم الفعلي.

وتستهدف الدراسة الحالية الكشف عن طبيعة العلاقة بين التفضيل العقلي المتمثل في النصفين الكرويين للدماغ (النمط الأيمن، النمط الأيسر أو كليهما) ومركز التحكم في التدعيم (وجهة الضبط) الداخلي – الخارجي للعينة في ضوء مجموعة من المتغيرات (النوع أو الجنس، والتخصص، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والمستوى الاجتماعي) من أجل معرفة مدى تأثير النمط الدماغي المسيطر على مستوى التعلم والتفكير لدى أفراد العينة ومدى تأثير ذلك على اتجاهاتهم الداخلية والخارجية حيال الأمور الحياتية المختلفة وسلوكهم اليومي؛ أي أهمية بعض عمليات العزو في تحديد توجهات الفرد (الداخلية – الخارجية) في الحياة.

هذا، وقد تبين خلال فحص التراث الذي تناول كلاً من وجهة الضبط والنشاط الدماغي المتمثل بالنصفين الكرويين ندرة شديدة في الدراسات التي تعرضت للكشف عن تلك العلاقة بشكل مباشر، مما يضفي على هذه الدراسة أهمية خاصة، كما أنها لم يُعثر على دراسات عربية في هذا الصدد.

وأصبح من الضروري دراسة العلاقة بين التفضيل العقلي للفرد ووجهة الضبط الداخلي – الخارجي في مجتمعنا العربي المواكب للتقدم العلمي والتكنولوجي. لذا تتركز مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة عن عدة أسئلة رئيسة هي:

1- ما طبيعة الإدراك العام لوجهة الضبط لدى أفراد العينة؟

2- وما طبيعة العلاقة بين التفضيل العقلي ووجهة الضبط؟

3- هل يختلف الإدراك العام لوجهة الضبط باختلاف متغيرات النوع، والتعليم، والتخصص، والمهنة والحالة الاجتماعية؟

4- هل تختلف سيطرة أحد شقي المخ باختلاف طبيعة العينة وفق متغيرات النوع، والتعليم، والتخصص، والمهنة والحالة الاجتماعية؟

تحديد المفاهيم الأساسية:

يمكن تحديد أهم مفاهيم الدراسة فيما يلي:

أ – التفضيل العقلي Brain Preference:

ويقصد به مدى الأفضلية لدى الفرد في استخدام أي من النصفين الكرويين من الدماغ الأيسر أو الأيمن في أثناء أدائه لنشاطات عقلية مختلفة.

ب – النصف الأيمن من الدماغ (النمط الأيمن) Right- Hemisphere:

ويختص بالعمليات الشمولية غير اللفظية التي تشمل القدرة على التفكير الحدسي والقدرات الموسيقية وكذلك العواطف، والاختراعات والإبداع، والعلاقات المكانية التي تشمل القدرة على تحديد الاتجاهات والتحرك في الحيز المكاني، والعلاقات بين الأماكن.

جـ – النصف الأيسر من الدماغ (النمط الأيسر) Left -Hemisphere:

ويسيطر على العمليات المنطقية، ويركز على مجالات مثل وظائف التخاطب، والكتابة، والتجريد، والمنطق، والقراءة، والرياضيات.

د – النمط المتكامل Whole- Brain:

ونعني به التساوي في استخدام وظائف النصفين الأيمن والأيسر من الدماغ.

هـ – وجهة الضبط Locus of Control:

يرى روتر (Rotter, 1966) أن الأفراد يختلفون في إدراكهم لمصدر التدعيم؛ فبعض الأفراد يرون أن التدعيم يأتي دائماً من مصادر خارجية بعيدة عن ذواتهم، في حين يرى بعضهم الآخر أن التدعيم يأتي من مصدر داخلي، حيث فرق بين نوعين من وجهة الضبط هما:

1– وجهة الضبط الخارجي External Locus of Control:

وفيها يدرك الفرد التدعيم الذي يعقب أفعاله وتصرفاته الشخصية على أنه أمر مستقل وغير متسق مع تصرفاته وأفعاله، فإنه يعزو هذا التدعيم إلى عوامل الحظ والقدر والصدفة أو نفوذ الآخرين، وسلطتهم، أي أنه يرجع مسؤولية النجاح أو الفشل إلى أمور خارج نطاق تحكمه.

2– وجهة الضبط الداخلي Internal Locus of Control:

وفيها يدرك الفرد الأحداث والتدعيم الذي يعقب أفعاله وتصرفاته الشخصية على أنه أمر متسق مع سلوكه الشخصي ومع سماته المميزة، فهو يعزو التدعيم إلى جهوده الخاصة وقدراته الذاتية التي يستطيع الناس إلى حد ما التحكم فيها.

أي أنه يرجع مسؤولية النجاح أو الفشل إلى أمور تخصه بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة في مجال الدراسة الحالية يمكن تنظيمها في محورين أساسيين هما:

أ – الدراسات التي اهتمت بطبيعة العلاقة بين نشاط النصفين الكرويين للدماغ وإستراتيجيات التفكير المختلفة.

ب – الدراسات التي تناولت وجهة الضبط الداخلي – الخارجي بالبناء والتحليل.

وللعلم، فإن الباحثة قامت بإجراء عدة مسوح خلال الفترة الزمنية من 1985 حتى الآن، ولم تجد دراسات مباشرة ربطت بين المتغيرين (التفضيل العقلي ووجهة الضبط). أجريت المسوح في قاعدة المعلومات السيكولوجية لجمعية علم النفس الأمريكية Psycho - Info ومراجعة تراث البحوث التربوية Eric والبحوث النفسية Psych - Lit وعدد من البحوث عبر العديد من المجلات التي تصدر بالعربية.

أولاً – الدراسات التي اهتمت بطبيعة العلاقة بين نشاط النصفين الكرويين للدماغ وإستراتيجيات التفكير المختلفة:

تتجلى معالم الدماغ البشري في نصفي الكرة الدماغية الكبيرين والمتناظرين ظاهرياً غير أنهما يعالجان المعلومات بطريقتين مختلفتين تماماً. والتخصص الوظيفي رفيع المستوى للدماغ جعله أكثر الأشياء تعقيداً، مما أصبح يحظى باهتمام العلماء.

وفي هذا السياق؛ بين عديد من الدراسات النفسية والتربوية وجود اختلاف بين الناس في طرق تفكيرهم وأنماط تعلمهم وفي قدرتهم على التكيف والتعلم تبعاً للنمط المسيطر، واهتمت هذه الدراسات بدراسة أساليب التفكير التي يبدو أنها تسير تبعاً لوظائف النصف الأيمن أو الأيسر من الدماغ.

لقد أوضح (مجدي حبيب، 1995) أن أفضل أسلوب في علم النفس المعرفي هو التأكيد على الإستراتيجيات التي يستخدمها الفرد في مواقف حل المشكلة. ولا شك أن المشاركين ذوي النمط (الأيمن، والأيسر، والمتكامل) يوظفون إستراتيجيات متباينة في مختلف المواقف العقلية.

ففي تحليل لتطبيقات نظرية هاريسون (Harrison,1982) كما هو مبين في (Wonder & Donovan, 1984) نجد أن سيطرة النصف الأيسر من الدماغ تؤدي إلى استخدام الإستراتيجيات الخاصة بالتفكير التحليلي والواقعي، أما سيطرة النصف الأيمن من الدماغ فتؤدي إلى استخدام إستراتيجيات التفكير التركيبي والمثالي، مما

يشير إلى سيطرة الشق الأيسر وهيمنته على أداء المهندسين والمحاسبين في حين يسيطر الشق الأيمن على أداء الشعراء والكتّاب.

كما توصل (شعبان إبراهيم، 1983) في دراسته التي طبقت على عينة مكونة من (170) طالباً بكليتي التربية والعلوم بجامعة طنطا بالفرقتين الأولى والرابعة، واختيرت بطريقة عشوائية وبمتوسط عمري مقداره 21,19 إلى أن النمط المعرفي السائد لدى طلاب كلية العلوم يختلف عنه لدى طلاب كلية التربية. فطلاب كلية العلوم يسود لديهم النمط المعرفي الخاص بالتساؤلات الناقدة في حين تبين أن النمط السائد لدى طلبة كلية التربية هو نمط الذاكرة.

فالدراسة كشفت عن وجود علاقة ارتباطية داله بين النمط المعرفي الذي يفضله الفرد وكل من الاستعداد العقلي والتحصيل. كما ظهرت ارتباطات دالة بين أساليب التفكير وبعض متغيرات الشخصية، فكان أكثر الأساليب ارتباطاً هو التفكير التحليلي وارتباطه بمتغيري تحقيق الذات والتوافق الدراسي، الذي بين دور النمط الأيسر، أما التفكير التركيبي فارتبط ارتباطاً سلبياً بمتغير التوافق الدراسي الذي بين دور النمط الأيمن، في حين لم يتأثر التفضيل المعرفي بمتغيري الجنس والصف الدراسي، وقد أوضحت نشاط النصفين الكرويين للدماغ وما له من دور فعال في تحديد إستراتيجيات التفكير.

وفي دراسة أخرى قام بها ناتسوبولوس وزملاؤه (Natsopoulos, et al., 1998) قاس فيها الاختلافات بين الذكور والإناث في القدرة اللغوية، وذلك على عينة قوامها (270) فرداً، 135 من مستخدمي اليد اليسرى و 135 من مستخدمي اليد اليمنى، وقد طبق عليهم اختبار يقيس القدرة اللغوية لديهم، وجاءت النتائج موضحة تفوق مستخدمي اليد اليمنى على مستخدمي اليد اليسرى، مما يدل على سيطرة النمط الأيسر من الدماغ، في حين لم يكن لمتغير الجنس أي تأثير في متغير التحصيل الدراسي.

أما دراسة هالبرن وزملائه (Halpern, et al., 1998) فقد بينت سيطرة الجانب الأيمن للدماغ ومدى ارتباطه بالذكاء والتفوق، وذلك حين حصل مستخدمو اليد اليسرى على درجات عالية في اختبار الطلاقة اللفظية وخصوصاً لجنس الذكور من تخصص العلوم (الأحياء والفيزياء)؛ حيث أشارت الدلائل السلوكية إلى وجود اختلافات في التنظيم الأدائي (تركيب الدماغ) وفي الأداء الميكانيكي أكثر منه في

الإدراك، وأن الأفراد الأكثر استخداماً لليد اليسرى لديهم الفرصة بأن تكون اللغة متمركزة لديهم في الجزء أو الجانب الأيمن من الدماغ.

كما أوضحت دراسة يورك (York, 1998) مدى تأثير كل من الجانب الأيمن والجانب الأيسر الدماغي المسيطر على مستوى التحصيل الدراسي لطلبة الكليات المتوسطة في جميع المواد الدراسية مثل (الرياضيات، والعلوم، واللغة، والفنون والدراسات الاجتماعية). وقد حصلت الإناث على درجات عالية في اللغة، وفسرت هذه النتيجة في ضوء التأثير الكبير والأساسي للغة على مستوى التحصيل في جميع المواد الدراسية.

وفي هذا الإطار، استخدم (صلاح مراد، ومحمد مصطفى، 1982) اختبار تورانس لأنماط التعلم والتفكير على عينة قوامها (200) طالب وطالبة من كلية التربية بجامعة المنصورة من ذوي التخصص العلمي والأدبي، واتضح وجود فروق دالة إحصائياً بين مجموعتي الأدبي والعلمي في النمط أو الجانب الأيسر لصالح طلاب الأدبي، في حين كانت الفروق الدالة في درجات النمط الأيمن والمتكامل لصالح طلاب العلمي، كما وجدت فروق دالة إحصائياً بين طلاب السنة الرابعة في النمط الأيسر والأيمن؛ حيث تفوق طلاب التاريخ على طلاب الرياضيات في النمط الأيسر، في حين تفوق طلاب الرياضيات عليهم في النمط الأيمن.

كما حاولت دراسة لافاش (Lavach, 1991) بيان العلاقة الارتباطية بين السيطرة الدماغية للفرد (الجانب الأيمن أو الجانب الأيسر). والتخصصات العلمية لدى عينة قوامها (275) من الطلبة الجامعيين ذوي التخصصات المتعددة. وجاءت النتائج موضحة أن الطلبة المتخصصين في العلوم الإنسانية يفضلون التفكير المتعدد، في حين يفضل المتخصصون في العلوم الطبيعية والدراسات الاجتماعية في دراساتهم التوجيه اللفظي بصفة مستمرة، أي النمط الأيسر لنموذج الذكاء، مما يشير بجلاء إلى أن نشاط الجانب الأيمن للدماغ يعمل بطريقة شمولية معتمداً على الحدس والخيال واستخدام الصور الحسية، على حين يعمل الجانب الأيسر من الدماغ بطريقة منطقية استدلالية.

كما تعددت الدراسات التي تناولت أساليب التعلم والتفكير، ومنها دراسة قام بها (عبد الله سليمان، 1989) كما هو مبين في دراسة (فيصل يونس، وشاكر عبد الحميد 1994) في البحث الثالث حول الفروق بين الجنسين في أساليب التعلم

والتفكير لدى طلاب الجامعة في دولة الكويت، التي أجريت على عينة بلغت (400) طالب وطالبة من مختلف التخصصات. وجاءت النتائج موضحة تفوق الذكور على الإناث في الجانب الأيمن، في حين تفوقت الإناث على الذكور بهيمنة الجانبين من الدماغ، أي بالأسلوب التكاملي.

وأجرى (مصطفى كامل، 1993) دراسة مقارنة على عينة طلاب التربية في ستة أقطار عربية، قوامها 746 طالباً موزعة على النحو الآتي: (185) طالباً من طلاب كلية تربية طنطا بمصر،(185) طالباً من طلاب تربية أبها بجامعة الملك سعود بالسعودية، (113) طالباً من طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، 57 طالباً من طلاب الكليات المتوسطة بعمان، 93 طالباً من طلاب كلية التربية بالإمارات، و95 طالباً من طلاب تربية قطر في أنماط التعلم والتفكير، فجاءت النتائج مبينة تفوق الطلاب المصريين في استخدام الجانب الأيمن على نظرائهم السعوديين، وتفوق طلاب الإمارات وقطر وعمان والكويت باستخدام النمط الأيمن على نظرائهم من السعوديين، ومع بيان النمط الدماغي المسيطر لدى المشاركين قامت (معصومة إبراهيم، 1994) بدراسة عبر ثقافية طبقت على عينة قوامها (95) من الأمريكيين و (174) من الكويتيين من مختلف التخصصات والأعمار والوظائف لبيان التكامل الوظيفي بين النصفين الكرويين للدماغ وعلاقته بالثقافة. وأوضحت النتائج تفوق العينة الأمريكية في التفضيلين العقليين (الجانب الأيمن والمتكامل) في حين كان التفضيل للنمط الأيسر في التعلم والتفكير أكثر ارتفاعاً لدى العينة الكويتية.

كما قام (شاكر عبد الحميد، 1995) بدراسة الفروق بين الجنسين في أساليب التعلم والتفكير؛ أجريت هذه الدراسة على عينتين من الطلبة المصريين والعمانيين، قوامها (395) من طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة، و(492) من طلاب وطالبات كلية التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان. طبق عليهم مقياس تورانس للتعلم والتفكير. وأشارت النتائج إلى وجود فروق بين عينة الذكور والإناث المصريين في الأسلوب أو النمط الأيمن لصالح الذكور وفي النمط المتكامل لصالح الإناث، كما كانت هناك فروق بين عينة الذكور والإناث العمانيين في النمط الأيسر لصالح الذكور وفي النمط المتكامل لصالح الإناث. كما وجدت فروق دالة إحصائياً بين عينة الذكور المصريين والعمانيين في النمط الأيمن لصالح المصريين، أما عن الفروق في عينة الإناث المصريات والعمانيات فجاءت الدلالة لصالح المصريات في النمط الأيسر، ولصالح العمانيات في النمط المتكامل.

وأخيراً جاءت دراسة كل من هيلتون وهارتمان (Hylton & Hartman, 1997)، التي طبقت على عينة بلغت (154) من طلبة كلية الطب في مقابل (526) من طلبة الكليات الأخرى. أوضحت الدراسة أن الاختلاف في النمط المسيطر (أيمن أو أيسر) يؤدي إلى الاختلاف في الشخصية ومظاهرها أيضاً، مما يشير إلى ضرورة التسليم بأن اختلاف أنماط التفضيل العقلي يتحدد في ضوء طبيعتها وطريقة تفاعل عناصرها ومكوناتها في كل حضارة أو مجتمع، ولو أن الحضارة الجديدة استطاعت أن تقيم نوعاً من التوازن والتكامل بين منهجي التحليل والتركيب وتجعله منهجاً واحداً للعملية العقلية، وهذا ما أكدته الدراسات والبحوث التي قام بها "جون هجلينجز جاكسون" في القرن الماضي الذي أوضح ضرورة حدوث التكامل حينما وجد أن النصف الأيسر يسود الوظائف اللغوية وأن النصف الأيمن يسود الوظائف الأخرى. وهكذا تراجعت فكرة النصف الأهم أو الأقل أهمية، لكن فكرة سيادة مناطق معينة فيما يختص بوظائف محددة ظلت قائمة.

ثانياً – الدراسات التي تناولت وجهة الضبط الداخلي – الخارجي بالبناء والتحليل:

منذ أن قدم روتر وتلاميذه (Rotter, 1966) مفهوم وجهة الضبط وهو يمثل اهتماماً رئيساً عند كثير من الباحثين، وقد درسوا علاقة وجهة الضبط بعدد كبير من المتغيرات النفسية مثل (الاغتراب، والحاجة إلى الإنجاز، ومفهوم العلية، ومفهوم ضبط الأنا والتوجه وغيرها).

ففي دراسة (جابر عبد الحميد، وعلاء الدين كفافي، 1987) حاول الباحثان فيها الكشف عن حدود العلاقة بين وجهة الضبط ومتغيرات نفسية مثل (تقبل وتقدير الذات، والميل إلى المعايير الاجتماعية، والدافعية إلى الإنجاز وقوة الأنا بالإضافة إلى متغيري الجنس والمستوى التعليمي) على عينة قوامها (225) طالباً وطالبة من المرحلة الجامعية ومن المرحلة الثانوية باستخدام مقياس روتر لوجهة الضبط الداخلي – الخارجي بالإضافة إلى مقاييس أخرى لقياس مفهوم وتقدير الذات. وكشفت النتائج عن أن الذكور ذوي التوجه الداخلي كانوا أكثر تقبلاً لذواتهم وأكثر ميلاً ورغبة في الظهور بالمظهر المقبول اجتماعياً من ذوي التوجه الخارجي، كما أن الإناث ذوي التوجه الداخلي كن أكثر تقديراً لذواتهن من الناحية الأكاديمية مع وضوح الزيادة في التوجه الخارجي في الضبط مع التقدم في العمر.

كما توصلت (فاطمة حلمي، 1984) إلى وجود فروق دالة إحصائياً في وجهة

الضبط الخارجي على عينة من طلبة المرحلة الثانوية لصالح الإناث، حيث تبين من الدراسة أنهن كن أكثر ضبطاً خارجياً من الذكور.

أما دراسة ديبار باندر وبون (De- Barbander& Boone, 1990) فقد توصلت إلى وجود فروق بين الجنسين – وهم جامعيون يمثلون (87) من الذكور و(6) من الإناث – في موضع الضبط المدرك، وذلك عند تحليل استجاباتهم على مقياس روتر لوجهة الضبط، فبينت هذه الفروق أن الإناث كن من ذوي التوجه الخارجي.

في حين أن دراسة (صلاح أبو ناهية، 1984) لم تجد أية فروق ذات دلالة بين الجنسين من طلبة المدارس الثانوية في المتغيرات التالية (الضبط الشخصي، وضبط الآخرين ذوي النفوذ أو حتى ضبط الحظ والصدفة). وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة روتر نفسه التي لم تجد أية فروق بين الجنسين على مقياس وجهة الضبط الداخلي – الخارجي في عام 1966.

أما بالنسبة لدراسة وجهة الضبط وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية، فقد قام (عبد الله إبراهيم، 1989) بدراسة استهدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين موضع الضبط ومستوى الطموح، طبقت على عينة قوامها (65) طالباً و(71) طالبة من طلبة الصف الثالث الإعدادي باليمن، وقد توصلت إلى أن مستوى طموح الطلبة والطالبات من ذوي الضبط الداخلي يكون أعلى من نظرائهم من ذوي الضبط الخارجي، كما تبين أن لديهم ثقة أكاديمية عالية وتوقعات وطموحات أكاديمية مرتفعة بشكل أكبر من ذوي الضبط الخارجي.

كما وجدت علاقة ارتباطية دالة موجبة بين موضع الضبط الداخلي ومستوى الطموح لدى طلبة الصف الثالث الإعدادي.

وفي هذا السياق حاول (عبد الحي سليمان، وحسن علام، 1990) دراسة العلاقة بين شخصية الفرد ووجهة الضبط، وذلك على عينة تتكون من (208) طلاب وطالبات بالمرحلة الجامعية بجامعة أسيوط، وانتهت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين وجهة الضبط والسمات الشخصية الموجبة التي منها سمة الثبات الانفعالي، حيث تبين أن الإناث ذوات التوجه الخارجي يعانين عدم الثبات الانفعالي، في حين ارتبطت وجهة الضبط الداخلي بعلاقة دالة إحصائياً بمجموع السمات الموجبة المكونة للشخصية.

كما أجرت (مايسة النيال، 1994) دراسة حول طبيعة العلاقة بين مصدر

الضبط وكل من قوة الأنا، والعصابية والانبساط لدى عينة من طلبة جامعة قطر وطالباتها، عددهم (204) من مختلف التخصصات الدراسية، طبقت عليهم مقياس الضبط الداخلي – الخارجي لروتر، بالإضافة إلى مقياس بارون لقوة الأنا، ومقياس أيزنك للشخصية لقياس العصابية والانبساط. وقد أسفرت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين عينتي طلاب وطالبات مصدر الضبط الخارجي لكل من قوة الأنا، حيث كان متوسط عينة الطلاب أعلى، وفي العصابية كان متوسط عينة الطالبات أعلى، مع وجود فروق جوهرية بين عينة طلاب مصدر الضبط الخارجي والداخلي على متغيري قوة الأنا، والعصابية، حيث كان متوسط عينة طلاب مصدر الضبط الداخلي أعلى، كما ظهرت فروق دالة بين عينتي طالبات مصدر الضبط الداخلي والخارجي على متغير قوة الأنا، حيث كان متوسط عينة طالبات مصدر الضبط الداخلي أعلى، في حين كانت الفروق لصالح عينة مصدر الضبط الخارجي من الطالبات في متغير العصابية. وفي دراسة مقارنة تحليلية قام بها زي وتيلور (Zea,& Tylor, 1994) على مجتمعين من الشعوب اللاتينية، وهي من كولومبيا وبورتريكو من الطلبة الجامعيين قوامها (781) طالبة و(461) طالباً متوسط أعمارهم 18 عاماً طبق عليهم مقياس وجهة الضبط الداخلي – الخارجي لروتر، جاءت النتائج موضحة أن المقياس كشف بالتحليل العاملي عن أربعة عوامل نتجت عن المبحوثين الكولومبيين وهي (التوجه السياسي، التوجه الشخصي، وعامل التوقع والحظ، والتوجه لمفاهيمهم الحياتية أو للأمور الحياتية) كما تبين أن توجه الإناث للضبط الداخلي جاء بعكس الذكور الذين كانت وجهة الضبط لديهم خارجية.

وفي دراسة أخرى عبر ثقافية قام بها راودون وزملاؤه (Rawdon, et al., 1995) على المجتمعين الأمريكي والروسي من خلال عينة تكونت من (88) من الطلبة الأمريكيين أعمارهم 20 عاماً، و(84) من الطلبة الروس أعمارهم (19) عاماً، اختيروا بطريقة عشوائية، وطبق عليهم مقياس وجهة الضبط الداخلي – الخارجي لروتر، وتبين أن وجهة الضبط للطلبة الروس كانت خارجية بالمقارنة بالطلبة الأمريكيين الذين اتضح أن وجهتهم كانت للضبط الداخلي على كل بنود المقياس مما يعكس (التوقع/ الحظ، والتوجه الأكاديمي، والتوجه للقيادة والنجاح في السياسة). كما أجرت (سميحة توفيق، وعبد الرحمن سليمان، 1995) دراسة على عينة من طلبة الجامعة من الذكور والإناث، من ثلاث ثقافات مختلفة (قطر، ومصر، وأستراليا) وعددهم (300) طالب وطالبة باستخدام مقياس وجهة الضبط الداخلي –

الخارجي لروتر، واختبار القدرة على اتخاذ القرار. وقد أسفرت النتائج عن وجود ارتباط موجب بين القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط لدى عينة الطلبة المصريين، ووجود فروق دالة بين الذكور في القدرة على اتخاذ القرار في العينات الثلاث ما عدا عينتي قطر وأستراليا. وكذلك وجدت فروق بين الذكور في مصدر الضبط بين العينات الثلاث ما عدا عينتي قطر ومصر في اتجاه عينة ذكور أستراليا إلى الضبط الداخلي أكثر من عينة الذكور في قطر ومصر. أما عن الفروق بين الإناث في مصدر الضبط الداخلي – الخارجي في العينات الثلاث، فقد بينت النتائج اتجاه عينة أستراليا إلى الضبط الداخلي أكثر من عينة إناث قطر ومصر.

وفي دراسة ويلس (Wills, 1997) المطبقة على مجموعة من الطلبة المحرومين من الخدمة التعليمية Disadvantaged Students محاولة لتعرف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الشخصية (تقدير الذات، ووجهة الضبط الداخلي – الخارجي ومستوى دافعية التحصيل الدراسي) والنجاح والرسوب بالنسبة لهؤلاء الطلبة وعددهم (44). وقد استخدمت عدة مقاييس لقياس تلك المتغيرات مثل مقياس كوبر سميث لتقدير الذات، ومقياس وجهة الضبط الداخلي – الخارجي لروتر، ومقياس أيزنك للشخصية ومقياس إدوارد لقياس مستوى الدافعية للتحصيل الدراسي. واختير التعامل مع المعدل التراكمي للطلبة في نهاية الفصل الدراسي. وقد أسفرت النتائج عن عدم وجود أية علاقة ارتباطية بين المتغيرات الشخصية ومتغير النجاح والرسوب أو التحصيل الدراسي لدى الطلبة المشاركين في الدراسة.

وأخيراً أجرى (غريب عبد الفتاح، 2002) دراسة بحث فيها عن العلاقة بين وجهة الضبط الداخلي – الخارجي والاكتئاب داخل الثقافة المصرية؛ حيث أجريت على (593) مبحوثاً أي (370 من الذكور، 223 من الإناث) أعمارهم راوحت بين 18 و59 سنة، وكلهم من العاملين المدنيين. استخدم في هذه الدراسة مقياسان هما (مقياس بك للاكتئاب ومقياس وجهة الضبط الداخلي – الخارجي لروتر)، وبينت النتائج وجود معامل ارتباط موجب ودال إحصائياً بين متغير الاكتئاب ومتغير الضبط الخارجي للمجموعة، وأنه كلما زاد توجه الفرد نحو الوجهة الخارجية في الضبط ازدادت لديه الأعراض الاكتئابية. كما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الداخلي – الخارجي راجعة إلى الجنس، حيث وجد الباحث فرقاً بين مجموعة الذكور ومجموعة الإناث على متغير الضبط، وكان هذا الفرق دالاً إحصائياً، أي أن الإناث كن أكثر توجهاً للضبط الخارجي، وعدم وجود فروق بين الجنسين في

الاكتئاب والضبط الداخلي - الخارجي. كما تبين أن هناك علاقة سالبة بين عامل السن ومركز الضبط الداخلي - الخارجي للمجموعة، أي أنه كلما ازداد السن أي التقدم في العمر، قلت الدرجة على الضبط الداخلي - الخارجي، مما يشير إلى التوجه الداخلي بالنسبة لمجموعة الإناث.

تعقيب عام:

بفحص الدراسات السابقة في مجال التفضيل العقلي ووجهة الضبط يتبين ما يلي:

- صغر حجم العينات المشاركة في بعض الدراسات «مثل دراسة راودون وزملائه 1995، ودراسة ويلس 1997».

- عدم اهتمام بعض الدراسات بوصف دقيق لخصائص العينات المشاركة في الدراسة.

- لم تول بعض الدراسات اهتماماً بالخصائص السيكومترية للأدوات المستخدمة مثل «دراسة هالبرن وزملائه 1998، ودراسة لافاش 1991».

- لم تحاول معظم الدراسات الربط المباشر بين التفضيل العقلي ووجهة الضبط، هذا في حدود علم الباحثة.

- في حدود علم الباحثة لم يحاول أحد الباحثين التركيز بشكل مباشر على هذين المتغيرين في البيئة الكويتية.

وجدير بالذكر أن معظم هذه الجوانب كانت الدافع الأساسي لدراسة مثل هذا الموضوع الذي سيزيد من فهمنا لطبيعة الفروق بين الجنسين، وأثر المتغيرات الحياتية في تشكيلها. ومما سبق يمكن صياغة الفروض المحتملة كحلول مؤقتة للأسئلة والمشكلات التي طرحتها الدراسة مسبقاً «انظر ص 4»، ونعرض هذه الفروض على النحو التالي:

فروض الدراسة:

تتلخص فروض الدراسة فيما يلي:

1- توجد علاقة ارتباطية إيجابية ودالة إحصائياً بين التفضيل العقلي ووجهة الضبط، على مستوى جماعات الدراسة المختلفة.

2- يوجد أثر للتفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي.

3- يوجد أثر للتفاعل بين الجنس والتخصص في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي.

4- يوجد أثر للتفاعل بين الجنس والمستوى المهني في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي.

5- يوجد أثر للتفاعل بين الجنس والحالة الاجتماعية «متزوج / أعزب» في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي.

6- تختلف وجهة الضبط باختلاف مستوى التفضيل العقلي داخل مجموعتي الذكور والإناث؛ كل على حدة.

7- يختلف التفضيل العقلي باختلاف وجهة الضبط «داخلي - خارجي».

8- توجد فروق بين الذكور والإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط، والتفضيل العقلي.

المنهج والإجراءات:

أ - منهج البحث:

استخدم المنهج الوصفي الارتباطي والمنهج الوصفي المقارن القائم على المقارنة بين الجماعات الفرعية للوقوف على ملامح التفضيل العقلي ووجهة الضبط.

ب - إجراءات البحث:

أولاً - العينة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من 444 مبحوثاً، منهم (174) طالباً و (263) موظفاً؛ الطلبة (44 ذكور، 130 إناث) والموظفون (118 ذكور، 145 إناث)، حيث (163 من الذكور بمتوسط عمري مقداره 29,75، وانحراف معياري 10,52، و 281 من الإناث بمتوسط عمري مقداره 26,83، وانحراف معياري 8,16، وهم جامعيون من طلاب كلية التربية الأساسية وجامعة الكويت وطالباتهما)، واختيروا من مختلف التخصصات (من الأقسام العلمية التالية: اللغة العربية، والعلوم، ورياض الأطفال، والدراسات الاجتماعية، والاقتصاد المنزلي، والتصميم الداخلي، والتقنيات التربوية، والمكتبات، والتربية الفنية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتربية الموسيقية).

ومن الموظفين والموظفات العاملين في قطاع العمل الحكومي والخاص من

ذوي التخصصات الأدبية والعملية. وفيما يلي عرض لبعض المتغيرات التي تكشف عن الخصائص الديموجرافية للعينة (انظر الجداول من 1-4).

جدول (1)
المستوى التعليمي لدى مفردات العينة من الذكور والإناث

العينة والمؤشرات / المستوى التعليمي للعينة	ذكور (ن= 163)		إناث (ن =281)		المجموع (ن= 444)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ثانوية فأقل	49	30,06	78	27,8	127	28,6
جامعي فأكثر	114	69,94	203	72,2	317	71,4
المجموع	163	100	281	100	444	100

يشير الجدول (1) إلى أفراد العينة من الذكور والإناث من المستوى التعليمي الثانوي فأقل والمستوى الجامعي فأكثر، حيث بلغ مجموع عدد الأفراد من حاملي الشهادة الثانوية وما دونها من الذكور والإناث 127 فرداً (49 ذكراً، 78 أنثى). أما مجموع عدد الأفراد من حاملي الشهادة الجامعية والشهادات العليا من الذكور والإناث فهم 317 بواقع (114 ذكراً، 203 إناث) مما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي الجامعي وما فوقه لأفراد العينة، حيث بلغت النسبة 71,4 %.

جدول (2)
تخصصات مفردات العينة من الذكور والإناث

العينة والمؤشرات / نوع التخصص	ذكور (ن= 163)		إناث (ن =281)		المجموع (ن= 444)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تخصصات أدبية	75	46,01	83	29,5	158	35,6
تخصصات عملية	88	53,99	198	70,5	286	64,4
المجموع	163	100	281	100	444	100

يشير الجدول (2) إلى نوع التخصص لأفراد العينة من الذكور والإناث، حيث قسمت إلى نوعين، هما التخصص الأدبي والتخصص العملي. وقد بلغ عدد الأفراد من التخصص الأدبي 158 ذكوراً وإناثاً، في حين بلغ عدد المتخصصين بالتخصص

العملي من الذكور والإناث 286، وقد بلغت النسبة 64,4% من مجموع أفراد العينة الكلية. مما يدل على التفوق العددي لذوي التخصص العملي على ذوي التخصص الأدبي.

جدول (3)
المستوى المهني لدى مفردات العينة من الذكور والإناث

العينة والمؤشرات / المستوى المهني	ذكور (ن= 163)		إناث (ن =281)		المجموع (ن= 444)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
طالب / طالبة	44	26,99	130	46,2	174	39,2
موظف / موظفة	118	72,39	145	51,6	263	59,2
غير مبين	1	0,62	6	2,2	7	1,6
المجموع	163	100	281	100	444	100

يشير الجدول (3) إلى أن المستوى المهني لأفراد العينة المكونة من الذكور والإناث يشمل (174) من الطلبة والطالبات بنسبة 39,2%، كما يشمل (263) من العاملين والعاملات بشتى قطاع المجتمع سواء العمل الحكومي أو الخاص، وتبلغ نسبتهم 59,2%، مما يدل على أن معظم أفراد العينة المشاركة في الدراسة الحالية هم من الموظفين والموظفات في مختلف قطاعات العمل.

جدول (4)
الحالة الاجتماعية لدى مفردات العينة من الذكور والإناث

العينة والمؤشرات / الحالة الاجتماعية	ذكور (ن= 163)		إناث (ن =281)		المجموع (ن= 444)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أعزب	70	42,94	125	44,5	195	43,9
متزوج	88	53,99	142	50,5	230	51,8
مطلق	3	1,84	13	4,6	16	3,6
أرمل	2	1,23	1	0,4	3	0,7
المجموع	163	100	281	100	444	100

يشير الجدول (4) إلى مستوى الحالة الاجتماعية لأفراد العينة الكلية المكونة من الذكور والإناث، وإلى وجود تقارب بسيط بين نسبتي الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج)، حيث كانت النسبة بالترتيب على النحو التالي: 43,9% و 51,8%، كما فاق عدد المتزوجين والمتزوجات (230) عدد غير المتزوجين والمتزوجات (195) لأفراد العينة. كما يتبين وجود عدد قليل جداً من المطلقين والأرامل.

ويمكن الخروج من الجداول الأربعة السابقة بما يلي:

1- هناك ما يزيد على ثلثي العينة من الجامعيين.

2- ثلث العينة تعمل في تخصصات أدبية والثلثان الآخران في تخصصات ذات طابع عملي.

3- يوجد تمثيل جيد للطلاب والموظفين ومختلف الحالات الاجتماعية.

ثانياً - أدوات الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة مقياسين أساسيين هما:

أ - مقياس الضبط الداخلي - الخارجي لروتر
:Rotter Internal - External Control Scale

ترجم مقياس الضبط الداخلي - الخارجي لروتر إلى اللغة العربية (علاء الدين كفافي، 1982) ويتكون المقياس من ثلاث وعشرين فقرة، كل واحدة منها تتضمن عبارتين، إحداهما تشير إلى التحكم الداخلي والأخرى تشير إلى التحكم الخارجي. وقد أضيف إلى الثلاث والعشرين فقرة ست فقرات أخرى بهدف تقليل أثر الوجهة الذهنية للمبحوث في معرفة هدف المقياس، ومن ثم الإجابة في اتجاه معين.

وصحح المقياس في اتجاه التحكم الخارجي، وراوحت الدرجة بين (صفر و1). هذا، ووصل ثبات المقياس في عدة دراسات عربية إلى مستويات مرتفعة (انظر علاء الدين كفافي، 1982)، (مايسة النيال، 1994)، (سميحة توفيق، وعبد الرحمن سليمان، 1995).

وكان قد بلغ معامل ثبات ألفا للمقياس 0,614 في عينة الذكور، 0,645 في عينة الإناث، و 0,640 داخل العينة الكلية.

صدق مقياس الضبط الداخلي – الخارجي لروتر:

يتمتع المقياس في صورته الإنجليزية بدرجات جيدة من الصدق، حيث أجريت عليه عديد من دراسات الصدق في البيئة الأجنبية على يد روتر وتلاميذه وزملائه، كما استخدم المقياس في عديد من الدراسات العربية مثل دراسة (علاء الدين كفافي، 1982)، (مايسه النيال، 1994)، وأكدت نتائج الفروق بين المجموعات قدرة المقياس على التمييز بين المجموعات، مما يسوغ استخدامه في الدراسة الحالية.

ب – مقياس التفضيل العقلي Brain Preference Scale:

من إعداد وندر ودونوفان (Wonder & Donovan, 1984) وعرّب هذا المقياس وقنن بواسطة الباحثة (1994).

يشير المقياس إلى طرق التفكير العام التي تنعكس في صورة سلوكيات يمارسها الفرد في حياته في جميع المجالات. يتكون المقياس من (35) موقفاً مختلفاً يمكن أن يتعرض له الفرد في حياته اليومية. وأمام كل موقف عدة بدائل يمكن أن يختار المبحوث من بينها ما يتفق مع ممارساته اليومية. وبعد تطبيق المقياس قامت الباحثة بتجميع النقاط التي حصل عليها المبحوث على المواقف المختلفة، ثم قسمتها على عدد المواقف التي استجاب لها بالفعل. ويعد حاصل القسمة هو الدرجة النهائية للمبحوث. والنقاط درجة من الدرجات التالية (1، 3، 5،7، 9)، وكلما اقتربت درجاته من الحد الأدنى كان شقه الأيسر هو المسيطر، والعكس في حالة الدرجات المرتفعة، ولو كان هذا الاقتراب بدرجات ضئيلة. وقد حسب ثبات المقياس وكان ثباته مرضياً حيث بلغ 0,70، واستخدم في ذلك معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون).

صدق المقياس (التفضيل العقلي):

استعين بمجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة للتأكد من مدى مناسبة بنود الاختبار وملاءمتها للبيئة الكويتية، وعدّل في أحد البنود بما يتلاءم والمجتمع الكويتي. وقد قنن المقياس على عينات كبيرة من الطلبة.

تم التحقق من صدق التكوين الفرضي للمقياس عن طريق حساب معاملات الارتباط بين الدرجات الفرعية وبعضها مع بعض، وذلك على عينة عشوائية قوامها (ن = 60).

جدول (5)

معاملات الارتباط بين البنود والدرجة الكلية على مقياس التفضيل العقلي

رقم البند	العينة الكلية ن = 444	ذكور (163)	إناث (281)
1	0,030	− 0,013	0,046
2	0,103 *	0,149	0,052
3	0,071	0,002	0,100
4	0,87	0,076	0,107
5	0,166 **	0,263 **	0,080
6	0,237 **	0,243 **	0,230 **
7	0,182 **	0,115	0,200 **
8	0,723 **	0,737 **	0,745 **
9	0,284 **	0,267 **	0,280 **
10	0,177 **	0,123	0,221 **
11	0,095 *	0,041	0,097
12	0,145 **	0,015	0,203 **
13	0,148 **	0,104	0,175 **
14	0,141 **	0,124	0,167 *
15	0,136 **	0,150	0,140 *
16	0,017	−0,039	0,046 *
17	0,033	0,116	−0,007
18	0,098 *	0,136	0,086
19	0,108 *	0,227 **	0,025
20	0,171 **	0,325 **	0,060
21	0,168 **	0,249 **	0,111
22	0,008	0,150	−0,073
23	0,155 **	0,146	0,176 **
24	0,253 **	0,284 **	0,237 **

تابع جدول (5)
معاملات الارتباط بين البنود والدرجة الكلية على مقياس التفضيل العقلي

رقم البند	العينة الكلية ن = 444	ذكور (163)	إناث (281)
25	0,142 **	0,207 **	0,136 *
26	0,226 **	0,163 *	0,227 **
27	0,250 **	0,212 **	0,258 **
28	0,257 **	0,161 *	0,303 **
29	0,256 **	0,274 **	0,236 **
30	0,295 **	0,347 **	0,247 **
31 أ	0,249 **	0,171 *	0,281 **
31ب	0,254 **	0,291 **	0,230 **
32	0,142 **	0,093	0,162 **
33	0,579 **	0,537 **	0,602 **
34	0,255 **	0,250 **	0,238 **
35	0,178 **	0,170 *	0,193 **

* دال عند مستوى 0,05
** دال عند مستوى 0,01

وتشير معاملات الارتباط السابقة إلى أن 30 بنداً من 35 مرتبطة بالدرجة الكلية ارتباطاً دالاً، مما يشير إلى الاتساق الداخلي للمقياس، وقد أبقينا على البنود الخمسة الأخرى لما لها من أهمية في حساب الدرجات الكلية، ولكونها تمثل منظوراً آخر للتفضيل العقلي.

من ناحية أخرى، حسبت معاملات الارتباط بين البنود والدرجة الكلية على المقياس لدى مجموعتي الموظفين والموظفات، ووصلت معظم المعاملات (33 من 35) إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

ثالثاً – أسلوب جمع البيانات من الميدان:

1- طبقت الباحثة بنفسها أدوات الدراسة على العينة خلال السنة الدراسية 2001/2002، وذلك للإجابة عن أية استفسارات للمبحوثين وتوضيحها ضماناً لصدق التطبيق وصحته.

2- قامت الباحثة بزيارة لمختلف المؤسسات الحكومية والخاصة للتطبيق على العاملين فيها ممن يرغب في المشاركة من الجنسين.

3- طبقت أدوات الدراسة على أفراد العينة من الطلبة والطالبات من كلية التربية الأساسية وجامعة الكويت بشكل جمعي في قاعات التدريس وفي ظروف عادية. وقد وضح هدف الدراسة والكيفية التي يجاب بها عن فقرات المقياس بكل دقة وموضوعية؛ لأهمية ذلك على نتائج الدراسة.

4 - رُكز على قائمة البيانات الأولية للمبحوثين والإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالإجابة عنها لضمان سلامة المتغيرات وضبطها، وقد اشتملت على النوع أو الجنس، والمستوى التعليمي، والمهني، والتخصص، والحالة الاجتماعية.

رابعاً - خطة التحليل الإحصائي:

اتخذت الخطوات الآتية:

1- حساب معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) لبيان قوة العلاقة بين اختباري الدراسة داخل جماعات الدراسة كل على حدة.

2- إجراء تحليل التباين في اتجاهين، قوامه 2 × 2 لبيان دلالة التفاعل بين كل متغيرين مستقلين.

- الجنس × المستوى التعليمي - الجنس × المستوى التخصصي
- الجنس × المستوى المهني - الجنس × الحالة الاجتماعية

3- في حالة دلالة (ف) نقوم بحساب قيم (ت) لبيان دلالة الفروق بين كل جماعتين متقابلتين.

4- إجراء تحليل التباين في اتجاه واحد (قيم ف) لبيان دلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين (مستويات التفضيل العقلي).

نتائج الدراسة:

الفرض الأول:

ومفاده وجود علاقة ارتباطية إيجابية ودالة إحصائياً بين التفضيل العقلي ووجهة الضبط ولا تختلف هذه العلاقة باختلاف العينة أو المجموعة. فقد تحقق من صحة هذا الفرض بوساطة حساب معامل الارتباط الخطي (بيرسون) بين وجهة الضبط والتفضيل العقلي. فبلغ معامل الارتباط بين الأداء على الاختبارين 0,148** داخل العينة الكلية؛ 0,171* داخل مجموعة الذكور، 0,122* داخل مجموعة الإناث،

وهي معاملات دالة عند مستوى 0,01، 0,05 كما هو واضح، وهو أمر يؤكد ما توصلنا إليه بالنسبة للفرض الثامن في هذه الدراسة، وهو أن من يفضلون الشق الأيمن ذوو ضبط خارجي، حيث إن الدرجة المرتفعة على مقياس التفضيل العقلي في اتجاه سيادة الشق الأيمن، وكذلك تعد الدرجة المرتفعة على مقياس وجهة الضبط في اتجاه الضبط الخارجي، والعلاقة هنا تعني أن سيادة الشق الأيمن مرتبطة بذوي الضبط الخارجي، والعكس فإن سيادة الشق الأيسر مرتبطة بذوي الضبط الداخلي. وقد يكون الأمر كذلك، وقد لا يكون،فليست العلاقة هنا سببية بل تلازم في التغير يفيد كثيراً في التنبؤ داخل جماعات الدراسة المختلفة، وفيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين الاختبارين.

جدول (6)

معاملات الارتباط بين مقياسي وجهة الضبط والتفضيل العقلي على مستوى جماعات الدراسة المختلفة

العينات	معامل الارتباط بين اختبار وجهة الضبط ومقياس التفضيل العقلي
على مستوى العينة الكلية (ن = 444)	0,148 **
على مستوى مجموعة الذكور (ن = 163)	0,171 *
على مستوى مجموعة الإناث (ن = 281)	0,122 *
على مستوى الشهادة الجامعية (ن = 317)	0,155 **
على مستوى الشهادة الأدنى من الجامعية (ن = 127)	0,133
على مستوى ذوي الشعبة الأدبية (ن = 158)	0,186 *
على مستوى ذوي الشعب العلمية (ن = 286)	0,134 **
على مستوى الطلاب (ن = 44)	0,152 *
على مستوى الموظفين (ن = 115)	0,143 *

* دال عند مستوى 0,05

** دال عند مستوى 0,01

الفرض الثاني:

ومفاده وجود فروق بين الذكور والإناث من ذوي المستوى التعليمي الثانوي وما دونه والمستوى الجامعي وما فوق في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي. وتحقق من هذا الفرض من خلال حساب تحليل التباين في اتجاهين قوامه 2 × 2 لبيان التفاعل بين متغيري الجنس والتعليم في جدولي (7 – 8).

جدول (7)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لبيان التفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي على مقياس وجهة الضبط

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	29,201	1	29,201	2,525	غير دال
المستوى التعليمي	4,545	1	4,545	0,000	غير دال
التفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي	5,156	1	5,156	0,446	غير دال
البواقي	5088,864	440	11,566		
المجموع	5143,358	443	11,610		

وكما هو واضح، فإنه لا توجد فروق على مستوى النوع ولا على المستوى التعليمي في الدرجة الكلية على مقياس وجهة الضبط.

جدول (8)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لبيان التفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي على مقياس التفضيل العقلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	6,050	1	6,050	4,573	0,033
المستوى التعليمي	9,914	1	9,914	0,007	غير دال
التفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي	0,452	1	0,452	0,342	غير دال
البواقي	582,077	440	1,323		
المجموع	588,276	443	1,328		

وتشير قيم «ف» الواردة في جدول (8) إلى وجود فروق بين الذكور والإناث في الدرجة على مقياس التفضيل العقلي، ولم تصل الفروق إلى مستوى الدلالة الإحصائية بين مجموعتي المستوى التعليمي «المنخفض / المرتفع»، ولم يصل الفرق الخاص بالتفاعل بين المتغيرين إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

الفرض الثالث:

ومفاده وجود فروق بين الذكور والإناث من ذوي التخصصات الأدبية والعملية في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي. وتم التحقق من هذا الفرض من خلال حساب تحليل التباين في اتجاهين قوامه 2 × 2 لبيان التفاعل بين الجنس والتخصص للوقوف على التفاعل بين المتغيرين.

جدول (9)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والتخصص على اختبار وجهة الضبط

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	27,772	1	27,772	2,426	غير دال
التخصص	51,339	1	51,339	4,485	غير دال
التفاعل بين الجنس والتخصص	1,417	1	1,417	0,124	غير دال
البواقي	5036,606	440	11,447		
المجموع	5143,358	443	11,610		

لا توجد فروق على مستوى النوع ولا على مستوى التخصص في الدرجة الكلية على مقياس وجهة الضبط.

جدول (10)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والتخصص على اختبار التفضيل العقلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	3,535	1	3,535	2,694	غير دال
التخصص	0,533	1	0,533	0,406	غير دال
التفاعل بين الجنس والتخصص	5,028	1	5,028	3,831	غير دال
البواقي	577,399	440	1,312		
المجموع	588,276	443	1,328		

تشير قيم (ف) الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق راجعة إلى الجنس ولا إلى التخصص، ولا إلى التفاعل بينهما.

الفرض الرابع:

ومفاده وجود فروق بين الذكور والإناث من الطلبة والموظفين في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي. وتحقق من صحة هذا الفرض من خلال حساب تحليل التباين في اتجاهين بين الجنس والمهنة للوقوف على التفاعل بين المتغيرين.

جدول (11)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والمهنة على اختبار وجهة الضبط

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	25,347	1	25,347	2,078	غير دال
المهنة	1,994	1	1,994	0,002	غير دال
التفاعل بين الجنس والمهنة	2,117	1	2,117	0,174	غير دال
البواقي	3233,052	265	12,200		
المجموع	3259,911	268	12,164		

جدول (12)
نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والمهنة على اختبار التفضيل العقلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	7,056	1	7,056	5,916	0,02
المهنة	0,548	1	0,548	0,459	غير دال
التفاعل بين الجنس والمهنة	2,464	1	2,464	2,066	غير دال
البواقي	316,057	265	1,193		
المجموع	323,893	268	1,209		

تشير قيم (ف) الواردة في الجدولين السابقين إلى ما يلي:

- عدم وجود فروق راجعة إلى الجنس على مستوى مقياس وجهة الضبط.
- عدم وجود تفاعل بين المتغيرين على اختبار وجهة الضبط.
- وجود فرق دال عند مستوى 0,02 وبين الذكور والإناث على مستوى مقياس التفضيل العقلي.
- عدم وجود تفاعل بين المتغيرين على مستوى مقياس التفضيل العقلي.

جدول رقم (13)

المتوسط والانحراف المعياري وقيم (ت) ودلالتها بين الطلبة والموظفين في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي.

م	العينة والمؤشرات / البيان	طلبة (ن =174)		موظفين (ن=263)		قيم (ت)	الدلالة
		م	ع	م	ع		
1	وجهة الضبط	11,01	3,22	10,86	3,51	0,43	غير دالة
2	التفضيل العقلي	6,49	1,18	6,01	1,10	4,26	0,001

يكشف الجدول (13) عن الآتي:

- لا توجد فروق بين الطلبة والموظفين في وجهة الضبط.
- الطلبة يفضلون الجانب الأيمن من الدماغ عند مقارنتهم بالموظفين، حيث كانت قيمة (ت) دالة عند مستوى 0,001.

الفرض الخامس:

ومفاده وجود فروق بين المتزوجين وغير المتزوجين من الذكور والإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، وتحقق من صحة هذا الفرض أيضاً من خلال حساب تحليل التباين في اتجاهين بين الجنس والحالة الاجتماعية.

جدول (14)

نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والحالة الاجتماعية على اختبار وجهة الضبط

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	43,233	1	43,233	3,663	غير دال
الحالة الاجتماعية	7,667	1	7,667	0,650	غير دال
التفاعل بين الجنس والحالة الاجتماعية	1,766	1	1,766	0,150	11,447
البواقي	4969,285	421	11,804		
المجموع	5023,529	424	11,848		

جدول (15)

نتائج تحليل التباين في اتجاهين لمتغيري الجنس والحالة الاجتماعية على اختبار التفضيل العقلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم (ف)	الدلالة
الجنس	*5,261*	*1*	*5,261*	*4,135*	*0,04*
الحالة الاجتماعية	26,197	1	26,197	20,589	0,0001
التفاعل بين الجنس والحالة الاجتماعية	0,0158	1	0,158	0,124	غير دال
البواقي	535,677	421	1,272		
المجموع	570,845	424	1,346		

تشير قيم (ف) في الجدولين السابقين (14، 15) إلى ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الجنس في اختبار وجهة الضبط.
- توجد فروق بين الذكور والإناث على مستوى مقياس التفضيل العقلي.
- توجد فروق بين المتزوجين وغير المتزوجين في مقياس التفضيل العقلي.
- لا يوجد تفاعل بين المتغيرين.
- وفي هذه الحالة نقوم بحساب قيم (ت) وبين الذكور والإناث، والمتزوجين وغير المتزوجين في مقياس التفضيل العقلي.

جدول (16)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين المتزوجين وغير المتزوجين من الذكور والإناث على مقياس التفضيل العقلي.

المؤشرات الاحصائية / المقارنات	(1)		(2)		قيم ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
1- متزوجون (ن = 88) 2- غير متزوجين (ن = 70)	5,48	1,25	6,32	1,09	2,52	0,01
2- متزوجات (ن = 142) 2- غير متزوجات (ن = 125)	6,03	0,98	6,59	1,21	4,14	0,01

يتبين من الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ناتجة عن متغير الحالة الاجتماعية للعينة المشاركة في البحث على مستوى كل من الذكور والإناث على مقياس التفضيل العقلي، مما يدل على توجههم لاستخدام الشق الأيمن من الدماغ عند التعامل مع مختلف الأمور الحياتية.

الفرض السادس:

ومفاده وجود فروق بين مستويات التفضيل العقلي في وجهة الضبط داخل مجموعتي الذكور والإناث من أفراد العينة. وتم التحقق من صحة هذا الفرض من خلال حساب تحليل التباين البسيط لمستويات التفضيل العقلي الثلاثة (الأيسر، والأيمن، والمتكامل)، وكشف لنا الجدول 17، والجدول 18 عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات التفضيل العقلي الثلاثة في وجهة الضبط على مستوى مجموعة الذكور وكذلك على مستوى مجموعة الإناث.

جدول (17)

الفروق بين مستويات التفضيل العقلي الثلاثة في وجهة الضبط داخل مجموعة الذكور

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	33,29	2	16,65	1,56	غير دالة
داخل المجموعات	1707,45	160	10,67		
المجموع الكلي	1740,75	162			

جدول (18)
الفروق بين مستويات التفضيل العقلي الثلاثة في وجهة الضبط داخل مجموعة الإناث

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	43,72	2	21,86	1,86	غير دالة
داخل المجموعات	3283,33	275	11,94		
المجموع الكلي	3327,05	277			

وعند ضم المجموعتين من الذكور والإناث ظهرت الفروق الدالة في وجهة الضبط، وهو ما يكشفه جدول (19).

جدول (19)
الفروق بين مستويات التفضيل العقلي الثلاثة في وجهة الضبط

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	73,757	2	36,878	3,205	0,04
داخل المجموعات	5039,622	438	11,506		
المجموع الكلي	5113,379	440			

يكشف الجدول (19) عن الآتي:

وجود دلالة إحصائية، وهذا ما تشير إليه قيمة (ف).

وهو ما يفيد وجود فروق بين المجموعات الثلاث (الأيسر، والأيمن، والمتكامل) في وجهة الضبط. ولبيان ذلك حسبنا قيم "شفيه"، وهو ما يوضحه جدول (20).

جدول (20)
نتائج اختبار "شفيه" بين الأفراد ذوي مستويات التفضيل العقلي الثلاثة في وجهة الضبط

المقارنة بين مستويات التفضيل العقلي	متوسط الفرق	ملاحظات
بين الأيسر والمتكامل	0,38-	لا يوجد فرق
بين الأيسر والأيمن	1,04-	لا يوجد فرق
بين الأيمن والمتكامل	0,66	لا يوجد فرق

الفرض السابع:

ومفاده وجود فروق بين الذكور والإناث ذوي الضبط الداخلي - الخارجي في مستوى التفضيل العقلي. وتحقق من صحة هذا الفرض من خلال حساب الفرق بين متوسطات كل من الذكور والإناث في مقاييس الدراسة. حيث كشف لنا الجدول (21) الفروق في مجموعة الذكور في مستوى التفضيل العقلي.

جدول (21)
الفروق بين الذكور ذوي الضبط الداخلي والخارجي
في مستوى التفضيل العقلي

العينة والمؤشرات / المقياس	داخلي الضبط (ن=73)		خارجي الضبط (ن=69)		قيم (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التفضيل العقلي	5,78	1,09	6,38	1,17	3,21	0,002

يكشف الجدول السابق عن دلالة (قيمة ت)، حيث إن الأفراد خارجي الضبط يفضلون الجانب (الشق) الأيمن في التعامل.

أما جدول (22) فإنه يكشف عن الفروق بين الإناث في مستوى التفضيل العقلي.

جدول (22)
الفروق بين الإناث ذوات الضبط الداخلي والخارجي
في مستوى التفضيل العقلي

العينة والمؤشرات / المقياس	داخلي (ن=116)		خارجي (ن=125)		قيم (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التفضيل العقلي	6,21	1,14	6,40	1,06	1,35	غير دالة

وتشير قيمة (ت) إلى عدم وجود فروق بين ذوات التحكم أو الضبط الداخلي والخارجي في مستوى التفضيل العقلي، أي لا توجد علاقة مباشرة بين مركز التحكم ومستوى التفضيل العقلي.

الفرض الثامن:

ومفاده وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، فقد تحقق من هذا الفرض من خلال حساب الفرق بين متوسط كل من الذكور والإناث في مقاييس الدراسة.

جدول (23)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين الذكور والإناث بغض النظر عن المهنة في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي

م	العينة والمؤشرات / المتغيرات	ذكور (ن= 163)		إناث (ن = 281)		قيم (ف)	الدلالة
		م	ع	م	ع		
1	وجهه الضبط	10,50	3,28	11,19	3,46	2,06	0,04
2	التفضيل العقلي	6,05	1,19	6,29	1,12	2,09	0,04

ونستطيع من الجدول (23) استنتاج وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في متغيري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، فقد كشف الجدول عن الآتي:

- تميل مجموعة الإناث إلى وجهة الضبط الخارجي عند مقارنة أدائهن بمجموعة الذكور.

- الإناث أميل لتفضيل الجانب الأيمن من الدماغ عند التعامل مع الأمور الحياتية.

وبما أن الفروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث نستطيع أن نتعامل مع المجموعتين بشكل منفصل عند إجراء أية مقارنات فرعية.

مناقشة النتائج:

وبالنسبة للفرض الأول يكشف عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية ودالة إحصائياً بين التفضيل العقلي ووجهة الضبط على مستوى جماعات الدراسة المختلفة، أي على مستوى مجموعة الذكور والإناث من مختلف التخصصات العلمية من الطلبة والموظفين المشاركين في هذه الدراسة، وهو ما يدل على سيطرة الشق الأيمن من الدماغ لدى هؤلاء المشاركين، حيث إنهم أشخاص عمليون يتعاملون مع مختلف الأمور بطريقة شمولية معتمدين في ذلك على عمليات الحدس والخيال والصور الحسية الماثلة أمامهم عند التفكير مثلاً في حل أي مشكلة تواجههم، كما تبين في الوقت نفسه أنهم يتصفون بإحساسات داخلية قوية تعمل على توجيههم؛ فهم أكثر تأثراً من غيرهم بآراء الآخرين من حولهم وتوجهاتهم، فقد تبين أن وجهة الضبط لديهم خارجية، أي أن سلوكهم يكون محكوماً بقوى خارجية كالحظ والقدر والصدفة أو حتى أدوار الآخرين في حياتهم.

وبالنسبة للفرض الثاني الذي يحاول الكشف عن الفروق بين الذكور والإناث ذوي المستوى التعليمي المنخفض (الثانوي وما دونه) والمرتفع (الجامعي وما فوقه) في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، فقد انتهت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق بين أفراد العينة من ذوي المستويات التعليمية المختلفة في وجهة الضبط والتفضيل العقلي، أي لم يكن له من أثر ملموس في ظهور الفروق بين أفراد العينة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الثقافية بينهم وإلى مدى اهتمامهم بالمجالات الإدراكية المتعددة. وربما تكون المجموعة المستخدمة في هذه الدراسة متقاربة من حيث قدراتها العقلية واهتماماتها مما يجعلها تهتم بالجانبين (الشقين) من الدماغ فتفكر بطرق مختلفة وتتناول معالجة المشكلات بطريقة حدسية أو بطريقة منطقية من خلال تعاملها مع أساليب التعامل الحياتية المختلفة. كما أن المستوى التعليمي للفرد وللأسرة من المعروف أنه يؤثر بالسلب أو بالإيجاب في تشكيل الاتجاهات والتصورات والقيم للأبناء، وهو الذي يحدد مسارات سلوكهم وقدراتهم على اتخاذ القرارات التي يتعاملون معها، فمن الواضح أنه لم تكن هناك محددات اجتماعية معينة وواضحة لها من الدور البارز في تكوين هذا الاتجاه لدى أفراد العينة في الدراسة الحالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Natsopoulos, et al., 1998)، ودراسة صلاح أبو ناهية 1984، ودراسة (Rotter, 1966).

أما بالنسبة للفرض الثالث الذي حاول الوقوف على طبيعة الفروق بين ذوي التخصصات الأدبية في مقابل العملية بين الذكور والإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي فقد اتضح من خلال النتائج أن أفراد عينة الإناث من ذوات التخصص العملي أميل إلى استخدام الوجهة الخارجية من وجهة الضبط. وربما يرجع ذلك إلى دور التنشئة الاجتماعية الذي لا يمكن إغفاله في تحديد مصدر توجه الضبط الداخلي أو الخارجي، والذي يساعد على تكوين الخبرات الحياتية بشكل كبير.

إن أسلوب التنشئة له تأثير واضح على شخصية الأبناء وعلى عاداتهم السلوكية واستعداداتهم؛ فمثلاً على الرغم من تفوق الجانب العلمي العملي من التخصص الذي يتميز بالقدرة على التصور البصري المكاني، والبعد عن النمطية في التعامل والقدرة على التجريب في مواقف التعلم المختلفة مع القدرة على التعامل

مع عدة متغيرات في وقت واحد فإنه برز وارتبط مع ذلك التوجه الخارجي في الضبط لدى مجموعة الإناث في الدراسة، مما يفسر وجود مؤثر قوي لدور العلاقات الاجتماعية في المجتمع، التي توضح أن قرارات الأفراد تكون مرهونة بقوى أخرى غير الذات، مثل المحسوبية واللجوء إلى العلاقات القبلية، في تسيير الأمور الحياتية مما يساعد كثيراً في توجه الإناث توجهاً خارجياً أكثر من الذكور في المجتمع العربي وبخاصة الكويتي. مع أنه من المفروض أن الأداء الأكاديمي يُعزز بشكل يجعل الطالب ينظر إلى نجاحه أو فشله على أنه شرط يتوقف على سلوكه.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Halpern, et al., 1998؛ ودراسة صلاح مراد ومحمود مصطفى 1982؛ وفاطمة حلمي، 1984.

وبالنسبة للفرض الرابع الذي كشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة والموظفين في الأداء على اختبار التفضيل العقلي، فقد تبين أن الطلبة والطالبات والموظفات يفضلون استخدام الشق (الجانب) الأيمن من الدماغ في تعاملهم مع الأمور المختلفة، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في الأداء على اختبار وجهة الضبط.

ويمكن تفسير ذلك على ضوء أن الطلبة من الجنسين يميلون إلى استخدام الشق الأيمن من الدماغ في عصر التكنولوجيا والعلم والفضاء والاتصال والحاسوب والهندسة الوراثية والاستنساخ الحيوي الذي نعيشه، مما أدى إلى الاهتمام في المناهج وتطويرها المستمر نحو الأفضل لمواكبة خصائص العصر العلمي والتقني ومتطلبات القرن الحادي والعشرين وتحدياته (الصعبة) المستقبلية وفي هذا الإطار، تشهد دولة الكويت حركة تربوية تطويرية نحو الأفضل لتطوير الواقع التربوي ورفع مستوى مخرجات التعليم وتحسين نوعيته في مختلف مراحل التعليم الأساسية والثانوية والجامعية، حتى إنه شهدت دولة الكويت مؤخراً، أي في عام 2002، مؤتمراً وطنياً دعت إليه مختلف الدول المتطورة والمتقدمة تقنياً وتربوياً، وذلك لتبادل المعلومات والأفكار التربوية. وقد طرحت عدة توجهات تبلور الرؤية الإستراتيجية للتعليم الكويتي خلال ربع القرن القادم.

كما أن الفلسفة التعليمية الحالية تركز على ضرورة الاهتمام بالتفكير الإبداعي الحدسي الخيالي والاعتماد على العمليات الابتكارية والوجدانية والمكانية بشكل ينمي ويدعم سيطرة النصف أو الشق الأيمن من الدماغ، كما تهدف إلى إحداث

تغييرات إيجابية مرغوب فيها تربوياً واجتماعياً في سلوك المتعلم وتفكيره ووجدانه. فربما يكون لذلك دور مؤثر على تفضيلاتهم واهتماماتهم الرئيسية.

ويمكن تفسير الميل نحو استخدام الشق الأيمن من الدماغ في التعامل بالنسبة إلى الموظفين الذكور بأنهم يقومون بتوظيف ما تعلموه في مواقف عملية وفي حل مشكلاتهم اليومية. فالنتيجة التي تكشف عنها الدراسة توضح أسلوب تفكيرهم وسلوكهم وطريقتهم في التفاعل مع المعرفة والمعلومات. وقد تكون اتجاهاتهم نحو العمل الذي يؤدونه إيجابية؛ لأنهم يجدون فيه ذواتهم ولأنه يلائم استعداداتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم، ويجدون فيه إشباعاً لحاجاتهم وإرضاءً لطموحاتهم.

إن رضا الفرد عن مهنته يعد الأساس الأول لتحقيق توافقه النفسي والاجتماعي، ومن خلال الانسجام والتوافق بين نمط شخصياتهم وطبيعة العمل تتحقق تطلعاتهم المستقبلية، فيسعون إلى التجديد والتطوير وزيادة الإنتاجية في العمل عن طريق الابتكار.

وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهى إليه Haplern et al.,1998؛ وعبد الله سليمان، 1989؛ ومصطفى كامل، 1993؛ وشاكر عبد الحميد، 1995؛ وذلك على الرغم من اختلاف العينات المشاركة في هذه البحوث.

وبالنسبة للفرض الخامس الذي يكشف عن وجود فروق بين المتزوجين وغير المتزوجين في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، كانت هناك فروق بين المجموعتين في الأداء على اختبار التفضيل العقلي، حيث كانت مجموعة غير المتزوجين من الجنسين أميل لاستخدام الشق (الجانب) الأيمن من الدماغ في التعامل مع الأمور الحياتية. وقد يرجع ذلك إلى أن نظرتهم إلى الحياة ورؤيتهم للأمور بعيدة عن التفكير بالهموم والمشكلات التي تعانيها الأسر المتزوجة. فيتجه تفكيرهم وأسلوبهم وتعاملهم نحو الحدس والخيال، حيث من المعروف أنه كلما زادت خبرة الفرد زادت اهتماماته ومفاهيمه العقلية.

وقد يكون غير المتزوجين من أفراد عينه الدراسة الحالية من الذين يتمتعون بثقة عالية في قدراتهم ومهاراتهم وبقيمتهم الذاتية وممن يميل آباؤهم إلى منح أبنائهم الاستقلالية وحرية التعبير والإفصاح عن اهتماماتهم وطموحاتهم وحاجاتهم وأفكارهم.

أما بالنسبة للفرضين السادس والسابع اللذين يكشفان عن طبيعة الفروق في وجهة الضبط باختلاف مستوى التفضيل العقلي، وكذلك في حالة اختلاف مستويات التفضيل العقلي باختلاف وجهة الضبط الداخلي - الخارجي، فقد أسفرت النتائج عن وجود فروق بين مستويات التفضيل العقلي الثلاثة (الأيمن، والأيسر، والمتكامل) في وجهة الضبط في اتجاه تفضيل الشق الأيمن من الدماغ. وقد يرجع هذا الفرق إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية الذي توظفه الأسرة في التعامل مع أبنائها، وما تقدمه لأبنائها من قيم وعادات اجتماعية ترشد سلوكهم وتصرفاتهم. فمن المعروف أن الأسرة هي التي تمنح الفرد منذ طفولته الأولى أوضاعه الاجتماعية، وتحدد له منذ البداية اتجاهات سلوكه واختياراته وأسلوب تعامله مع الأمور الحياتية، ومن الأسرة ينتقل الطفل أو الفرد إلى التعامل مع الجماعات التي تشترك مع الأسرة في التنشئة وهي الرفاق والمؤسسات الاقتصادية والجماعات المهنية والهيئات السياسية، وهذه كلها تقوم بدور جوهري في تنشئة الفرد، ولكنها تعمل بوصفها امتداداً وليس بديلاً لوظيفة الأسرة.

وباعتبار الأسرة الكويتية داخل مجتمع منظم له عاداته الاجتماعية الخاصة به التي تسهم في تركيز الدعائم الأولى التي يقوم عليها تراثه الثقافي الذي يمارس اجتماعياً، بحيث يشمل تصرفات الناس في مختلف المواقف والمناسبات الاجتماعية، فقد يكون السبب في توجه الأفراد في هذه الدراسة إلى وجهة الضبط الخارجي، الذي يعتقد فيه أن الصدفة أو الحظ أو القدر لها دور كبير في تعلمه أساليب السلوك المختلفة في أي موقف اجتماعي، وأن تفكير الفرد في ممارسة مثل هذا السلوك يكون من جراء الضعف والعجز في حل مشكلاته المستعصية، والقلق الذي يواجهه من الضغوط الحياتية المستمرة التي تدفعه إلى الشعور بالضعف والعجز عن القيام بالعمل الإيجابي، وتبعده عن التفكير المنطقي السليم، ومن ثم إرجاع تصرفاته وسلوكياته إلى قوى بعيدة عن الذات المباشرة.

وبالنسبة للفرض الثامن الذي يكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي، فقد كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه مجموعة الإناث في الأداء على اختباري وجهة الضبط والتفضيل العقلي حيث إن الإناث حصلن على متوسطات درجات أعلى من الذكور، وهي تشير إلى الوجهة الخارجية في الضبط على اختبار وجهة الضبط، كما بينت النتائج ميل مجموعة الإناث لاستخدام الشق (الجانب) الأيمن من الدماغ في

التعامل، أي أنهن يملن صوب الضبط الخارجي، أي الاعتماد على الآخرين وعلى الحظ والصدفة في اتخاذ مختلف قراراتهم المتعلقة بمستقبلهم الدراسي والمهني، مثلاً، دون تخطيط مسبق، فهن يحملن قوى خارجية غير الذات مسؤوليات فشلهن وعدم قدرتهن على النجاح. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التربية والتقاليد في المجتمع الكويتي غير المشجع على الاستقلال في التفكير والتصرف بصورة مطلقة، مما يؤدي هذا إلى زيادة تأثير الضبط الخارجي، ويرتبط ذلك بتفضيلهن للنشاطات المعتمدة على الحظ بالمصدر الخارجي في الضبط، فيؤثر ذلك على سلوكهن المباشر، فيتسم بالضعف وسوء التوافق، ويصبح أقل تمايزاً وأقل اعتماداً على النفس. إن التراث البحثي يوصي بأن الإناث أكثر توجهاً خارجياً من الذكور وبخاصة في مواقف الإنجاز، لدرجة أن التوجه الخارجي للضبط قد أصبح جزءاً من تنميط الدور الجنسي الأنثوي. إن أسلوب التربية المتبع في بعض الأسر الكويتية لا يعطي الإناث الحق في اتخاذ القرارات والاستقلال والتحكم في سلوكهن منذ طفولتهن فلم تمنحهن المسؤوليات لضبط مسار حياتهن والاعتماد على أنفسهن في تحديد الأهداف ووضع الخطط لتحقيقها، بل محاولة التأثير على مستوى طموحاتهن وتوقعاتهن التعليميةوتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (فاطمة حلمي، 1984؛ De-Barbander & Boone, 1990؛ مايسة النيال، 1994؛ ودراسة غريب عبد الفتاح، 2002).

التوصيات:

1- يجب أن تقوم المؤسسة التعليمية بدور مهم في إدراك وجهة الضبط لدى الطلبة وتعديلها من خلال إعادة تنظيم البيئة التعليمية بوساطة استخدام برامج تدريبية وتعليمية تقوم على أسس موضوعية.

2- التفكير في وضع برامج تدريبية لبعض التجمعات في المجتمع لتنشيط شقي المخ للعمل معاً، لما سيقدمه هذا في تنمية مهارات الإبداع اللفظي والعملي، ورفع مستوى الأداء.

3- ضرورة وضع أسس لاختيار الموظفين تعتمد الموضوعية عند الكشف عن سمات الشخصية الفاعلة في المهام المختلفة.

4- أخذ الشق السائد أو درجة التفضيل العقلي بعين الاعتبار عند القيام بعمليات التوجيه والإرشاد في مؤسساتنا التربوية المتوسطة والثانوية والجامعية.

المراجـع:

جابر عبد الحميد، وعلاء الدين كفافي (1987). وجهة الضبط وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به. **دراسات في علم النفس التربوي**، مركز البحوث التربوية، 21 مارس: 409 – 363.

سميحة كرم توفيق، وعبد الرحمن سيد سليمان (1995). علاقة مصدر الضبط بالقدرة على اتخاذ القرار "دراسة ثقافية" **مجلة مركز البحوث التربوية**، **جامعة قطر**، 4 (8)، يوليه: 59 – 91.

شاكر عبد الحميد (1995). **الفرق بين الجنسين في أساليب التعلم والتفكير**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

شعبان حامد إبراهيم (1983). الأنماط المعرفية لدى طلاب السنتين الأولى والرابعة، شعبة البيولوجي بكليتي العلوم والتربية بجامعة طنطا. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة طنطا.

صلاح الدين أبو ناهية (1984). مواضع الضبط وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والانفعالية والمعرفية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

صلاح مراد (1989). أنماط التعلم والتفكير لمعلمي المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد الثاني عشر، الجزء الأول: 91–127.

صلاح مراد، ومحمد مصطفى (1982). **اختبار تورانس لأنماط التعلم والتفكير، كراسة التعليمات**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الحي علي سليمان، وحسن أحمد علام (1990). تقدير الشخصية في علاقته بموضع الضبط، **مجلة كلية التربية بأسوان**، العدد الرابع، نوفمبر: 308– 334.

عبد الرحمن سليمان، وهشام عبد الله (1996). دراسة لموضع الضبط في علاقته بكل من قوة الأنا، والقلق لدى عينة من طلبة وطالبات جامعة قطر، **مجلة مركز البحوث التربوية**، 5 (9)، يناير: 95–133.

عبد الله سليمان إبراهيم (1989). موضع الضبط وعلاقته بمستوى الطموح لدى عينة من طلاب الصف الثالث الإعدادي. **مجلة علم النفس**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الثاني عشر، أكتوبر. نوفمبر – ديسمبر: 115–123.

علاء الدين كفافي (1982). **مقياس وجهة الضبط**، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

غريب عبد الفتاح (2002). الاكتئاب ومركز الضبط لدى عينة مصرية من الراشدين. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، 12 (34)، فبراير:37–85.

فاطمة حلمي (1984). دراسة مركز التحكم وعلاقته بالتفكير الابتكاري لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة الزقازيق.

فيصل يونس، وشاكر عبد الحميد (1994). دراسات في الشخصية والإبداع. البحث الثالث: الفروق بين الجنسين في أساليب التعلم والتفكير " دراسة عبر ثقافية مقارنة بين طلاب

الجامعة في مصر وعمان" د. شاكر عبد الحميد، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مايسة النيال (1994). مصدر الضبط وعلاقته بكل من قوة الأنا والعصابية والانبساط لدى عينة من طلبة وطالبات الجامعة بدولة قطر "دراسة عاملية مقارنة". **حولية كلية التربية**، جامعة قطر، العدد العاشر: 539-569.

مجدي عبد الكريم حبيب (1995). **نشاط النصفين الكرويين للمخ كمحدد لإستراتيجيات التفكير "دراسة ميدانية في ضوء نظرية هاريسون، برامسون وبعض متغيرات الشخصية". دراسات في أساليب التفكير**، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية: 231-299.

مصطفى محمد كامل (1993). أساليب التعلم والتفكير لدى طلاب الجامعة. "دراسة مقارنة عبر ثقافية في ست دول عربية ". **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد الثاني عشر، مايو 130-131.

معصومة أحمد إبراهيم (1994). التكامل الوظيفي بين النصفين الكرويين للدماغ وعلاقته بالثقافة. المؤتمر الدولي الأول لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 26-28 ديسمبر: 155-191.

De - Barbander, B. Boone, C. (1990). Sex differences in perceived Locus of control. *Journal of Social Psychology*, 130 (2): 271 - 272.

Halpern, D, Havi Land, M, Killian, C. (1998). Handedness and sex differences in intelligence evidence from the medical college admission test. *Brain & Cognition*, 38 (1) Oct.: 87-101.

Hylton, J & Hartman, S, (1997). Personality, hemispheric dominance, and Cognitive style. *Journal of College Reading and Learning*, 27 (3). Spring: 96 - 107.

Lavach, J. (1991). Cerebral hemispherecity college major and occupational choices. *Journal of Creative Behavior*. 25 (3): 218 - 222.

Natsopoulos, D.; Kiosseoglou, G.; Xeromeritou, A.& Alevriadou, A. (1998). Do the hands talk on minds behalf? Differences in language ability between left and right handed children. *Brain & Language*, 64 (2) sep.: 182 - 214.

Rawdon, V; Willis, F & Ficken, E. (1995). Locus of Control in young adults in Russia and the United States. *Perceptual and Motor Skills*, 80 (2) April: 599 - 604.

Rotter, J, (1966). Generalized expectancies for internal versus external control of reinforcement. *Psychological Monographs*, 80. (1): 1 - 28.

Wills, C,D. (1997). An investigation of personality variables that discriminate between succeeding and non-succeeding disadvantage students. *Dissertation Abstracts International Section*. Humanities and social sciences, 57 (9 - A) March.

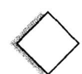
Wonder, J. & Donovan, P. (1984). *Whole brain thinking. New York:* Quill William Morrow.

York, H. J. (1998). The effect of right / left hemispheric preference on academic achievement at the middle school level. *Dissertation Abstracts International Section A: Humanities & Social Sciences,* 58 (8-A) Feb.

Zea, M. & Tylor, F. (1994). Illusions of Control: A factor analytic study of locus of control in Colombian students. Genetic, *Social and General Psychology Monographs,* 120 (2) May: 199 - 221.

قدم في: مايو 2003

أجيز في: إبريل 2004



دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة 1990 – 2002

أحمد فرّاس العوران*
أسامة فايز الفرحان**

ملخص: اكتسب معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني أهمية متزايدة منذ تعويمه قبل 12 عاماً. وتهدف هذه الدراسة، الأولى في مجالها، إلى حصر أهم المحددات الكلية لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة مستمدة إطارها النظري من المدرسة الكنزية. ويُستخدم التحليل الإحصائي الوصفي في عرض البيانات، والتحليل القياسي (المربعات الصغرى الاعتيادية) لدراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الفائدة يتأثر سلباً بالتغيرات في عرض النقد. أما بالنسبة لمعدل الفائدة على شهادات الإيداع لثلاثة أشهر، فقد جاء هذا عديم المرونة. ومالياً، تبين أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في معدلات الفائدة على الودائع، في حين يؤثر بقدر محدود جداً في معدلات الفائدة على التسهيلات، وأن معدل الفائدة المحلي يتأثر بمعدل الفائدة الدولي وسعر صرف العملة الأجنبية. ولزيادة مرونة معدل الفائدة المحلي ورفع كفاءته بوصفه أداة تسعير في سوق النقود، تقدم الدراسة توصيات، منها: أولاً – أن يسهم البنك المركزي ووزارة المالية في زيادة سيولة سوق الأوراق المالية وتنويع آجال الأوراق المتداولة لتوجيه قدر أكبر من المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من الودائع. ثانياً – زيادة سعي البنك المركزي إلى رفع درجة التنافس بين المؤسسات المصرفية للحد من التركز من أجل زيادة كفاءة السوق المصرفية وتخفيض تكاليف خدماتها لتخفيض معدلات الفائدة.

المصطلحات الأساسية: معدلات الفائدة، تحديد معدل الفائدة، الاقتصاد الأردني، سوق النقد الأردنية.

---

* قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية.
**هيئة الأوراق المالية، الأردن.

I. مقدمة:

غني عن القول إن معدل الفائدة أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأهمية البالغة في الاقتصادات الرأسمالية. ويُعد معدل الفائدة، إلى جانب المناخ الاستثماري المناسب، محدداً رئيساً لقرار الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي؛ لكون جدوى المشاريع الاستثمارية تتغير بتغير معدل الفائدة. فضلاً عن ذلك، يؤثر معدل الفائدة بشكل مباشر وغير مباشر على مستوى النشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل الادخار المحلي الخاص والاستقرار النقدي، بل التنمية الاقتصادية بشكل عام.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت السنوات الأخيرة تطورات على ساحة الاقتصاد الأردني بشكل عام؛ فعلى مستوى القطاع المصرفي وأسواق المال كان قرار تعويم معدل الفائدة في شهر شباط عام 1990 من أهم القرارات وأكثرها جرأة وحساسية. بالإضافة إلى ذلك يعد البدء في إصدار شهادات الإيداع في شهر أيلول من عام 1993 من قبل البنك المركزي الأرني نهجاً جديداً يختطه البنك من أجل تفعيل عمليات السوق المفتوحة وإدارة السياسة النقدية بأسلوب غير مباشر.

والجدير بالذكر أن معدل الفائدة كان يتحدد قبل قرار التعويم المذكور بموجب قرار مستقل من البنك المركزي الأردني، حيث كان على جميع البنوك المرخصة إلزامية التقيد بهذا القرار. ولذلك اعتبر معدل الفائدة قبل تعويمه في الأردن إحدى أهم أدوات السياسة النقدية، لما له من تأثير ملموس على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. أما بعد التعويم فقد أصبح معدل الفائدة هدفاً وسيطاً تحاول السياسة النقدية تحقيقه بالطرق غير المباشرة، لعله بعد ذلك يؤثر فيما سبق ذكره من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يؤديه معدل الفائدة في النظام الاقتصادي الرأسمالي، تأتي هذه الدراسة لتبحث في العوامل التي تؤثر على معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني بوصفه واحداً من اقتصادات الدول النامية التي خطت خطوات جادة نحو تحرير قطاعاتها المالية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من غياب الدراسات التطبيقية حول تحديد معدلات الفائدة المصرفية منذ أن عومت في الاقتصاد الأردني عام 1993. ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث لملء الفراغ عن طريق القيام بدراسة تطبيقية تستقصي أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل الفائدة ليتسنى لصانع القرار الاقتصادي في الأردن تفسير تحركات معدل الفائدة منذ أن حررت وعينت أهم محدداته، الأمر الذي يساعد على بناء السياسة الاقتصادية بقدر أكبر من الفعالية واليقين.

وبناء على ما سبق، فإن الهدف العام لهذه الدراسة يتمثل في محاولة حصر أهم المحددات الكلية لمعدلات الفائدة المصرفية في الاقتصاد الأردني وقياس حجم واتجاه تأثير تلك المحددات عليها. وتحقق الدراسة هدفها العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: **أولاً** – دراسة مدى قدرة السياسة النقدية في الأردن على التأثير في معدل الفائدة، بخاصة من خلال معدل الفائدة على شهادات الإيداع الربع السنوية، **ثانياً** – محاولة الكشف عن وجود أثر السيولة (Liquidity Effect) في الاقتصاد الأردني. **ثالثاً** – محاولة الكشف عن مدى تأثير التوسع المالي في الأردن على مستويات معدل الفائدة. **رابعاً** – دراسة تباين تأثر معدل الفائدة بالعوامل المحلية والخارجية بوصف ذلك مؤشراً على درجة انفتاح الاقتصاد الأردني.

وتعتمد منهجية الدراسة لتحقيق الأهداف المذكورة على أسلوب التحليل الوصفي في عرض البيانات وأساليب الاقتصاد القياسي المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لدراسة السلاسل الزمنية وقياس العلاقة بين المتغيرات ذات العلاقة معتمدة على بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني وصندوق النقد الدولي. وتنطلق الدراسة من افتراض وجود علاقة عكسية بين كل من عرض النقد وسعر الصرف ومعدل الفائدة المحلي، ووجود علاقة طردية بين كل من الإنفاق الحكومي ومعدل الفائدة على شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي ومعدل الفائدة على الدولار الأمريكي من جهة، ومعدل الفائدة المحلي من الجهة الأخرى.

II. الدراسات السابقة:

حاولت العديد من الدراسات البحث في معدل الفائدة والعوامل المؤثرة في سلوكه. والملحوظ أن تلك الدراسات لم تقتصر على الدول النامية فحسب، بل ركزت أيضاً على اقتصادات أكثر الدول تقدماً وانفتاحاً، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. وفي ما يلي سنتعرض لنماذج من تلك الدراسات:

أولاً: بقصد البحث في محددات معدل الفائدة في الدول النامية درست محددات معدل الفائدة في كل من كولومبيا وسنغافورا نموذجين لدولتين ناميتين متباينتين في درجة انفتاح اقتصاداتهما وأسواقهما المالية. لقد ركزت الدراسة على التفريق بين العوامل المؤثرة في معدل الفائدة من حيث كونها محلية كالسياسة النقدية ومستويات التضخم والإنتاج المحلي، وأخرى خارجية كمعدل الفائدة الدولي والتغيرات المتوقعة في سعر الصرف.

وخلصت الدراسة إلى أن معدل الفائدة يتأثر في اقتصادات البلدان بطرق متباينة تبعاً لدرجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تأثر الاقتصاد المحلي بأسواق المال الدولية وتقلبات أسعار الصرف. ففي حالة الاقتصاد في سنغافورا، كانت العوامل الخارجية المتمثلة بسعر الصرف ومعدل الفائدة الدولي أكثر تأثيراً على معدل الفائدة المحلي من العوامل الداخلية. أما في حالة الاقتصاد في كولومبيا، فتأثرت معدلات الفائدة فيها بالعوامل المحلية والخارجية بصورة متشابهة إلى حد كبير (Edwards & Khan, 1985).

ثانياً: سعت دراسة أخرى إلى قياس معامل الارتباط بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع لخمس دول صناعية هي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية (سابقاً) واليابان. وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات الفائدة الحقيقية ليست ثابتة في المدى الطويل، وأن التغير في معدلات التضخم المتوقعة ومعدلات الفائدة الحقيقية تحتاج إلى ستة أشهر (بحسب عينة الدراسة) كي تترجم بشكل كامل في معدلات الفائدة الاسمية (Saracoiglu, 1984).

ثالثاً: قام إيفانز بتحليل عجز الموازنة تاريخياً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أربع فترات زمنية اعتبرها قياسية في تاريخ عجز الموازنة، وهذه الفترات هي: فترة الحرب الأهلية (1861–1865)، وفترة المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى (1917–1918)، وفترة الحرب العالمية الثانية (1941–1945)، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1984. وقد توقع الباحث، بناء على نموذج (IS-LM)، تناسباً طردياً بين معدل الفائدة الاسمي وكل من عجز الموازنة والإنفاق الحكومي. غير أن الدراسة توصلت إلى أن العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل الفائدة في الولايات المتحدة خلال فترات الدراسة لم تكن، ولو لمرة واحدة، علاقة طردية كما توقع، بل كانت هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في جميع الفترات. ومن ثم، فقد انتهى إيفانز إلى أن الاهتمام بدرجة تأثير عجز الموازنة الطردي على معدل الفائدة والتراكم الرأسمالي غير مسوغ لعدم توافر الدليل العملي الكافي لتأثيره على تلك المتغيرات. وعلى الرغم من تلك النتائج، فقد ظلت قضية تأثير عجز الموازنة والسياسة المالية على معدل الفائدة قضية جدلية مثيرة للاهتمام، بخاصة فيما يتعلق بحالة الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية (Evans, 1985).

رابعاً: بعد ذلك ظهرت العديد من الدراسات التي منها ما توصل إلى نتائج مشابهة لما توصل إليه إيفانز، ومنها ما جاء بنتائج مغايرة لذلك. ومن أشهر

الدراسات التي جاءت مشيرة إلى وجود علاقة طردية بين السياسة المالية التوسعية ومعدل الفائدة، كانت دراسة فيتو تانزي. قام تانزي بدراسة سلوك معدل الفائدة في ضوء تأثره بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية، متضمنة متغيرات مالية مثل عجز الموازنة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي. فضلاً عن ذلك، أدخل تانزي إلى نموذجه متغيرات أخرى مثل: الفجوة (The Gap)، وذلك لتمثيل النشاط الاقتصادي كله، وهي الفرق النسبي المئوي بين الناتج القومي الإجمالي المتحقق في فترة ما والناتج القومي الإجمالي المخطط له لتلك الفترة، ومعدل التضخم المتوقع، فضلاً عن استخدام متغير وهمي يمثل التغيرات الهيكلية التي حصلت خلال الفترة 1981–1984، وأهمها التغيرات التي طرأت على قانون الضريبة في حقبة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Tanzi, 1985).

ونظراً لطبيعة الدراسة وأهميتها، لعله من المفيد التعرض لنتائجها بشيء من التفصيل، حيث بينت الدراسة ما يأتي: 1 – أن العجز المالي له تأثير موجب، وهو ذو دلالة إحصائية على معدلات الفائدة الحقيقية. وهذه نتيجة مغايرة لما توصل إليه إيفانز في الدراسة السابقة (بيان السبب). 2 – أن قسماً كبيراً من الارتفاع في معدل الفائدة خلال الفترة 1981–1984 كان نتيجة للتغيرات التي أحدثتها إدارة ريغان الجديدة في الهيكل الاقتصادي والتشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية، التي من أهمها: تحرير سوق المال والتغيرات في السياسة النقدية لكبح التضخم والتغيرات في التشريعات الضريبية والاندماجات (Mergers) التي وقعت في قطاع الأعمال. 3 – محدودية تأثير عجز الموازنة على معدل الفائدة نتيجة للتطورات التي حصلت في أسواق المال الدولية. لقد أصبح من الممكن تمويل عجز الموازنة جزئياً من خلال التدفقات الرأسمالية المستجيبة للارتفاع في معدل الفائدة، الأمر الذي قلل الضغط على الادخار والاستثمار والسوق المالي المحلي، ومن ثم أضعف من تأثير عجز الموازنة على معدل الفائدة مقارنة بالحال التي سادت قبل تلك التطورات. 4 – لقد أثبتت الدلالة الإحصائية المرتفعة لمعدل التضخم المتوقع في جميع التقديرات دعماً كبيراً لفرض فيشر التقليدي (Fischer's Traditional Hypothesis) القائل بوجود علاقة إيجابية مباشرة بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم. فقد جاء معامل التضخم المتوقع في معظم الحالات قريباً من كونه أحادياً. أما الحالات التي ظهر فيها معامل معدل التضخم المتوقع أكبر من واحد صحيح فقد عزيت إلى فرض فيشر المعدل الذي يأخذ بعين الاعتبار التعديلات الضريبية.

خامساً: أما على صعيد تأثير السياسة النقدية غير المباشرة على معدل الفائدة، فقد درس مدى قدرة السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في معدل الفائدة في السوق الممثلة بمعدل الفائدة على أذونات الخزينة. واستخدمت الدراسة تأثير التصريح عن تغير في معدل إعادة الخصم على معدل فائدة وسيط (Federal Fund Rate) يستهدفه البنك الاحتياطي الاتحادي.

وقد بنيت الدراسة على ثلاثة أنواع من التصريح من حيث المضمون المعلوماتي القائم وراء كل منها على النحو التالي: 1 – التصريح عن تغيير معدل إعادة الخصم القائم على مسوغ أن تحافظ السلطة النقدية على معدل إعادة خصم منسجم مع معدلات الفائدة في السوق في حال انحرافه عنها. 2 – التصريح عن تغيير معدل إعادة الخصم القائم على نية السلطة النقدية في التأثير على معدل نمو عرض النقد والائتمان أو من منطلق اهتمامها بالنشاط الاقتصادي العام، كمستوى التضخم أو أي من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ذات العلاقة. 3 – التصريح الذي يجمع دوافع النوعين الأول والثاني معاً (Cook & Hahn, 1988).

وقد خلصت الدراسة إلى أن السلطة النقدية الأمريكية (The Fed) قامت خلال فترة الدراسة باستخدام أساليب التصريح الثلاثة. وقد وجد أن النوعين الثاني والثالث كانا يسببان تغيرات في معدل الفائدة الوسيط السابق الذكر، ومعدل الفائدة على أذونات الخزينة بأنواعها. وكان اتجاه التأثير ذلك في اتجاه التغيير المصرح به عن معدل إعادة الخصم. أما التصريح الأول فلم يكن ذا تأثير يذكر سواء على معدل الفائدة الوسيط (Federal Fund Rate) أو معدل الفائدة على أذونات الخزينة.

سادساً: وفي دراسة نظرية تبين بالانسجام مع نموذج IS-LM، أنه إذا أرادت السلطة النقدية تحقيق معدل فائدة معين فإنه يجب أن تقبل عندها بعرض النقد الذي يحقق التوازن النقدي عند ذلك المعدل المستهدف للفائدة، وإذا استهدفت السلطة النقدية عرض نقد معين فإن عليها آنذاك قبول معدل الفائدة المتحقق عند عرض النقد المستهدف (Coats, 1982). وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أن المدى الذي يتأثر به معدل الفائدة بعرض النقد يعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية. فالتأثير الآني للتغير في عرض النقد على معدل الفائدة يبدو محدوداً جداً في الاقتصادات المنعزلة وذات الأسواق المالية الصغيرة.

سابعاً: جاءت دراسة أخرى لتفصل في الخطوات التي يجب اتباعها في أثناء عملية التحرر المالي، حيث ميزت الدراسة بين ثلاثة أنواع رئيسة من القيود التي

لابد من كسرها: قيود مفروضة على حركة رأس المال، وقيود على معدلات الفائدة على أذونات الخزينة وأدوات الاقتراض الحكومية وكذلك معدلات الفائدة على شهادات الإيداع، وأخيراً القيود المفروضة على معدلات الفائدة على الودائع والائتمان المصرفي (Honohan, 2000).

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الفائدة في عينة الدول التي تناولتها، تتأثر بصورة إيجابية وذات دلالة إحصائية بمعدلات الفائدة الدولية. وتبين أيضاً أن التغيرات في معدلات الفائدة في عينة الدول المدروسة كانت تتنبأ بتغيرات لاحقة في معدلات الصرف لعملاتها. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن درجة تذبذب (Volatility) معدلات الفائدة ترتفع في الاقتصادات التي تعتمد سياسة السوق الحرة.

وبإلقاء نظرة إجمالية على ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها هنا، نستنتج إجماعاً على أن معدلات الفائدة الاسمية تتأثر بصورة عكسية بالتغيرات في عرض النقد، بصرف النظر عن درجة انفتاح النظام الاقتصادي. بينما لم تجمع الأدبيات التي تعتمد القياس الكمي على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات الفائدة سواء من حيث اتجاه العلاقة أو دلالتها الإحصائية. ولعل سبب ذلك يعود إلى الخصوصية التي تغلف واقع الإنفاق العام من حيث مصادر تمويل ذلك الإنفاق؛ فمن المعروف أن الإنفاق العام يؤثر على الأسعار (بما في ذلك سعر رأس المال أو الفائدة) من خلال قناة تأثيره على الطلب الكلي. وبناء على ذلك يجب على الدارس أن يأخذ بعين الاعتبار مصادر تمويل الإنفاق العام وتأثير هذا التمويل على الطلب الكلي، بخاصة إذا كان توجه السياسة المالية نحو تغطية الإنفاق من المصادر المحلية كالضرائب، أو كان تمويلها تضخمياً. ومن جانب آخر نلاحظ أن معدلات الفائدة الدولية وسعر الصرف على الأغلب من المحددات المهمة لمعدل الفائدة المحلي، بخاصة لدى الاقتصادات المنفتحة نسبياً، لما لها من انعكاسات مهمة على التدفقات النقدية في النظام الاقتصادي وميزان المدفوعات من جانب، وقيمة العملة المحلية من جانب آخر. وفي ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة لبيان حجم اتجاه تأثير عدد من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات الفائدة المحلية في الاقتصاد الأردني.

III. تطور معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات المصرفية في الأردن:

لقد تبنى الأردن، شأنه في ذلك شأن العديد من الدول، سياسة تعويم معدلات الفائدة عام 1988. وبناء عليه، لعل من المفيد للقارئ ولموضوع البحث إلقاء بعض

الضوء على معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات المصرفية ومستوياتها خلال الفترة التي سبقت التعويم.

جدول (1)
الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات قبل التعويم

السنة	معدل الفائدة على التسهيلات (%)			معدل الفائدة على التسهيلات (%)	
1976	تحت الطلب	التوفير	لأجل	الجاري مدين	القروض والسلف
1976	2.00	5.00	5.50	8.25	9.00
1977	2.00	5.00	5.50	8.50	9.00
1978	2.00	5.00	5.50	8.50	9.00
1979	2.00	5.00	6.00	9.00	8.50
1980	2.00	5.00	6.00	9.00	8.50
1981	2.00	5.00	6.00	9.00	8.50
1982	4.00	5.00	6.00	9.00	8.50
1983	4.00	6.25	8.00	8.75	8.38
1984	4.00	6.75	8.50	8.75	8.38
1985	4.00	6.75	8.50	N.A	8.38
1986	3.00	5.75	7.50	N.A	7.63
1987	3.00	5.75	7.50	N.A	7.63
1988	N.A	N.A	N.A	N.A	9.00
1989	N.A	N.A	N.A	N.A	10.00
1990	1.69	5.18	8.23	11.79	10.51

المصدر: بيانات إحصائية سنوية (1964–2003) صادرة عن البنك المركزي الأردني.

1–3– معدلات الفائدة على الودائع المصرفية قبل التعويم:

لقد راوح معدل الفائدة على الودائع الآجلة بالدينار في الفترة ما قبل عام 1976 بين 3% و 6% سنوياً (محمد الجعفري، وجمال الحمصي، 1993). وقد قرر البنك المركزي عام 1976 تحديد الحد الأدنى لمعدلات الفائدة على النحو التالي: حسابات التوفير 5%، والحسابات الخاضعة لإشعار 5,25%، والحسابات الآجلة 5,5% سنوياً. وفي عام 1979 رفع الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الودائع الآجلة إلى 6%

سنوياً، ثم إلى 6,5% عام 1980. وخلال فترة الثمانينيات، راوحت معدلات الفائدة على الودائع بأنواعها بين 5,5% و6,5% سنوياً، واستمرت على هذه المستويات إلى أن عومت من قبل البنك المركزي عام 1988 (انظر جدول 1).

2-3- معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية قبل التعويم:

راوح معدل الفائدة على التسهيلات المصرفية في الفترة ما قبل عام 1976 بين 5% و9% سنوياً، حيث كانت العمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية على منح التسهيلات معومة تماماً. وإذا ما تم تقدير العمولة السائدة آنذاك بنسبة 1% تقريباً فإننا نتوصل إلى أن متوسط معدل الفائدة على التسهيلات كان في حدود 6% سنوياً.

أما بعد تلك الفترة، فقد بدأ البنك المركزي الأردني بوضع حدود دنيا لمعدلات الفائدة، حيث تحدد الحد الأدنى لمعدل الفائدة على التسهيلات بنسبة 7,5% سنوياً بالإضافة إلى عمولة نسبتها 1%. وبقي هذا المعدل سائداً طوال ثلاث سنوات إلى أن قرر البنك المركزي الأردني عام 1979 رفع الحد الأدنى لمعدل الفائدة على التسهيلات إلى 8% سنوياً، غير أن البنك المركزي عدل سياسته تلك بعد عام 1983، حيث أصبح يحدد سقوفاً عليا بدلاً من الحدود الدنيا لمعدل الفائدة. ويبدو أن الهدف من ذلك كان العمل على تقييد قدرة البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة على توسيع هامش الفائدة على حساب المقترضين سعياً لتشجيع الاستثمار. وقد حدد البنك المركزي آنذاك معدلات الفائدة على التسهيلات بسقف متوسطه 8,5% متضمناً عمولة ثابتة نسبتها 1%، الأمر الذي دفع البنوك التجارية آنذاك إلى خفض معدلات الفائدة على الودائع للحفاظ على هامش كاف ولتحقيق الأرباح التشغيلية المرجوة (انظر جدول 1).

IV. سياسة تعويم معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات:

لقد تبنت العديد من دول العالم سياسة تعويم معدلات الفائدة وتحرير أنظمتها المالية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ولا شك أن مثل هذا التوجه جاء نتيجة زيادة المنافسة الدولية وتفاقم الحاجة إلى أنظمة مالية تتمتع بالمرونة والكفاءة. من ناحية أخرى، يندرج الحديث حول تعويم معدلات الفائدة تحت باب السياسات الاقتصادية، وبخاصة تلك المنادية بتفعيل آلية عمل السوق. فمن وجهة النظر الكلية يعني تعويم معدل الفائدة، تركه ليتحدد في سوقي النقد ورأس المال دون تدخل مباشر من قبل السلطة النقدية، أي الاعتماد على قوى العرض والطلب في تحديد مستوى معدل الفائدة.

ومن الجدير بالذكر أن عدم تدخل السلطة النقدية بصورة مباشرة لا يعني ترك معدل الفائدة لقوى السوق بشكل مطلق. فمن المعروف أن البنك المركزي يتدخل بصورة غير مباشرة من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المعروفة (كالتحكم بنسبة الاحتياطي الإجباري، وسعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة) في توجيه معدل الفائدة ليبقى ضمن المستوى الذي يضمن سلامة الجهاز المالي والمصرفي، ويشجع على الاستثمار، ويحافظ على سعر صرف العملة المحلية. هذا، وقد يلجأ البنك المركزي، بحكم السلطة النقدية السيادية، إلى الإقناع الأدبي في حال رأى ذلك ضرورياً.

أما من وجهة نظر المؤسسة المصرفية، فيرى (Madura, 1992) أن حساب معدلات الفائدة على الودائع يتأثر بالعناصر التالية:

1 – معدل الفائدة الخالي من المخاطرة: وهو عادة ممثل بمعدل الفائدة على أذونات الخزينة. 2 – علاوة التضخم: وهي علاوة لتعويض المودع عن معدل التضخم. 3 – علاوة مخاطر الإفلاس: وهي علاوة لتعويض المودع عن تحمله لمخاطر إفلاس المؤسسة المصرفية. 4 – علاوة السيولة: وهي علاوة لتعويض المودع عن تخليه عن السيولة النقدية الحالية. 5 – علاوة مخاطر الاستحقاق: وهي الزيادة المدفوعة على معدل الفائدة الخالي من المخاطرة بخاصة على أدوات الدين ذات الأجل الطويل. وتعمل هذه العلاوة على تعويض المودعين عن احتمال الخسارة الرأسمالية التي تنتج من ارتفاع معدلات الفائدة على الأوراق المالية مستقبلاً، ومن ثم انخفاض أسعارها.

وأما حساب معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية فيقول مفلح عقل إنها تتكون من معدل الفائدة الذي تدفعه المؤسسة المصرفية على الودائع ومجموعة من التكاليف الإضافية (مفلح عقل، 1990). ويمكن تلخيص التكاليف الإضافية؛ إذ قلما تتجاوز ما يلي: 1 – كلفة الاحتياطي النقدي: وهي تكلفة الفرصة البديلة للمبالغ المودعة لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي إجباري. 2 – مصاريف التشغيل: وهي مجموعة المصاريف التشغيلية التي يتحملها البنك التجاري من جراء تقديمه للخدمات المصرفية، كالمدفوعات لعوامل الإنتاج المستخدمة. 3 – كلفة الديون المشكوك فيها: وهي التكاليف التي يتحملها البنك التجاري بسبب عمليات الإقراض المشكوك في تسديدها. 4 – الهامش الربحي المطلوب.

وعملياً تحدد معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات المصرفية من قبل لجان مختصة في مؤسسات الجهاز المصرفي تأخذ بعين الاعتبار، بشكل أو بآخر، ما ذهب إليه كل من مادورا ومفلح عقل.

V. تطور معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات المصرفية بعد التعويم:

من المعلوم بداية أن الودائع بشكل عام تتوزع بين الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، والودائع لأجل، وأن التسهيلات المصرفية تتوزع بين تسهيلات الجاري مدين، والقروض والسلف، والكمبيالات والأسناد المخصومة. أما من حيث تطور معدلات الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات المصرفية في الأردن بعد تعويمها، فسيتعرض له بالتفصيل منذ عام 1990 إلى نهاية عام 2002. في مايلي (انظر جدول 2).

جدول (2)

الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بعد التعويم

السنة	معدل الفائدة على الودائع (%)			معدل الفائدة على التسهيلات (%)		
	تحت الطلب	التوفير	لأجل	الجاري مدين	القروض والسلف	الكمبيالات والأسناد المخصومة
1990	4.25	6.25	8.38	11.50	12.00	12.00
1991	3.00	5.38	7.63	11.50	12.00	12.13
1992	3.00	5.00	7.19	11.88	12.00	12.13
1993	2.50	5.50	6.57	11.00	12.00	12.13
1994	2.50	5.25	6.88	11.50	12.00	12.00
1995	2.50	5.75	7.13	11.50	12.13	12.00
1996	3.00	5.75	8.00	12.50	12.75	13.38
1997	1.27	4.79	8.91	13.12	12.55	13.44
1998	1.35	4.56	8.33	12.49	12.89	13.97
1999	1.46	4.19	7.89	12.66	12.67	13.37
2000	1.20	3.76	6.55	11.60	11.38	12.81
2001	1.06	2.91	5.19	10.42	10.45	11.88
2002	0.91	1.84	3.97	9.35	9.85	10.95

المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركز الأردني.

1-5- تطور معدلات الفائدة على الودائع المصرفية بعد التعويم:

لقد ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع بصورة عامة بعد تعويمها في شهر أيلول من عام 1988 ولكنها مع ذلك بقيت ضمن الحدود المقبولة، وهي تلك الحدود التي تحافظ على التوازن الجزئي لمؤسسات الجهاز المصرفي من حيث تمكينها من تغطية تكاليف التشغيل وتحقيق هامش الربح الاقتصادي المتوقع، كما تسهم في المحافظة على الاستقرار الكلي، بحيث تبقى تكلفة رأس المال المتمثلة بمعدل الفائدة على التسهيلات ضمن الحدود المقبولة من وجهة نظر المستثمر. وتشير الإحصاءات إلى أن الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع تحت الطلب لم ينخفض عن 1,2% باستثناء عام 2002، بينما لم يرتفع هذا الوسط على الودائع لأجل عن 9% خلال الإحدى عشرة سنة الماضية (انظر جدول 2). ولمزيد من الإيضاح سيفصل الحديث عن تطور معدلات الفائدة على الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل في ما يلي:

أ - الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع تحت الطلب:

من المعلوم أن الحسابات الجارية لا تتقاضى فوائد من حيث المبدأ، ومع هذا هناك حالات استثنائية تتقاضى فيها هذه الحسابات فوائد بوصفها نوعاً من التعامل المميز مع العملاء الكبار. من ناحية أخرى، يتبين من جدول 2 أن الوسط المرجح لمعدل الفائدة على الودائع تحت الطلب قد سجل نسبة راوحت بين (0,9% - 1,5%) خلال الفترة ما بعد 1997. غير أن معدلات الفائدة على الودائع الجارية وتحت الطلب كانت مرتفعة نسبياً خلال الفترة ما قبل عام 1997. ويرجع ذلك الارتفاع بشكل رئيس إلى معاناة بعض المؤسسات المصرفية، كبنك البتراء والمصرف الأردني السوري وبنك الأعمال، نقصاً حاداً في السيولة والودائع خلال الفترة من 1995-1997 نتيجة للأزمة المالية التي كانت تتعرض لها هذه المؤسسات، مما دفع بها إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع بجميع فئاتها في محاولة منها لاستقطاب أكبر كمية منها.

ب - الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على ودائع التوفير:

لقد راوحت معدلات الفائدة على ودائع التوفير بصورة عامة بين 2% و6% خلال فترة الدراسة. ففي نهاية عام 1990 كان معدل الفائدة 6,25% لينتهي إلى 1,84% في نهاية عام 2002. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العام لمعدلات الفائدة على ودائع التوفير مشابه إلى حد كبير لاتجاه معدلات الفائدة على الودائع تحت الطلب، ولكنه أقل حدة (انظر جدول 2). ويكمن هذا التشابه في حرص السلطة النقدية ومؤسسات الجهاز المصرفي على المحافظة على هامش الفائدة ضمن الحدود المقبولة التي تحقق العوائد المطلوبة للبنوك من ناحية، ومن ناحية أخرى لا

تشكل عائقاً أمام الاستثمار. كذلك فقد ساد الاستقرار في معدل الفائدة على ودائع التوفير خلال الفترة من 1990-1996، ثم حدث انخفاض في الاتجاه العام مع بداية عام 1997، مما عكس توجهات البنك المركزي الأردني نحو تخفيض معدلات الفائدة بوجه عام، ليسود بعد ذلك الاستقرار مرة أخرى.

ج - الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل:

يُعد الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل المعدل الأكثر تمثيلاً لمعدل الفائدة على الودائع بشكل عام؛ وذلك لأن حجم هذه الودائع شكل أكثر من ثلثي حجم الودائع الكلي خلال فترة الدراسة (انظر جدول 3). ففي عام 1993 بلغت نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع 66%، حيث ارتفعت هذه النسبة عام 1996 إلى 71%، ثم انخفضت إلى 67% عام 1999، ثم إلى 60% عام 2000. ولذلك فقد اعتمد الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل ممثلاً لمعدلات الفائدة على الودائع في الجزء القياسي التطبيقي من هذه الدراسة.

جدول (3)

نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع

السنة	الودائع لأجل	مجموع الودائع	نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع
1990	274.60	464.90	59%
1991	836.70	1254.60	67%
1992	1028.80	1610.70	64%
1993	993.50	1515.90	66%
1994	1127.40	1632.30	69%
1995	1212.20	1712.80	71%
1996	1250.20	1772.10	71%
1997	1222.70	1825.10	67%
1998	1244.60	1762.70	71%
1999	1263.90	1883.50	67%
2000	1314.50	2052.40	64%
2001	1353.90	2056.40	66%
2002	1346.90	2258.80	60%

المصدر: بيانات إحصائية سنوية (1964-2003) صادرة عن البنك المركزي الأردني.

وبصورة عامة، يتشابه الاتجاه العام لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل مع بقية أنواع الودائع خلال الفترة بين عامي 1990 و1995، بينما يتخذ اتجاهاً متصاعداً في الفترة ما بين عام 1996 وعام 1997، ثم ينخفض الاتجاه العام في الفترة ما بعد ذلك (انظر جدول 2).

2-5- معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية بعد التعويم*

اتخذت معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية خلال فترة الدراسة اتجاهاً متشابهاً وقيماً متقاربة نسبياً، حيث إن المستوى العام لمعدلات الفائدة على التسهيلات كان قبل إجراء التعويم أقل بما يراوح بين 1% و3% مما أصبح عليه بعد التعويم عام 1990. وفيما يلي عرض مفصل لمعدلات الفائدة على أهم أنواع التسهيلات المصرفية:

أ - الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين:

في جانب التسهيلات المصرفية يُعد الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين الأكثر تمثيلاً لمعدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية بشكل عام. ويعود ذلك إلى أن الغاية من منح تسهيلات الجاري مدين هي على الأغلب تمويل رأس المال العامل في قطاع الأعمال والتوفيق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة. ومن ناحية أخرى، فإن سقف حساب الجاري مدين عادة أكبر بكثير من متوسط حجم القرض الواحد أو السلفة. ومن ثم، فإن معدل الفائدة على حسابات الجاري مدين هو الأكثر تأثيراً على قرارات الاستثمار لدى قطاع الأعمال، ولعله نتيجة لذلك هو الأكثر تأثيراً على الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أما من الناحية الكمية فإن حجم تسهيلات الجاري مدين يشكل نحو ثلث إجمالي حجم التسهيلات المصرفية خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسبته 35,8% من إجمالي التسهيلات في عام 1993، و31,2% في كل من عامي 1996 و1999. وانطلاقاً من أهمية معدل الفائدة على حسابات الجاري مدين اختير الوسط المرجح

* لا تتضمن قيم العمولة التي تتقاضاها البنوك التجارية على منح التسهيلات المصرفية، علماً بأن نسبة العمولة ثابتة، ولا تؤثر على الاتجاه العام لمعدلات الفائدة.

لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين ممثلاً لمعدل الفائدة على التسهيلات المصرفية في الجزء القياسي التطبيقي من هذه الدراسة.

ب – الوسط المرجح لمعدل الفائدة على القروض والسلف:

لقد كان معدل الفائدة على القروض والسلف أقل تذبذباً من المعدلات الأخرى على التسهيلات خلال فترة الدراسة؛ إذ بلغت أعلى نسبة له 12,89% في نهاية عام 1998، في حين كانت أدنى نسبة لهذا المعدل 9,85% في نهاية عام 2002 (انظر جدول 2).

ج – الوسط المرجح لمعدل الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة:

يعد الوسط المرجح لمعدل الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة بمنزلة معدل الفائدة على التسهيلات الطويلة الأجل. وانطلاقاً من أن حسابات الجاري مدين والقروض والسلف هي تسهيلات مصرفية أقل أجلاً من الكمبيالات والأسناد المخصومة، فإنه يمكننا أن نتوقع بالنظر إلى هيكل معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية أن يتخذ منحنى العائد المتوقع في الاقتصاد الأردني، بشكل عام، شكله الاعتيادي، موجب الميل، في أغلب الأوقات خلال فترة الدراسة؛ إذ سادت آنذاك علاقة طردية بين معدلات الفائدة وآجال استحقاق التسهيلات، تستثنى من ذلك الفترة بين الربع الثاني من عام 1994 والربع الأول من عام 1996.

VI. التحليل الإحصائي لمحددات معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني:

6–1– النماذج والمتغيرات:

من أجل تقدير حجم واتجاه تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في الاقتصاد الأردني تنطلق الدراسة من النموذجين الاقتصاديين التاليين:

$$I_d = f(M, G, Y, CD, R, EX, I_{d-1}) \quad .....(1)$$

$$I_c = g(M, G, Y, CD, R, EX, I^{c-1}) \quad .....(2)$$

حيث إن:

I_d : الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل في الزمن t.

I_c : الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين في الزمن t.

M : عرض النقد الاسمي (M1) في الزمن t.

G : إجمالي حجم الإنفاق الحكومي الاسمي في الزمن t.

Y : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الزمن t.

CD: معدل الفائدة الاسمي على شهادات الإيداع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر في الزمن t.

R : معدل الفائدة الدولي (US Federal Funds Rate) في الزمن t.

EX: سعر صرف المارك الألماني مقابل الدينار الأردني (دينار/مارك) في الزمن t.

I_{d-1}: الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل متخلفاً بفترة زمنية واحدة.

I_{c-1}: الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين متخلفاً بفترة زمنية واحدة.

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات المستقلة المبينة في النموذجين السابقين اختيرت وفقاً للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة، ووفقاً لما نعتقد أنه يأتي منسجماً مع واقع الاقتصاد الأردني على النحو التالي:

أ – اختير عرض النقد الاسمي (M) انطلاقاً من مفهوم سوق النقد في النظرية الكنزية. ويتوقع وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الاسمي والوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل من الودائع لأجل وتسهيلات الجاري مدين، وهو ما يعبر عنه كذلك بافتراض وجود أثر السيولة أو: $(dI_d/dM < 0)$ و $(dI_c/dM < 0)$.

ب – اختير إجمالي الإنفاق الحكومي (G) بناء على نموذج (IS-LM). ويتوقع وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الاسمي والوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل من الودائع لأجل وتسهيلات الجاري مدين، أو $(dI_d/dG > 0)$ و $(dI_c/dG > 0)$.

ج – اختير معدل الفائدة الاسمي على شهادات الإيداع لثلاثة أشهر (CD) انطلاقاً من توجهات السلطة النقدية الأردنية في استخدام شهادات الإيداع للسياسة النقدية غير المباشرة. وبافتراض أن ارتفاع معدلات الفائدة على شهادات الإيداع يؤدي إلى زيادة الرصيد القائم منها وانخفاض الاحتياطي الفائض للبنوك التجارية، فإننا نتوقع وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة على شهادات الإيداع لثلاثة أشهر والوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل من الودائع لأجل. بينما نتوقع علاقة سلبية بينها وبين الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري مدين؛ لأن الفائدة على شهادات الإيداع تعد عائداً للبنك التجاري. وكلما ارتفعت تلك الفائدة كان

البنك أقدر على تخفيض الفائدة التي يتقاضاها على التسهيلات، تشجيعاً للمستثمر وتشغيلاً للاحتياطي الفائض لديه. وبصورة أخرى $(dI_d/dCD > 0)$ و $(dI_c/CD > 0)$.

د – اختير معدل الفائدة الدولي (R) أسوة بالأدبيات الاقتصادية التي تفترض ضرورة الإبقاء على هامش بين معدلات الفائدة على العملة المحلية والعملات الأجنبية لمنع رأس المال المحلي من الهروب إلى حيث معدلات الفائدة العليا في الخارج، وتشجيعاً للمستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار بالعملة المحلية. ومن ثم يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة الدولي والوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل من الودائع لأجل وتسهيلات الجاري مدين، أو: $(dI_d/dR > 0)$ و $(dI_c/dR > 0)$.

هـ – اختير سعر صرف المارك الألماني مقابل الدينار الأردني (EX) اعتماداً على مبدأ تعادل الفائدة (The Interest Parity Concept) وذلك لثبات صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي ولكبر حجم التجارة البينية بين الأردن وألمانيا[1]. وبناء على ذلك يتوقع أن تسود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة وسعر الصرف الحالي. ويتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحالي والوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل من الودائع لأجل وتسهيلات الجاري مدين، أو: $(dI_d/dEX < 0)$ و $(dI_c/dEX < 0)$.

ويلاحظ من تركيبة الدوال السابقة استثناء متغير لا يختلف على تأثيره كل منهما على معدل الفائدة ألا وهو معدل التضخم. وقد جاء استثناء هذا المتغير نتيجة لاعتبارات قد لا يُختلف عليها أيضاً. فمعدل التضخم كان مستقراً ومنخفضاً جداً طوال فترة الدراسة. فإذا عرّف إجرائياً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (1997=100)، نجد أن معدل التضخم كان أقل من (1%) طوال فترة الدراسة. وعملياً، نجد أن التضخم غير مستثنى تماماً، وذلك نتيجة لاستخدام

(1) الجدير بالذكر أن سعر صرف المارك مقابل الدينار قد اختير بدلاً من الدولار الأمريكي لما يأتي: أولاً – لثبات صرف الدينار أمام الدولار، ومن ثم عدم صلاحيته للاستخدام. ثانياً – لكبر حجم التجارة البينية بين الأردن والجمهورية الألمانية؛ حيث بلغ معدل الانكشاف الاقتصادي الأردني خلال فترة الدراسة، مقاساً بقسمة مجموع الصادرات والمستوردات المحلية على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين، أعلى قيمة مع الاقتصاد الألماني، حيث كان 5,36%، تلاه الاقتصاد الياباني بمعدل 3,19%، فالمملكة المتحدة بمعدل 3,12%، فإيطاليا بمعدل 2,78%، ثم فرنسا بمعدل 2,76%. كذلك فإن خطوط الانحدار التي تتضمن سعر الصرف بوصفه متغيراً مستقلاً، يقتصر طول السلاسل الزمنية فيها على المشاهدات لغاية عام 2001 بسبب التوقف عن استخدام المارك واستبداله باليورو.

القيم الاسمية لجميع المتغيرات حيث يكون أثر التضخم متضمناً بشكل غير صريح في قيم تلك المتغيرات.

2-6- قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفائدة على الودائع لأجل:

تتبع الدراسة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير نماذجها القياسية، تحقيقاً لأهدافها. وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية الربع السنوية لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة خلال الفترة ما بين عامي (1990 و 2002). وقد جرى أخذ اللوغاريتمات الطبيعية لجميع المتغيرات في خطوط الانحدار المقدرة لتعبر المعلمات الناتجة عن التقدير عن المرونات بدلاً من التغيرات المطلقة. ومن ناحية أخرى، جرى تطبيق اختبار ديكي - فولر لتكامل السلاسل الزمنية لجميع السلاسل المستخدمة في التقديرات، وكذلك لجميع حدود الاضطراب الناتجة عن التقديرات. وتبين أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of Degree 1) وأن حدود الاضطراب جميعها مستقرة (Stationary). وهذا يعني أنه بإمكان اعتبار السلاسل الزمنية جميعها متكاملة تكاملاً مشتركاً (Co-integrated)*، وأنه يمكننا الاعتماد على نتائج خطوط الانحدار العشرة الواردة في الجدولين (4) و(5).

يتبين من الجدول (4) أن معدلات الفائدة على الودائع لأجل في الأردن تتأثر بصورة عكسية مع عرض النقد (M1) في حالة التقديرات التالية: الأول والثاني والرابع والخامس. هذا، ويتمتع معامل مرونة معدل الفائدة على الودائع لأجل بالنسبة للتغيرات في عرض النقد بالدلالة الإحصائية على مستوى ثقة (1%). والجدير بالذكر أن هذه النتائج تنسجم مع الإطار النظري المتمثل في سوق النقد لدى كينز، حيث يرتبط معدل الفائدة بعلاقة عكسية مع عرض النقد بافتراض ثبات مستوى الطلب على النقود وغياب مصيدة السيولة. أما من الناحية الكمية، فإن ارتفاع عرض النقود بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة على الودائع لأجل بنسبة تراوح بين (0,38% - 1,43%).

---

* انظر: Gujarati, D. N., (1995). *Basic econometrics*, New York: McGraw-Hill Book, Company (Third Edition), pp. 727.

جدول (4)
أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الوسط المرجح لمعدل الفائدة على الودائع لأجل (1990–2002)

EQ	Regressors(3)									Statistics(2)			
	C	M	G	Y	CD_i	R	EX	I_{d-1}	I_{c-1}	r^2	F	Dw	h
1	1.66[a]	-0.45[a]	-0.03	-	0.05[a]	-	-	0.33[a]	-	0.99	551.5	2.14	-0.45
2	1.54[a]	-0.38[a]	-	-0.05	0.06[a]	-	-	0.34[a]	-	0.99	553.4	2.19	-0.60
3	1.30[a]	-	-	-	-	0.07	-0.20	-	-	0.93	124.5	1.82	-
4	6.07[a]	-1.43[a]	-0.02	-	-	0.15[a]	-0.24[b]	-	-	0.93	57.5	2.11	-
5	5.98[a]	-1.40[a]	-	-0.02	-	0.16[a]	-0.22[b]	-	-	0.93	57.1	2.10	-

ويمكننا اعتبار قيمة هذه المرونة مرتفعة نسبياً إذا ما قيست بمرونات المحددات الأخرى الواردة في الجدول، التي سنتطرق لها بالتفصيل لاحقاً. ويكمن تفسير هذه الاستجابة في حقيقة أن نحو 40% من مجموع عرض النقد (M1) في الأردن خلال فترة الدراسة مودع لدى البنوك التجارية في حسابات تحت الطلب. وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطي الفائض لدى البنوك وارتفاع تكاليف الودائع، مما يدفع البنوك التجارية نحو تخفيض معدلات الفائدة عليها.

أما الإنفاق الحكومي فإنه لم يكن ذا دلالة إحصائية في التأثير على معدل الفائدة على الودائع، كما أن إشارة معامله كانت سالبة متفقة بذلك مع ما توصل إليه (Evans, 1985). وبناء على ما سبق، جاءت العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفائدة على الودائع في الاقتصاد الأردني مخالفة للنظرية الاقتصادية المتمثلة في نموذج (IS-IM)، حيث يتوقع ارتباط معدل الفائدة بعلاقة موجبة مع الإنفاق الحكومي. ويمكن تفسير ذلك في الاستقرار الذي ساد الإنفاق العام وسياسة ضبط النفقات التي انتهجتها الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال فترة الدراسة في محاولة تقليص حجم الموازنة العامة. وإضافة إلى ذلك فإن ما يزيد على 50% من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة كان على شكل دخول للمستهلك متمثلة في الرواتب والأجور والمدفوعات التقاعدية والضمان الاجتماعي وإغاثة النازحين

(2) لقد عولجت جميع التقديرات من مشكلة الارتباط الذاتي.
(3) تصنيف مستويات الدلالة الإحصائية لمعاملات خطوط الانحدار:
a: ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة (1%).
b: ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة (5%).
c: ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة (10%).

وغيرها. وإذا علمنا أن الميل الحدي للادخار في الأردن يقل عن 30% (إبراهيم أبو سمرة، 1984)، يتضح أن ما يدخر فعلياً من الدخل القابل للاستهلاك الذي مصدره من الإنفاق العام وهو جزء يسير منه، لا يتجاوز 15%. ولذلك فإنه يصبح من المسوغ عدم تأثر معدلات الفائدة على الودائع لأجل بالإنفاق العام خلال عقد التسعينيات.

أما الناتج المحلي الإجمالي فقد كان نمط تأثيره على معدلات الفائدة على الودائع لأجل مشابهاً إلى حد كبير لتأثير الإنفاق الحكومي. فهو لم يكن ذا دلالة إحصائية على أي من مستويات الثقة المقبولة حيث كان معامله صغيراً نسبياً وسالب الإشارة. ويكمن تفسير ذلك في انخفاض الميل الحدي للادخار في الأردن، والارتفاع النسبي في الطلب على السلع المستوردة. وفي ضوء ذلك يبدو أن الزيادات في الدخل لا تتوجه إلى الادخار والاستثمار، ومن ثم لا تترك أثراً ملموساً على معدلات الفائدة على الودائع.

وفيما يتعلق بأثر معدلات الفائدة على شهادات الإيداع الربع السنوية على معدلات الفائدة على الودائع لأجل، فقد كان معامل مرونتها ذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة (1%). كذلك فقد كانت إشارة معامل المرونة موافقة لفرض الدراسة ومعربة عن وجود علاقة موجبة بين معدلات الفائدة على شهادات الإيداع الربع السنوية ومعدلات الفائدة على الودائع لأجل. أما من حيث قيمتها فقد كانت منخفضة نسبياً، مشيرة إلى أنه إذا ارتفعت معدلات الفائدة على شهادات الإيداع بنسبة (1%) فإن معدل الفائدة على الودائع لأجل يرتفع بما يراوح بين (0,05% - 0,06%). ويكمن تفسير هذه العلاقة بأن الارتفاع في معدلات الفائدة على شهادات الإيداع يمثل فرصة استثمارية أمام البنوك التجارية، بخاصة أن معدلات الفائدة على شهادات الإيداع الربع السنوي كانت تعلو نظيرتها على الودائع لأجل في معظم الفترة من الربع الرابع من عام 1994 إلى منتصف عام 1999. ولقد كانت بذلك تغطي جزءاً لا يمكن تجاهله من تكاليف الودائع لدى البنوك التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يشجع تلك البنوك على استقطاب المزيد من الودائع من خلال رفع معدلات الفائدة عليها. ومع وجود احتياطي فائض كبير في الجهاز المصرفي وغياب ما يلزم البنوك على دفع فوائد أكبر على الودائع ورفع تكلفتها عليها فلم تكن تلك الزيادات ملموسة.

من جانب آخر فإن ضعف هذه العلاقة يتوافق مع ما ورد في دراسة سابقة حول أثر شهادات الإيداع على الرصيد القائم منها والاحتياطي الفائض للبنوك، حيث استنتجت تلك الدراسة أن الرصيد القائم من شهادات الإيداع بالدينار في الزمن (t) غير مرن بالنسبة للوسط المرجح لمعدلات الفائدة عليها، وأن حدوث زيادة في الرصيد القائم منها تصحبه زيادة في الاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية (وليد يغمور، 2000).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية فقد قدرت مرونة معدلات الفائدة على الودائع لأجل للتغيرات في كل من المتغيرات التالية: معدل الفائدة على الدولار (Federal Funds Rate) وسعر صرف المارك الألماني مقابل الدينار الأردني. وقد كان معامل مرونة معدلات الفائدة على الودائع بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة الدولي ذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة (1%)، وتبين من إشارة المعامل وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة على الدولار ونظيره على الودائع بالدينار. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية المتمثلة بمبدأ تكافؤ الفائدة، التي تتوقع وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين. أما من الناحية الكمية، فإن التقديرين الرابع والخامس في جدول (4) يوضحان أن ارتفاع معدل الفائدة على الدولار بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع نظيره على الودائع لأجل بالدينار بنسبة (0,15% – 0,16%). ويكمن تفسير هذه العلاقة في حرص السلطة النقدية وعناصر الجهاز المصرفي على المحافظة على هامش ما بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية تجنباً لهروب رأس المال والتحول إلى الاستثمار في غير الدينار وحفاظاً على سعر صرف العملة المحلية من الانخفاض. كذلك فإن الإبقاء على هامش الفائدة يشجع رأس المال الأجنبي على الاستثمار بالدينار الأردني، الأمر الذي يعد واحداً من بين أهم أهداف الأردن الاقتصادية المتوسطة المدى والبعيدة المدى.

أما معامل مرونة معدلات الفائدة على الودائع بالنسبة للتغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية (المارك الألماني) مقابل الدينار الأردني، فقد كان سالباً وذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة (5%). وقد جاء هذا متوافقاً مع النظرية الاقتصادية المتمثلة في مبدأ تكافؤ الفائدة. ويبين جدول (4) أن ارتفاع سعر صرف المارك بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة على الودائع بنسبة تراوح بين (0,22% – 0,24%).

ويتمثل تفسير هذه العلاقة العكسية في أن ارتفاع سعرالصرف – وهو ما ساد خلال النصف الأول من فترة الدراسة – يؤدي إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من ألمانيا التي هي أكبر شريك تجاري للأردن بعد الولايات المتحدة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من المستوردات من ذلك البلد والبحث عن سلع بديلة أقل تكلفة، الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية كي يتحقق. ومن ثم فإنه في المدى القصير ينخفض حجم الطلب على التسهيلات المباشرة لشراء السلع المعمرة المستوردة من ألمانيا، وبخاصة السيارات، وكذلك حجم الطلب على التسهيلات غير المباشرة المستخدمة في استيراد تلك السلع. ومن ثم تنخفض الكمية المطلوبة من المارك مقابل الدينار، وتبقى أحجام من الدينار داخل الجهاز المصرفي، فيزداد حجم الاحتياطي الفائض، مما يدفع البنوك التجارية إلى تخفيض معدلات الفائدة على الودائع من أجل تجنب رفع تكاليف تلك الودائع عليها.

جدول (5)
أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الوسط المرجح لمعدل الفائدة على التسهيلات الجاري مدين (1990–2002)

EQ	Regressors									Statistics			
	C	M	G	Y	CD_i	R	EX	I_{d-1}	I_{c-1}	r^2	F	Dw	h
1	0.93[a]	--0.22[a]	0.03[b]	-	0.03[a]	-	-	-	0.31[a]	0.96	216.3	2.41	-1.27
2	1.02[a]	-0.26[a]	-	0.04	0.03[b]	-	-	-	0.29[a]	0.96	198.3	2.37	-1.15
3	1.08[a]	-	-	-	-	0.06[c]	-0.01	-	-	0.82	67.4	1.98	-
4	2.09[a]	-0.27[a]	0.01	-	-	0.07[b]	-0.08	-	-	0.85	47.1	2.16	-
5	1.97[a]	-0.41[a]	-	0.12[a]	-	0.10[a]	-0.01	-	-	0.90	48.5	2.02	-

3–6– قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفائدة على تسهيلات الجاري مدين:

بالنظر إلى جدول (5) نلاحظ أنه قد قدرت خمسة خطوط انحدار على غرار تلك التي قدرت في جدول (4)، غير أن المتغير التابع المستخدم سابقاً استبدل به الوسط المرجح لمعدلات الفائدة على تسهيلات الجاري المدين.

ويتبين من تقديرات جدول (5) أن معامل مرونة معدل الفائدة على التسهيلات للتغيرات في عرض النقد (M1) كان سالباً وذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة (1%). وهو بذلك متوافق مع آلية التسعير في سوق النقود لدى كينز. والجدير بالذكر أن قيمته تقل عما كانت عليه في حالة معدل الفائدة على الودائع لأجل. فإذا

افترضنا زيادة في عرض النقد (M1) بنسبة (1%) فإن معدل الفائدة على تسهيلات الجاري مدين ينخفض بنسبة تراوح بين (0,22% – 0,41%). ويكمن تفسير ذلك في أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع في الاحتياطي الفائض لدى الجهاز المصرفي مما يدفعه إلى تخفيض ما يتقاضاه من فوائد على التسهيلات تشجيعاً للاستثمار. أما تفسير ضعف استجابة معدل الفائدة على التسهيلات للزيادة في عرض النقد من معدل الفائدة على الودائع فيكمن في أن كليهما يحدد من قبل البنك التجاري، حيث يشكل الأول دخلاً للبنك والثاني تكلفة عليه. ومن ثم فإن البنك أكثر ميولاً نحو تخفيض الفائدة على الودائع منه على التسهيلات.

أما معدل الفائدة على التسهيلات الجاري مدين للتغيرات في الإنفاق الحكومي فقد كان في التقدير الأول من جدول (5) موجباً وذا دلالة إحصائية على مستوى الثقة (5%)، متوافقاً بذلك مع نموذج IS-LM الكينزي. غير أن قيمة هذا المعامل كانت صغيرة نسبياً؛ إذ تعبر بذلك عن الاستقرار والتحفظ الذي ساد السياسة المالية للحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة. ووفقاً للتقدير الأول في جدول (5) نجد أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) فإن معدل الفائدة على التسهيلات الجاري مدين يرتفع بنسبة (0,03%). وتفسير اتجاه هذه الزيادة يكمن فيما سبق ذكره من أن ما يزيد على 50% من الإنفاق العام تتخذ شكل دخول للمستهلكين. وفي ظل سيادة ميل حدي مرتفع للاستهلاك في الأردن، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخول، ومن ثم زيادة في حجم الاستهلاك والطلب الكلي. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة ربحية فرص الاستثمار في إنتاج السلع الاستهلاكية واستيرادها، مما يرفع الطلب على القروض المصرفية، ويرفع سعرها المتمثل في معدل الفائدة على التسهيلات. وأما وفقاً للتقدير الرابع في جدول (5) فلم يكن معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للتغيرات في الإنفاق الحكومي ذا دلالة إحصائية ولو أنه جاء متفقاً مع النظرية في إشارته. ولعل السبب في ذلك قياسي ولا يعبر عن واقع اقتصادي؛ إذ كان معامل الإنفاق العام ذا دلالة إحصائية في التقدير الأول. وعلى أية حال فإنه يمكننا القول: إن الإنفاق الحكومي إذا كان له تأثير على معدلات الفائدة على التسهيلات خلال فترة هذه الدراسة، فإن تأثيره ذاك كان محدوداً جداً، ويمكن تجاهله من الناحية الكمية.

وفيما يتعلق بمعامل مرونة معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في التقدير الثاني من جدول (5) فلم يكن ذا دلالة إحصائية على

أي من مستويات الثقة المقبولة، لكنه كان في التقدير الخامس الأخير ذا دلالة إحصائية على مستوى مرتفع من الثقة (1%)، وكانت إشارته موجبة، متوافقاً بذلك مع نموذج (IS-LM) الكينزي. أما من الناحية الكمية فإن التقدير الخامس في جدول (5) يشير إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات بنسبة (0,12%). ويكمن تفسير ذلك في أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى ارتفاع في الطلب المحلي على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات ولكن بشكل طفيف.

من ناحية أخرى، فقد جاء معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة على شهادات الإيداع مخالفاً للتوقعات. تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني كان يدفع معدلات فائدة مرتفعة نسبياً على شهادات الإيداع خلال الجزء الأغلب من فترة الدراسة، الأمر الذي من شأنه أن يوفر فرصة أمام البنوك التجارية لتوظيف الاحتياطي الفائض لديها وتخفيض كلفة الودائع. وهو ما كان من المتوقع أن يشجع تلك البنوك على تخفيض ما تتقاضاه من فوائد على التسهيلات التي تمنحها. أما في الواقع، فبالنظر إلى التقديرين الأول والثاني في جدول (5) فإننا نرى أن معامل مرونة معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة على شهادات الإيداع كان موجب الإشارة وذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة (1%)، لكنه مع ذلك كان ضعيفاً جداً. ففي التقديرين نجد أن ارتفاع معدل الفائدة على شهادات الإيداع بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات بنسبة (0,03%).

وبناء على ذلك، يمكن أن نخلص إلى القول: إن شهادات الإيداع لم تكن بالأداة الفعالة للسياسة النقدية في التأثير على معدلات الفائدة المصرفية، ولم تكن في الواقع سوى مصدر تكلفة على البنك المركزي. ويأتي هذا التحليل متوافقاً لما جاء في دراسة سابقة عبرت عن وجود ضعف كبير في العلاقات السببية بين معدل الفائدة على شهادات الإيداع والرصيد القائم منها والاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية ومن ثم ضعف فاعلية شهادات الإيداع بوصفها أداة من أدوات السياسة النقدية خلال عقد التسعينيات (وليد يغمور، 2000). وهذا يجعلنا نتساءل: أكان السبب الكامن وراء استمرار معدلات الفائدة في مستويات مرتفعة طوال عشر

السنوات الماضية هو التحول إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة وعدم جدوى تلك العمليات أم أن هنالك عوامل أخرى منعت معدلات الفائدة من الانخفاض رغم جهود البنك المركزي في ذلك الاتجاه؟ ولعلنا نتوصل إلى محاولة للإجابة عن هذين التساؤلين لاحقاً في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الاقتصادية الخارجية على معدلات الفائدة على التسهيلات، فقد كان معامل مرونة معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة الدولي ذا دلالة إحصائية على مستويات ثقة راوحت بين (1% – 10%). كما كانت إشارته موجبة، متفقاً بذلك مع مبدأ تكافؤ الفائدة. أما من الناحية الكمية، فنرى أن معامل المرونة كان منخفضاً نسبياً؛ إذ يشير إلى أن معدل الفائدة على التسهيلات ينخفض بنسبة تراوح بين (0,06% – 0,10%). وتفسير تلك العلاقة الطردية يتمثل في حرص القطاع المصرفي والبنك المركزي على المحافظة على الهامش بين معدلات الفائدة المحلية والخارجية في مستويات مناسبة، بحيث لا يؤدي انخفاض معدل الفائدة الدولي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار في الخارج عما هي عليه في الداخل، بحيث تتسبب في خروج رأس المال المحلي من داخل النظام الاقتصادي وما قد يخلفه ذلك من آثار خطيرة على النظام المصرفي والاستقرار النقدي. أما ضعف هذه العلاقة الطردية فيعود أيضاً إلى أن الفائدة على التسهيلات تعد أهم مصادر الدخل للبنوك التجارية.

أما معامل مرونة معدل الفائدة على التسهيلات بالنسبة للتغيرات في سعر صرف المارك الألماني فلم يكن ذا دلالة إحصائية في أي من التقديرات الثالث والرابع والخامس في جدول (5). ويكمن تفسير ذلك في أن الطلب على العملات الأجنبية لتمويل المستوردات في الأردن لا يلبي من خلال التسهيلات المباشرة كالجاري مدين بل من خلال اتفاقات قروض غير مباشرة خاصة بتمويل المستوردات، أو من خلال سقوف اعتمادات مستندية تمنحها البنوك التجارية تسهيلات غير مباشرة لعملائها. وأخيراً فإننا نلاحظ من خلال التقديرين الأول والثاني في الجدولين (4) و (5) أن معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات تتأثر بالمستويات السابقة لها بشكل كبير.

VII. النتائج والتوصيات:

يمكن القول: إن نتائج هذه الدراسة جاءت على النحو التالي:

1 – على الرغم من استجابة معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني للتغيرات في عدد من المتغيرات الكلية المحلية ومعدل الفائدة على الدولار، فإنها اتصفت خلال فترة الدراسة بالجمود الكبير وضعف المرونة. ويعزى ذلك، بصورة رئيسة، إلى ما يأتي: أولاً – هيكل السوق المصرفي الأردني الذي يعاني ضعف *الكفاءة والتركز الكبير (أحمد ديات، 1997)*. ثانياً – كبر حجم الاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية. ثالثاً – ضحالة سوق الأوراق المالية القصير الأجل والمتوسطة الأجل في الاقتصاد الأردني. ولوحظ أيضاً أن معدلات الفائدة على التسهيلات كانت، بصفة عامة، أقل مرونة من معدلات الفائدة على الودائع، ولا سيما بالنسبة للمتغيرات التي تدفعها نحو الانخفاض. ويعود سبب ذلك إلى أن الفوائد على التسهيلات المصرفية تعد أهم مصادر الدخل لدى مؤسسات الجهاز المصرفي، مما يجعل البنوك التجارية متحفظة جداً في تخفيضها.

2 – ارتبطت معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني بعلاقة سلبية قوية نسبياً مع التغيرات في عرض النقد الاسمي، مما يشير إلى غياب مشكلة مصيدة السيولة في سوق النقد الأردني. ولو كانت هذه المصيدة حاضرة، لما وجدنا هذا التأثير لعرض النقود على معدلات الفائدة. ومن الجدير بالذكر أن معدلات الفائدة على التسهيلات أظهرت استجابة أضعف للتغيرات في عرض النقد من نظيرتها على الودائع. ويعود ذلك إلى ما سبق ذكره من أن الفائدة على التسهيلات هي أهم مصادر دخل البنوك التجارية.

3 – لم تتأثر معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني بأي من الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي. والسبب في ذلك يعود إلى الميل الحدي المرتفع للاستهلاك والميل الحدي المنخفض للادخار في الأردن؛ حيث يؤدي ذلك إلى ضعف توجه الزيادات في الدخل القابل للاستهلاك نحو الادخار والاستثمار. ومن ثم فإن هذه التغيرات لا تترك أثراً ذا بال على معدلات الفائدة، سواء تلك التي تعد عائداً على الادخار أو تلك التي تعد تكلفة للاستثمار ورأس المال.

4 – لم تكن شهادات الإيداع لثلاثة أشهر قناة فعالة في التأثير على معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني. وتدعم هذه النتيجة

استنتاجات دراسة سابقة بأن شهادات الإيداع بالدينار أداة غير فعالة في سحب الاحتياطي الفائض للبنوك التجارية، وأن الرصيد القائم منها ذو استجابة ضعيفة للتغير في الوسط المرجح لمعدلات الفائدة عليها (وليد يغمور، 2000). ولعل الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ضعف تأثير شهادات الإيداع على معدلات الفائدة هي ضعف الكفاءة ودرجة المنافسة في الجهاز المصرفي، وحداثة تجربة عمليات السوق المفتوحة حيث ابتدئ العمل بها بشكل رئيس منذ عام 1993، واعتياد البنوك التجارية على التدخل المباشر من قبل البنك المركزي، ووجود الاحتياطي الفائض الكبير وارتفاع تكاليف الودائع.

5 – إن معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات في الاقتصاد الأردني تأثرت بمعدل الفائدة الدولي بصورة إيجابية ومتوافقة مع مبدأ تعادل الفائدة. وفي هذه النتيجة إشارة واضحة إلى مدى الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الأردني. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى جمود معدلات الفائدة المحلية خلال فترة الدراسة، هو استقرار معدل الفائدة على الدولار فترة طويلة في مستويات مرتفعة نسبياً، ولم تشكل أي حافز أو ضغط على معدلات الفائدة المحلية نحو الانخفاض. وربما يدلل على ذلك الانخفاضات التي شهدتها معدلات الفائدة المحلية خلال السنوات الثلاث الماضية، التي تزامنت مع التخفيضات الملموسة التي جرت على معدل الفائدة على الدولار الأمريكي (Federal Funds Rate).

6 – لم تتأثر معدلات الفائدة المحلية بالتغيرات في سعر الصرف في أي من التقديرات المستخدمة. ومع هذا فإنه لا يمكن القول إن سعر الصرف ليس عاملاً مهماً في تحديد معدلات الفائدة. فمن المهم هنا فهم كل من سياسة سعر الصرف في الأردن والتعريف الإجرائي لسعر الصرف المستخدم في التقديرات. فمن ناحية، نعرف أن الدينار الأردني مرتبط بالدولار الأمريكي، عملة المعاملات الدولية الأولى، ونعرف أن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكبر للأردن. ومن ناحية أخرى، فإن تمويل المستوردات في الأردن لا يجري من خلال التسهيلات المباشرة. وهكذا فإنه بالإمكان أن نتوقع سقوط حلقة الوصل في العلاقة السببية بين سعر صرف عملة ألمانيا – ثاني أكبر شريك تجاري للأردن، ومعدلات الفائدة على الدينار الأردني. ولهذا نعتقد أن موضوع العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات الفائدة المحلية يستحق قسطاً أكبر من البحث.

أما من حيث التوصيات، فإنه يمكن في ضوء نتائج هذه الدراسة أن نوصي بما يلي:

1 – في ضوء عدم فاعلية عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في إصدار وإطفاء شهادات الإيداع بوصف ذلك أداة التأثير على الاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية ومعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات المصرفية، يقترح على البنك المركزي ما يلي: أولاً – عدم الاعتماد على التوسع في الوقت الحاضر في إصدار شهادات الإيداع والاعتماد على الأدوات الأخرى في التأثير على عرض النقد كالاحتياطي الإلزامي وإعادة الخصم ونافذة الإيداع وغيرها. ثانياً – نشجع البنك المركزي على المحافظة على معدلات الفائدة على شهادات الإيداع في مستويات منخفضة وتقليص التكاليف التي يتكبدها من جراء إصدارها وإطفائها.

2 – يقترح على الحكومة ما يأتي: أولاً – إصدار تنوع أكبر من الأوراق المالية ذات الأجل القصير والمتوسط لملاءمة غايات الادخار والاستثمار والتفضيلات الزمنية لدى الجمهور. ثانياً – الإسهام في بناء الوعي العام وتشجيع الاستثمار في تلك الأوراق المالية بالوسائل الكمية، كدفع عائد أكبر عليها، والوسائل النوعية، كتنويع استحقاقاتها وضمان سيولة مرتفعة لها.

3 – تستطيع الحكومة في الوقت الحالي دون أن تقلق من أن يلحق الضرر بهيكل معدلات الفائدة المحلية، كارتفاعها في حال السياسة المالية التوسعية أو انخفاضها في حال السياسة المالية المتشددة – العمل على توفير التسهيلات الضريبية والقانونية الكفيلة بزيادة الطلب على الاستثمار المحلي المباشر في سبيل تشغيل المدخرات المحلية المعطلة على صورة احتياطيات فائضة. والجدير بالذكر أن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى دفع عملية النمو الاقتصادي ومنح حرية أكبر لمعدل الفائدة في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، مما يزيد من كفاءته بوصفه أداة لتوزيع الائتمان بين أكثر الفرص الاستثمارية جدوى.

4 – يتوقع من البنك المركزي السعي الجاد نحو إعادة هيكلة القطاع المصرفي واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى دمج أقل الوحدات حجماً وأقلها كفاءة. ولعل من السبل إلى ذلك، فرض زيادة أخرى في متطلب رأس مال البنوك التجارية المرخصة، والإحجام عن مساعدة الوحدات ذات الكفاءة المالية المنخفضة، واستخدام السلطة الرقابية المباشرة في منع حدوث أية ممارسات احتكارية أو اتفاقات جانبية، رسمية أو غير رسمية، فيما يتعلق بتحديد معدلات الفائدة والعمولات.

5 – يقترح على البنك المركزي التوسع في نشاطاته الهادفة إلى زيادة كفاءة مؤسسات الجهاز المصرفي، كحث البنوك التجارية على استثمار الاحتياطيات الفائضة لديها في محفظة من الأوراق المالية القصيرة الأجل الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات الخاصة. إن اتخاذ مثل هذه الإجراءات سيؤدي بالضرورة إلى تطوير سوق الأصول المالية وتعميقها وارتفاع إيرادات البنوك التجارية، مما يمنحها مرونة أكبر في إجراء تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية.

المصادر

إبراهيم أبو سمرة (1984). دالة الاستهلاك في الأردن: الاستهلاك الخاص. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية.

البنك المركزي الأردني (1990–2003). **النشرة الإحصائية الشهرية.** أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

أحمد عوض ديات (1997). المنافسة في القطاع المصرفي الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

مفلح عقل (1990). إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم. **مجلة البنوك في الأردن**، العدد السادس.

محمد لطفي الجعفري، وجمال حسن الحمصي (1993). **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني.** عمان: البنك المركزي الأردني.

وليد يغمور (2000). فاعلية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الاحتياطي الفائض للبنوك في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

Coats, W. (1982). Interest rate consequences of targeting money. *IMF Staff Papers*, 29: 31-47.

Cook, T. Hahn, T. (1988). The information content of discount rate announcements and their effect on market interest rates. *Journal of Money, Credit and Bankling*, 20: 167-180.

Edwards, S., & Khan, M. (1985). Interest rate determination in devloping countries: A conceptual framework. *IMF Staff Papers*, 32: 377-403.

Evans, P. (1985). Do large deficits produce high interest rates? *American Economic Review*, 75: 68-87.

Honohan, P. (2000). How interest rates changed under financial liberalization: A cross-country review. *The World Bank Group*. www.wbln0018.workdbank.

Madura J. (1992). *Financial markets and institutions*. Second Edition, Florida: Florida Atlantic University.

Saracoglu, R. (1984). Expectations of inflation and interest rate determination. *IMF Staff Papgers*. 31: 141-178.

Tanzi, V. (1985). Fiscal deficits and interest rates in the United States: An Empirical Analysis: 1960-1984. *IMF Staff Papers*. 32: 551-576.

قدم في: أغسطس 2004

أجيز في: أبريل 2005

أهمية نظرية التنمية الاجتماعية
في تحليل الظاهرة الاجتماعية

*Jacobs Garry & Harlan Cleveland
ترجمة: نبيل محمد دقيل**

ملخص: تمتلك النظرية قدرة على الارتقاء بملكات الإنسان وتنميتها في كل الميادين فضلاً عن سرعة تطورها، وهي في الوقت ذاته تقود إلى الاكتشافات الجديدة والابتكار، وتشذب وتهذب وتحسن النشاطات الموجودة أصلاً، وبين هذا وذاك تقود إلى نتائج عظيمة. والعلوم حبلى بمثل هذه النظريات التي أدت إلى طفرات مهمة مثل اكتشاف الجزئيات الذرية، والموجات الكهرومغنطيسية. ويحدثنا بهذا الصدد خبير الإدارة والتنظيم بيتر (Peter Drunker) قائلاً: "ليس هناك شيء علمي وعملي يضاهي نظرية علمية ممتازة". فالنظرية المعتمدة والمعتد بها تحدثنا بالإضافة إلى ما يجب أن نفعله، ما يمكن أن نفعله، والطريقة التي بوساطتها نصيب النجاح، أو نصل إليه. ونستطيع أن نصف عملية التنمية الاجتماعية بأنها عملية تنظيم نشاطات الناس وطاقاتهم في أعلى مستوياتها وصولاً لنتائج عظيمة وكبيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التنمية تزيد من درجة الاستفادة من كوامن البشر باعتبارهم أغلى رأس مال. وفي غياب النظرية المعتمدة، تبقى التنمية الاجتماعية مجرد عملية تجريبية عن طريقة المحاولة والخطأ مصحوبة بدرجة عالية من العمل، وقد توصف عندئذٍ بأنها تقدم غير مستو.

التدرج التعليمي (الهرم التعليمي) والتنمية:

تنطوي التنمية الاجتماعية على جانبين متداخلين بينهما علاقة متبادلة، هما التعليم والتطبيق (التوظيف). هذا، ويستطيع المجتمع اكتشاف طرق جيدة لتلبية

---

* الكتاب مأخوذ من الإنترنت للكاتب: .Jacobs Garry & Harlan Cleveland
Social development theory. 1999. hotmail. (com)

** أستاذ الاجتماع، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

طموحه بجانب تنميته لآليات تنظيمية يمكنها تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وعملية الاكتشاف هذه توسع، في الواقع، الوعي البشري. أما عملية التطبيق (التوظيف) فتعزز التنظيم الاجتماعي، فالمجتمع ينمو استجابة للتفاعل والاتصال بين البشر وبيئتهم المادية والاجتماعية والفكرية. كما أن الغزو والتهديد الخارجي، والضغوط الطبيعية والفيزيقية، والأحوال الاجتماعية، وغموض الطبيعة المادية، وتعقيدات السلوك الإنساني تحفز البشر للتجريب والخلق والتحديث. والخبرة الناتجة والناجمة عن هذه الاتصالات توجه (وتقود) لاكتساب المعرفة والتعليم في مستويات ثلاثة مختلفة بالنسبة لوجودنا، ففي **المستوى المادي** تعزز تحكمنا بالعمليات المادية. وفي **المستوى الاجتماعي** تعزز مقدرتنا على التفاعل المتبادل والمؤثر مع الآخرين إلى أبعد المديات وبسرعة كبيرة. أما في **المستوى العقلي والفكري** فهي تعزز معارفنا، وبينما يحدث التعليم في هذه المستويات في وقت واحد، يكون هناك تقدم طبيعي في الخبرة المادية إلى الفهم العقلي والفكري.

وتاريخياً، فإن المجتمع قد نما وتقدم عن طريق المحاولة والخطأ في أثناء التجريب الطبيعي والمادي، كما هو الحال عند الأطفال في تعلمهم عن طريق عملية استكشافية ثابتة تعتمد على الاختبار والفحص، حتى على التذوق أحياناً. وطبيعياً، فإن هذه العملية تقود إلى تملك خبرات مادية جديدة تمكن الأفراد من حسن استخدام طاقاتهم بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً. وذهنياً، فإن هذه الخبرة تقود إلى تنظيم الحقائق بوصفها معلومات، وترجمة هذه المعلومات إلى أفكار. ومخرجات العملية التعليمية والمعرفية في الواقع هي تنظيم المهارات الفيزيقية والمادية، والأنساق الاجتماعية، والمعلومات. وهي التي – فيما بعد – استخدمت لتحسين وتطوير الفعالية والكفاءة، والتأثير بالنسبة للنشاطات الإنسانية. وهي أيضاً عملية دائرية، الناس فيها في عملية تعلم واكتساب للمعرفة المستمرة من خبرات الماضي، ومن ثم استخدام هذه المعارف في نشاطات جديدة.

وعملية التعلم والتعليم هذه واكتساب تلك المعارف تبلغ ذروتها وأوجها بالجهود العقلية لتخرج لنا الجوهر والمبادئ العامة، والأفكار من التجارب المجتمعية المادية، والتفاعل الاجتماعي، ومن التراكم المعرفي، وتضعها في شكل معارف فكرية، وتكون هذه المعارف الفكرية المجردة القدرة على التعميم والتطبيق في ميادين أخرى وأزمان مختلفة وأماكن مختلفة. وبما أن العقل يمثل قوة الشعورية الإنسانية، فإن المعرفة الفكرية تمثل تنظيم الأفكار بوساطة المقدرة العقلية. وتصبح

هذه المعرفة الفكرية قوية حينما تنظم في أنساق، وتعد النظرية قمة المعرفة العلمية، فهي التنظيم الممنطق للمعرفة.

والنظرية الشاملة في التنمية الاجتماعية تعطينا إطاراً نظرياً لاكتشاف المبادئ العامة لعملية التنمية في مختلف الميادين والنشاطات وفي مختلف الأماكن والأزمنة. كما تعطينا إطاراً لفهم العلاقات بين التراكمات المعرفية الناتجة عن مختلف النظم وفروع المعرفة. وإذا تتبعنا نتائجها المنطقية فهي لا تقودنا لنظرية في التنمية الاجتماعية فقط، بل تقودنا إلى نظرية معرفية موحدة. وهذا لا يوجد، حتى الآن، في كل الميادين سواء في نطاق العلوم، أو الآداب.

البحث عن نسق اجتماعي فاعل:

إن التقدم السريع في علوم الحاسوب وتقنية المعلومات واستخداماتها المتنوعة يجيء نتيجة للتقدم الدراماتيكي المثير في خطين متوازيين لكنهما ذوا علاقة متداخلة في ميادين التنمية الخاصة بقابلية سعة الشرائح السليوكونية، وتنمية نظام تشغيلي أكثر تطوراً، وإن التطور في جانب الشرائح يزيد من القوة الكامنة والمستقبلية للحاسوب، ومن تنمية القدرة العملية للتكنولوجيا، كما أن التقدم المتوازي في الجانب العلمي والمعرفة الفنية والتقنية، قد زاد بالفعل الإنتاجية الكامنة والمتوقعة، بجانب تنمية الإنجازات في المجتمع وتطورها؛ ولكن الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الكوامن يتطلب المقدرة الواعية التي تستطيع التوجيه والإسراع في عمليات التنمية الاجتماعية.

كما أن اكتشاف الطرق الحديثة في مجال الهندسة الوراثية ساعد كثيراً على تطوير وظهور عينات مطورة من الحبوب بجانب التحكم في النمو السكاني بوساطة الاكتشافات الطبية الحديثة في جانب العقاقير والوسائل، بيد أن هذه الوسائل وتلك الاكتشافات تصبح قليلة الفائدة إلا إذا امتلكنا في الوقت ذاته المعرفة وإمكانية ترقية هذه التكنولوجيا المتطورة ونشرها وتبنيها. وتاريخياً، فإن التقدم في فهمنا للعمليات الطبيعية والبيولوجية قد فات فهمنا للعمليات الاجتماعية والمجتمعية. ونتيجة لهذا فإن كثيراً من الكوامن الاجتماعية قد خلقت، وإمكانات مجتمعية قد ظهرت، ورغماً عن ذلك نجد أن المجتمع لم يتمكن بعد من امتلاك القدرة الكافية لاستخدامها في تنمية ذاتها. لهذا ينبغي أن تهدف نظرية التنمية لبناء معرفة يستطيع المجتمع من خلالها، بطريقة واعية ومؤثرة، استغلالها في تفجير طاقات التنمية الكامنة.

لماذا لم يظهر إطار عمل تنموي بعد؟

هذا سؤال طبيعي دائماً ما يبرز للعيان، فإذا اقتنعنا سلفاً بإمكان إنشاء مثل هذا الإطار، فلماذا، على الرغم من الاهتمام الموجه صوب التنمية لعدة عقود مضت، لم يبرز حتى الآن هذا الإطار المنشود؟ وللرد على السؤال نقول: إن نظرية التنمية الاجتماعية تعد محيرة نوعاً ما لعدة أسباب؛ **أولاً**: الأهمية العملية لموضوع التنمية، ولأن الاهتمام في هذا الميدان ينصب تجاه النتائج المادية في عملية التنمية، وفي الإستراتيجيات التي أثبتت فعالية؛ ففي إحراز هذه أكثر من مبادئ مجردة، أو معرفة وفكر نظري.

كما أن التقدم الاقتصادي السريع في أمريكا الشمالية ودول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، الذي تلاه إنجاز واضح وسريع في اليابان وبقية دول شرق آسيا – قد ملأ الدول والمجتمعات العالمية بالثقة في أساسيات التنمية، وهي: المال، والتكنولوجيا، والتصنع والرغبة والعزيمة، والإدارة السياسية. وإن الدروس المستفادة من الإنجازات السابقة تعطي المعرفة الضرورية للإنجازات القادمة، وتخلق الأرضية الصلبة للانطلاق القوي. بجانب أن هناك إلحاحاً تجاه الأفعال الجماعية وتوقع النتائج، أكثر من التنقيب والبحث في المعرفة النظرية. ونجد في معظم المناقشات أن التنمية ينظر إليها على أنها مجموعة من النتائج المرغوبة، والدخل العالي، ومدى أطول لمتوسط الأعمار، ونسبة أدنى لوفيات الأطفال، ومزيد من التعليم... إلخ.

ثانياً: وحديثاً، نجد أن من التأكيدات، والاهتمامات قد تحولت من جانب النتائج إلى الظروف المساعدة، والإستراتيجيات، والسياسات العامة لإنجاز هذه النتائج، السلام، والديمقراطية والحرية الاجتماعية، والمداخل المتساوية، والقوانين والمؤسسات والأسواق والبنيات التحتية والتعليم والتكنولوجيا. ولكن رغماً عن ذلك نستطيع أن نقول إن ثمة اهتماماً بالنسبة للعمليات الاجتماعية التنموية التي تحدد كيف يتشكل المجتمع وينبني، ويأخذ بزمام المبادأة وينظم.

ونلاحظ أن هناك محاولات، وإن كانت قليلة، قد عملت لتشكيل هذا الإطار. وبالإضافة إلى تلك المتغيرات التي تؤثر في الجانب الطبيعي، والبيولوجي تطفو على السطح بشكل مؤثر العمليات الاجتماعية متمثلة في التفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والتكنولوجي بجانب العوامل البيئية.

ونشير إلى أن المنظرين التنمويين ينبغي ألا يتعاملوا ويصبوا جام اهتمامهم بالنواة والذرة والجزيئات والطاقات المادية ومختلف أشكال الحياة، بل ينبغي أن يعطوا وزناً أكبر للتنوع غير المحدود وغير المحدد، وللتعقيدات الواضحة في المعتقدات الإنسانية والأفكار والاتجاهات والقيم والعادات والقوانين والمؤسسات الاجتماعية...إلخ.

ثالثاً: إن الإطار الزمني لنظرية التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يكون محدداً بزمن معين (الحاضر/ الماضي). فالتنمية الإنسانية مستمرة منذ القدم وسوف تستمر. وإن المبادئ الأساسية لنظرية التنمية ينبغي أن تكون صالحة للمجتمعات القبلية الأولى وبالقدر ذاته بالنسبة للقرية العالمية الآن وفي المستقبل. فالنظرية التنموية الاجتماعية يجب أن تكون نظرية تخدم تقدم الإنسانية خلال المكان والزمان. وإن أدوات التنمية المتمثلة في العلوم والتكنولوجيا، ورأس المال والبنيات التحتية، بجانب السياسات المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية، هي في الواقع ذات أثر فاعل في عملية التنمية. ونلاحظ أن هناك أخطاء واضحة في أسبابها ومسبباتها ومصادرها، كما أن معظم الجهود المبذولة لفهم عملية التنمية نجدها موجهة نحو الأهمية المركزية الواحدة، أو عدد محدود من تلك الأدوات آنفة الذكر. وبالأحرى تكون موجهة نحو رأس المال والأسواق ونظام الإنتاج، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، كما أن بعض الجهود تبذل لوصف المشاركة ودراستها والدور الذي يؤديه التعليم والمهارات والقوانين، والسياسات العامة والإستراتيجيات الموضوعة بجانب الأنساق الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية. بينما الشيء المنطقي والمثبت هو أن لكل من هذه الأدوات دوراً فاعلاً ومهماً يجب أن يؤديه في عملية التنمية الاجتماعية.

وعلى الرغم من وجود شواهد توضح أن كل هذه الأدوات تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية فإنه لم يوضح بعد ما الذي يحدد دور هذه الأدوات نفسها في عملية التنمية، أو العملية التي بوساطتها نستطيع الحصول على نتائج باهرة، وبالطبع محددات التنمية هذه لا يمكن أن تكون هي الأدوات في حد ذاتها، لأنها لا توجد في حالة استقلال عن المجتمع، ولفهم أساسيات التنمية ومبادئها يجب علينا أن ننظر لصانعي هذه الأدوات. فالناس هم صناع التكنولوجيا وبناة البنى التحتية، وتصاغ على أيديهم السياسات (صياغتها)، وهم من ينشئ النظم والتنظيمات والمؤسسات ويتبنون القيم لخدمة احتياجاتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم.

وعلى الرغم من الميول البشرية القوية والخاطئة في النظر إلى هذه الأدوات بوصفها محددات أساسية وأولية أكثر من كونها أدوات مبادأة إنتاجية، فإن قوة التحديد القصوى ينبغي أن تكون البشر أنفسهم، بحسبانهم هم الذين يخلقون هذه الأدوات ويستخدمونها. فللمال والتكنولوجيا، مثلاً، قوة مفيدة، فهي تشمل المقدرة على التنظيم والكفاءة، والقدرة على زيادة الإنتاج، لكنهما لا يملكان القوة الحقيقية والصفات الجوهرية للتقدم والتنمية الاجتماعية، ولا هي مصدر الطموح، أو الطاقة التي تؤدي لتقدمهما، فقانون مورس يصف التقدم في سرعة "الميكروبروسسر" بأنها لا تأتي بالقوة المادية، فهي لا تستطيع زيادة سرعتها، فالإنسان هو الذي يستطيع الوصول إلى السرعة لمزيد من إنتاج الطاقة المنتجة. إن اندفاع القيمة وتدفقها في الأسواق المالية لا نحصل عليهما بوساطة القوانين الرياضية التي تحكم نمو المال وزيادته في منأى عن القوى الإنسانية ومقدرات البشر. فالقوة الذاتية للنمو والتقدم هي في الواقع وقف على بني البشر، وموهبة طبيعية وشيء فطري في الناس.

فالكائنات العضوية الحية تجبر على النمو والنماء بوساطة ضغط ذاتي يؤمن ذلك، ويدعو إليه بشكل فطري. وهذه القوة الذاتية التي جبلت عليها الكائنات العضوية الحية تعطي بدورها الحياة والطاقة (بتكليف من الخالق) للأدوات والأنساق التي تخلقها لأداء التقدم وتنفيذ النمو والتنمية المنشودة.

والشيء المفقود هنا هو إطار نظري منظم يستطيع أن يصف ويحدد دور كل أداة مع بقية الأدوات ومع الكل الذي تعد هذه الأدوات أجزاء فيه.

وللوصول إلى مثل هذا الإطار النظري علينا أن ننقل اهتمامنا وتركيزنا من أدوات التنمية إلى من أوجد هذه الأدوات.. الإنسان بوصفه رأس مال مهماً في عملية التنمية، وأن *ننتقل من الاعتماد على دور المال والتكنولوجيا إلى دور الإنسان الذي* اخترع أشكال النقود وجاء بالتكنولوجيا واستخدمها في العمليات الإنتاجية بقصد مساعدته في زيادة الإنتاج والإنتاجية، فالنظرية يجب أن تضع الإنسان (الموارد) في المركز، وتضع بقية جوانب التنمية – بما فيها الأدوات – وتنظر إليها من منظور ضمن علاقتها بالفعل الإنساني والعقل البشري ودافعية الناس وحفزهم، كما أن مفهوم المعرفة الفكرية لعملية التنمية ينبغي أن يمكن المجتمع من تحسين الأدوات المتوافرة من أجل ترتيب التنمية الكامنة والمستقبلية.

التنمية الشاملة (التنمية كل كروي):

في البدء نرى أنه لا مندوحة من النظر إلى التنمية بوصفها نسقاً دائرياً (كل كروي)، ومن ثم نقول إن النظرية في التنمية الاجتماعية ينبغي أن تنتج إطاراً تتمحور حوله كل المعارف، والعوامل والأدوات والشروط والمؤسسات والنظم وعمليات التنمية، في صورة تكاملية أكثر من حصرها في محددات معينة، أو اختيار أولويات لمجموعة معينة من الأدوات.

مثل هذه النظرية سوف تكشف طبيعة العلاقات والعمليات التي تحكم التفاعل بالنسبة لكل هذه العناصر لتحقق النتائج التنموية المرجوة أكثر من تحديد صيغة خطية (معادلة خطية)، أو منظور مباشر مناسب. كما أنها ستساعد في استعراض كل ميادين التنمية وظواهرها من منظور متعدد ومتكامل. وتساعد أيضاً في إيجاد طرق موحدة لمعرفة الكل أكثر من الطرق المنفصلة والمنقسمة في استعراض الأجزاء كل على حدة.

وإن الميل والاتجاه الحديث لتقسيم البحث العلمي إلى أعداد متزايدة من الميادين الدراسية والبحثية المتخصصة جعل بروز منظور متكامل أمراً صعباً على الرغم من ضرورته. هذا، وقد تألم البروفيسور ستيفن تولمان كثيراً – في هذا المنحى – لغياب الإطار الفكري الواسع في الفيزياء خلال الكروت السابقة ونادى بنظرة كونية تسعى لتوحيد وتكامل الاكتشافات الخاصة بالعلوم المختلفة وتكاملها (بمعنى تكامل الكل).

وبالمقارنة، فإن الحاجة إلى الجمع والتأليف (التوليف) بين العناصر المختلفة (أي التركيب) تصبح أكبر من دراسات التنمية الاجتماعية البشرية وفهم التطور الفيزيائي والكيميائي للعالم بكل ما فيه (الكون)؛ لأننا في التنمية ينبغي ألا نجاهد فقط بأربعة أبعاد مادية في الفضاء والزمن التي تشغل بال الفيزيائي والكيميائي، ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا تكامل أبعاد الحياة والعقل بجانب المحددات الفيزيولوجية والجينية والبيولوجية، بالإضافة إلى السلوك الاجتماعي والمهارات الرسمية والقيم الثقافية والمحددات اللغوية، فضلاً عن البيانات والحقائق والمعلومات والمعتقدات والأفكار والأنساق الفكرية والآراء والنظريات والقيم الروحية والروحانية. فكلها تتفاعل وتؤثر ويتأثر بعضها ببعض، لتؤثر بدورها في عملية التنمية البشرية.

إن البحث في جانب النظرية في التنمية الاجتماعية لا يقود إلى معادلات خطية

أو لوغريثمية تستطيع بكفاءة وكفاية شرح التقدم الإنساني والتنبؤ به. فالواقع الذي نصبو لفهمه ليس من ذلك النوع، فهو ليس بخطّي أو غير متعدد الأبعاد، ولا يجمع بين العديد من الأبعاد. إنما هو يعقد، وكل متعدد الأبعاد ينمو ويتطور في عدد من العلاقات والاتجاهات المتبادلة في آن واحد.

إن تنمية المجتمع تمثل، في عقولنا، تمدداً من نقطة إلى الكل أكثر من كونها تحركاً ممتداً في خط منفرد أو خطوط متعددة من التقدم، وتعد تنمية المجتمع بمنزلة اكتشاف تدريجي وإماطة اللثام عن الكوامن في كل معقد وفي كل متكامل وفي تنظيم معيش في كائن عضوي اجتماعي حي.

من الخبرة غير الواعية إلى المعرفة الواعية:

في خاتمة المطاف تبقى نظرية التنمية الاجتماعية أمراً محيراً؛ لأن طبيعة الدراسات الاجتماعية لا شعورية ومحكومة بالناحية الجمعية التي تقود في النهاية إلى معرفة مدركة (شعورية) وواعية وحرة مبنية على الخبرة والتجريب أولاً، ومن ثم الفهم المدرك. فنحن نجرب في البدء ونفهم من بعد.

ويختلف الفهم العقلي المدرك دائماً وراء التجربة الطبيعية والسعي لاستحواذها وإدراكها. وفي اعتقادنا أن التجربة العالمية المكثفة والمركزة في الماضي (السابقة)، التي مر عليها أكثر من خمسة عقود ساعدت في بناء تجربة خصبة لتشكيل إطار فكري يجمع بين العناصر المختلفة لعملية التنمية الاجتماعية، وهذا الإطار سيسرع، بلا شك، في نقل صورة طبق الأصل من النجاحات التنموية حول العالم، ويمكن، في الوقت ذاته، من خلق تقويم ملموس وسريع حتى بالنسبة لأكثر المجتمعات تقدماً في العالم.

الملحقات الأساسية:

نقترح الملاحظات الموضحة أدناه نقطة البداية لتشكيل إطار فكري شامل، وهي:

1 - يجب أن تركز نظرية التنمية الاجتماعية على لب العملية التنموية وأسسها لا على النشاطات السطحية والنتائج ما دامت عملية نشاطات التنمية وسياساتها وإستراتيجياتها وبرامجها ونتائجها محدودة دائماً بمحتوى معين وحالات خاصة، بينما التنمية الاجتماعية في حد ذاتها تعني الاهتمام بالمحتوى الأشمل والمجالات الكامنة ولا تحد بزمن أو مجال.

2 - يجب أن تقر النظرية بإبداعات الأفراد الموروثة وبالمجتمعات التي تشكل

الأدوات والأساليب وتصوغها (تقوم بصياغتها)، وتوجه قدراتهم وطاقاتهم لبلوغ النتائج وإنجازها. ويجب أن تصور أيضاً عملية التنمية بأنها إنسانية وخلاقة أكثر من كونها نتائج لعوامل خارجية أو أدوات موضوعية ذات غرض، وتستخدم في العملية التنموية فقط التي تكون نتائجها محدودة ومحددة بسعة الأدوات المستخدمة.

وبشكل عام فإن المجتمع سيكتشف بنفسه كوامنه الخلاقة والمبدعة حينما يسعى ليعرف أن الأفراد (أعضاء المجتمع) هم مصدر هذه الكوامن الحقيقية.

إن الاهتمام بهذه الملاحظات، التي ربما يؤثر عليها أو تعتمد أو تعارض بعوامل خارجية، سيساعد في بناء إطار فكري شامل لعملية التنمية الاجتماعية التي تساعد بدورها في عملية التنمية الشاملة، هذا مع اعتبار أن المجتمع ينمي قدراته الذاتية ويسعى دائماً لتحقيق أهدافه بنفسه في المقام الأول وبمساعدة الآخرين ثانياً، فلا يمكن لأي قوة خارجية أو هيئة ما أن تصدر التنمية لمجتمع آخر. وفي هذا المنحى يقول هفمان مدير الإدارة المعروف بخطة مارشال لإنعاش الاقتصاد الأوربي، الذي أصبح أخيراً أول رئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إن المساعدة الفنية لا يمكن تصديرها ولكن يمكن استيرادها وإن طموح المجموعة يعبر عنه من خلال مبادأة الأفراد التي تمثل المحددات والقوة الدافعة لتنمية المجتمع.

التنمية مفهوماً ذاتياً:

تركز العلوم البيولوجية والطبيعية على تفاعل الأحوال والظروف المادية والطبيعية، والماديات وصولاً إلى النتائج. وإن الميل لمعاملة مفهوم التنمية الاجتماعية وعرضه بالطريقة ذاتها قد أدى إلى عدد من المعادلات الرياضية تبحث عن تعريف (وتنبؤ) بالنتائج التي تجيء لضم متغيرات خارجية مختلفة وجمعها بنسب مختلفة تحت ظروف وشروط مختلفة أيضاً. والغرض الرئيس لهذه الطريقة وهذا المدخل، هو أن التنمية الاجتماعية تحدد بوساطة الظروف والشروط الخارجية.

والغرض الذي اعتمدت عليه محاولاتنا لإيجاد نظرية اجتماعية، أو مدخل اجتماعي يرتكز على أن التنمية الاجتماعية تحدد وتقوم عن طريق البشر وجهودهم واجتهاداتهم، لا عن طريق الظروف والشروط الخارجية. فالظروف الخارجية بكل تأكيد تؤثر في عملية التنمية، ولا نستطيع إنكار ذلك البتة، فالناس قد يفعلون ويؤثرون ويستجيبون لمؤثر ما بطريقة يمكن التنبؤ بها بالنسبة لمجموعة من الظروف والشروط الخارجية المماثلة.. لكن النتائج تمثل معادلة تنموية لا يمكن

الاعتماد عليها في عملية التنبؤ استناداً إلى العوامل الخارجية. مع اعتبار أن التنمية البشرية تحدد باستجابة الناس على أساس خياراتهم.

وبحسب علمنا فإن القوة الخارجية وحدها لا تطلق العنان لعملية التنمية، وهناك عدد من الأمثلة توضح أن القوة والقوة الخارجية قد فشلت في إحداث مثل هذه التنمية كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية (الجنوبية) وفي دول أخرى كالصومال وغيرها. فالتنمية البشرية هي في واقع الأمر نشاط إنساني يجيء نتيجة لوعي وإدراك وطموح وميول وقيم. ومثلها مثل كل العمليات الإنسانية الخلاقة، فهي عملية للفهم والإدراك الذاتي ونتاج للفكر الإنساني المحلي في المقام الأول والخارجي ثانياً. فكما الحال بالنسبة للكاتب والفنان والمخرج والمحلل السياسي ورجل الأعمال في إدراكهم للاحتمالات غير المعروفة، وفي سكبهم لطاقاتهم المبدعة والخلاقة ودفعها إلى الأمام للتعبير عن دواخلهم، فإن المجتمع، عادة، يطور فهماً عما يريد عن طريق التعبير عن طاقاته المبدعة من خلال عدد من الأشكال والنماذج النشطة لنقل هذه الأفكار وتلك المفاهيم إلى الواقع الاجتماعي والمجتمعي.

والاختلاف الرئيس هنا أنه بينما نجد الفرد، أحياناً، مدركاً للفكرة التي يحاول التعبير عنها، نجد المجتمع عادة، ولكن ليس دائماً، غير مدرك للفكرة والدافع الذي يحركه لخلق نوع من الطاقات والإمكانات الكامنة وراء هذه الفكرة. والمجتمع في واقع الأمر كائن عضوي حي لا شعوري يكافح من أجل البقاء والعيش. وهو ينمو ويكبر ويزدهر ويتراجع، وأعضاء هذا المجتمع يعبرون عن نواياهم بوعي من خلال أقوالهم وأفعالهم، وهي حقيقة تمثل تعبيراً سطحياً لا شعورياً عميقاً يقود المجتمع في مستواه الأكبر (ماكرو) في حرية ومن غير قيود.

إن وعي الجمع العضوي ومشاعره (الجماعة العضوية) الحقيقية لا يشمل مجموع الأجزاء الفردية فقط لكنه يكتسب شخصيته وصفاته منها أيضاً؛ لهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتص أعداد المهاجرين إليها وتحتفظ في الوقت ذاته بسماتها القومية.

دور الفرد (أثره):

لا يمتلك المجتمع وسائل مباشرة لإعطاء تعبير واع ومدرك لطموحات الجمع غير الشعورية. وهذا الدور الضروري والحيوي المهم يقوم به أفراد من ذوي الوعي والإدراك والرؤية الثاقبة والخيال الخصب، وبوساطة القادة السياسيين المحنكين،

والمنظمين والفنانين والقادة الروحانيين الملهمين الذين يعبرون عن طموح الجمع، وحينما لا تعبر تطلعاتهم وأفعال القادة لا تعكس رغبات الجمع، فإنها ترفض ويتجاهلها الناس. وحينما تصادف هوى الناس وتطلع الجمع تعزز وتحاكي وتدعم وتزيد بشكل منظم. ويبدو هذا ظاهراً في زمن الحروب والثورات الاجتماعية والصراعات المحلية والاضطرابات العامة. إن قدامى المحاربين في الهند، مثلاً، دافعوا بوعي عن أهداف الحرية والاستقلال قبل أن يشعر عامة الناس ويطمحوا إليها. فقد ظل القادة الهنود لعقود يحثون الشعب على طلب الحرية والاستقلال وحينما فهم الشعب وأدرك واستوعب هذه الفكرة، لم يعد في مقدور الأجانب (الاستعمار البريطاني) فرض مشيئتهم على الشعب الهندي.

عملية خلق القيم:

في أثناء اجتماع الأكاديمية العالمية للآداب والعلوم بشأن نظرية التنمية في واشنطن (DC) في مايو 1999م، كان هناك توافق عريض، وقبول عام من قبل المشاركين بأن نشأة القيم وتشكيلها يشكل جانباً حرجاً في عملية التنمية. وفي هذه الدراسة نحاول أن نعيد اختبار مفهوم عملية التنمية بوصفها عملية لتشكيل القيم. فإذا كان الفعل المادي هو الأكثر وضوحاً لمبادآت الإنسان، فإن نشأة القيم وتشكيلها يمثل الجانب غير الواضح، وغير المرئي، والغامض إلى حد ما ولكن رغماً عن ذلك فإن الوجود الإنساني يحدد بشكل قوي طبيعة القيم. فالمهارات الجسمانية، والاتجاهات الحيوية والأساسية، والأفكار العقلانية والقيم تمثل التنظيمات الداخلية الرئيسة التي توجه النشاط وتخلق الطاقة وتحدد سير الفرد ومجالات التنمية الاجتماعية.

إن عمليات الخلق والإبداع البشرية تطلق عنان القوة الإنسانية وتلجمها في الوقت ذاته وتحولها إلى نتائج ملموسة. فعملية بناء المهارة وإنشائها (المهارات) تتضمن اكتساب الفرد مقدرة التحكم في قواه الجسمانية والعصبية بالقدر الذي يمكننا من توجيه حركاتنا الجسدية بصورة منظمة. وبغياب هذه المهارات يصبح الحراك الجسدي ثقيلاً وغير رشيق، وغير منتج كمثل الطفل الذي يترنح (ويتأتى) ويتعثر في محاولات المشي. والشيء الملاحظ أن البشر يكتسبون سلوكهم الاجتماعي بأساليب وصور متشابهة أو مشابهة لذلك. وهنا، وبعيداً عن المهارات الفيزيقية المطلوبة لعملية الاتصال والتواصل والتفاعل بين الناس، فإن الاتجاهات والميول الأساسية والحيوية أمر مهم للغاية. فكل سلوك اجتماعي لا يعبر عن الحركة فقط، بل يعبر في الوقت نفسه عن ميول الشخص واتجاهاته. فاكتساب

السلوك الاجتماعي يتطلب امتلاك مقدرة الضغط على نشاطنا وطاقاتنا والنواحي السيكولوجية وتحويلها إلى صورة مقبولة من السلوك. فبتغيير الاتجاهات والميول يتغير السلوك والنجاحات التنموية للمجتمعات الحديثة تبنى على الاتجاهات والميول الملموسة والمتمثلة في القناعة والثقة من الحكومات، والثقة في الآخرين بجانب التعاون والصبر، ودون ذلك تصبح نقودنا مجرد ورق لا قيمة له، وتتوقف مؤسساتنا، دون شك، عن الأداء المنتج والنشاط الفعال، والعملية ذاتها نجدها في المستوى الفكري والعقلي، فالنشاط العقلي يتدفق دائماً وطبيعياً في شكل أفكار وفي اتجاهات كثيرة ومختلفة دون أي بناء لاحتواء هذه الاتجاهات أو تنظيمها. كما أن اكتساب المعرفة يشكل إطاراً تنظيمياً للتعليم وتطبيق ما نتعلمه.

وفي الجانب الآخر نجد القيم الإنسانية تتشكل بعملية مشابهة وتعمل بطريقة متشابهة لاكتساب المعرفة. وعلى الرغم من أن مصطلح القيم الإنسانية يستخدم عادة بالرجوع إلى الجوانب والمبادئ الثقافية والأخلاقية، فإننا نجد القيم تبدو في أشكال كثيرة ونماذج شتى. فعلى سبيل المثال نجدها في الجانب المادي (كالنظافة، والدقة في المواعيد... إلخ)، وفي الجانب التنظيمي (كالاتصال، والتنسيق)، وفي الجانب السيكولوجي (الكرم، الشجاعة... إلخ)، وفي الجانب الفكري والعقلي (الموضوعية، الإخلاص) وفي الجانب الروحي (الحب، وإنكار الذات.. والتوافق).

وبشكل عام نقول إن القيم عبارة عن مبادئ مركزية منظمة، أو أفكار تحكم وتحدد السلوك الإنساني، بخلاف المهارات والاتجاهات التي قد تكون محددة بنشاط فيزيقي معين، أو محتوى اجتماعي معروف أو قيم تبدو شاملة وجامعة عند تطبيقها. والقيم بين هذا وذاك نعبر عنها في كل أفعالنا وأفكارنا، ونستطيع أن نصف القيم بأنها تمثل لب المعرفة المكتسبة عن طريق الطبيعة الإنسانية من الخبرات الماضية بعد ترشيحها وتنقيتها من حالتها المحلية ومحتواها المحدد لنستخلص أساس الحكمة الحياتية التي نحصل عليها من تلك الخبرات. فالقيم توجه أفكارنا وعواطفنا ومشاعرنا الداخلية وخياراتنا وأفعالنا.

وفي هذا الجانب نرى قروناً من الخبرات محصت ورشحت بوساطة المجتمعات لتصبح مبادئ ضرورية في الحياة العامة. والقيم من مثل العمل الصعب المتواصل والكد الشديد، وروح المسؤولية والتكامل في العلاقات الإنسانية والصبر واحترام الغير ليست أفكاراً نبيلة ومثالية فقط بل هي مبادئ برجماتية للنجاح والفلاح

والإنجاز وتحقيق الغايات المنشودة والأهداف المرسومة التي عرفها المجتمع وتعلمها، وانتقلت عبر الأجيال، وأضحت تمثل أساساً نفسياً لمزيد من التقدم.

وقيم المجتمع تعد من الجوانب المجتمعية المهمة لأفراد المجتمع للاهتمام بما يودون تحقيقه، والاهتمام بالمكانة التي يتطلعون ويتوقون إليها. فالقيم في الواقع موجودة في دواخلنا، وهي شيء كامل بذاته (وقد لا تدركها الحواس). وتشكل نتيجة لعمليات طويلة. ونكاد نكون دائماً نعي دورها المركزي في التنمية. فالقيم الاجتماعية تكون البنيات التحتية التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية، وبهذا نستطيع أن نقول إن القيم هي النتاج النهائي للتنمية في الماضي والمحدد الأساسي لسيرها في المستقبل.

محددات التنمية:

توصف التنمية الاجتماعية بأنها إطلاق لعنان الطاقات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته من خلال تنظيمات اجتماعية معقدة لتعزيز القدرات والقابليات للتنمية وللوصول إلى نجاحات ونتائج كبيرة في تحقيق الأهداف. هذا، وتعتمد عملية التنمية الاجتماعية على آليات لتوجيه وانسياب القدرات الجماعية للمجتمع في أشكال جديدة أكثر إنتاجية، وفي هذا المنحى نستطيع أن نتعرف أربعة مستويات متميزة (أو أربع مرجعيات) تخدم هذا النشاط، وهي: الطموح الاجتماعي، السلطة الحكومية، البناء الاجتماعي الثقافي، والمعرفة الاجتماعية الثقافية، والمعرفة الاجتماعية في شكل العلوم والتكنولوجيا والمهارات الإنتاجية.

الطموحات الاجتماعية:

اقتصادياً تحدث التنمية حينما ترتفع الإنتاجية، وحينما يتمكن الناس من زيادة إنتاجهم والرقي والارتقاء بقدراتهم الإنتاجية ودافعيتهم للعمل، وحينما يرتفع دخل الفرد وتزداد قدرته الاستهلاكية. ولحدوث هذا لا مندوحة من تحفيز الأفراد ودفعهم لاكتساب مهارات جديدة وتعلم مهن جديدة أيضاً، والتكيف مع عمليات عمل جديدة، وتبني تكنولوجيا جديدة وتغيرات أخرى مرغوب فيها، والمعروف أن القوة (الدافعية) الدافعة خلف كل هذا هي الناحية السيكولوجية، وعموماً فإن مستوى الطاقة والقوة للمجتمع يوجه عن طريق طموحات الضمير الجمعي.

ونشير إلى أن التوقعات ترتفع حينما يتوافر الأمن المادي والطبيعي، وحينما تتحقق الاحتياجات المادية للأفراد، وحينما يختفي التوجس والخوف، أو حينما

يختفي النفي والإبعاد الاجتماعي، وحينما تتوافر وتحمى الحقوق بشكل ديمقراطي وتصان، وحينما تساعد التكنولوجيا في زيادة الإنتاج بالمجتمع، وحينما يسمو التعلم والتعليم ويزدهر ويهذب الاتجاهات والميول ويرتفع الوعي الاجتماعي، وحينما تتاح المعلومات للأفراد وينداح التحضر ويسمح بإحراز النجاحات المرجوة.. عندها تسمو التوقعات وترتقي وتظهر في مسرح الواقع.

ودون الارتقاء بالطموحات والتوقعات لن يقوم المجتمع بالجهود المطلوبة، ولن يتحمل المخاطر لاكتساب الأشكال الجديدة من السلوك وصولاً لنتائج كبيرة. فالدافعية السيكولوجية تعد الأساس تتبعها الجوانب الميكانيكية والتكنولوجية والعمليات التنظيمية (أي من المرتبة الثانية). ونلاحظ أن بعض الأشكال الاقتصادية التحليلية تعني إظهار هذه الجوانب الثانوية والميل إليها بوصفها قوة دافعة ومحركة مع إغفال المحددات الضرورية لعملية الطموح الاجتماعي.

وفي مسيرة التنمية الاجتماعية يحرك المجتمع عادة عن طريق مجموعة من الدوافع والحوافز النفسية المختلفة، وعن طريق البحث والسعي من أجل البقاء وحفظ الذات وصيانتها، وعن طريق الحث لامتلاك الأرض، والسعي لاكتساب المكانة الاجتماعية، والقوة، والاهتمام بالحصول على الثروة. فالثروة التي ترتقي بالتوقعات (كالبترول مثلاً) تمثل دافعاً قوياً وجديداً لعملية التنمية، كما هو الحال في السودان، بعد استخراج البترول.

سلطة الدولة:

بقدر الطموحات الاجتماعية، فإن سلطة الدولة تمتلك القدرة على توجيه الطاقات الاجتماعية عن طريق آلية القانون، والسياسات العامة، والإجراءات الإدارية، ووسائل الضغط، والثواب والعقاب. هذا بجانب وجود تسلسل هرمي تستطيع من خلاله الحكومة أن تؤثر في عملية التنمية. كما أن الحكم دائماً يكون في شكل مركزي من خلال التنظيم الحكومي، وبسلطة واضحة ذات دلالة تحجم الحرية وتمنع ممارسة النشاطات غير المرغوب فيها، وفي الوقت ذاته نجدها مقرونة بطاقة محددة وقدرة محدودة لترقية التنمية الاجتماعية.

إن الحكومات الحديثة ذات النفوذ والسلطة الرسمية استطاعت أن تزيد من سلطتها بالضبط والضغط عن طريق تنمية وتطوير لتنظيمات وآليات معقدة تؤدي إلى النمو والتقدم، كما نجد أن الأشكال في الديمقراطية ساعدت على تعزيز القدرات

التنموية للمجتمع بما أفرزته من لوائح وقوانين مقبولة لدى المواطنين؛ لأنها وجدت مطمعاً في نفوسهم، وفي الوقت ذاته استطاعت هذه المجتمعات ترقية الفرد وتنمية طموحاته من حيث الفكر، والمقدرات والمهارات والمبادأة.

وهنا يشير الشاعر نوبل والاقتصادي Amartya إلى أن البلاد الديمقراطية التي تتمتع بحرية الصحافة، واستقلالية القضاء لا تعاني المجاعات (في القرن العشرين تحديداً).

السلطة الاجتماعية والثقافية:

تمارس الحكومات السلطة على المواطنين عادة من خلال القانون والسلطة الإدارية الفاعلة، وأحياناً عن طريق الجبر والإلزام. والمجتمعات في الغالب تمارس سلطة رقابية تتبعية وإقناعية على أفرادها من خلال الأفكار والعادات والقيم. فالمجتمعات المختلفة تنمو وتنمى بدرجات ومعدلات مختلفة تحت أشكال متشابهة من الحكومات نتيجة للاختلافات المجتمعية وثقافة السلطة في المجتمعات المختلفة. ونجد أن المجتمعات الحديثة تتمتع بحرية أكبر وتسامح أكثر مما كانت عليه في القرون الماضية، ورغماً عن هذا، فهي تمارس قوة ونفوذاً تجاه أفرادها، غير أن شكل القوة والنفوذ قد تغير نوعاً ما عن سابقه. فقوة السلطة المجتمعية الآن تبدو في صورة رأس الحربة من عملية المبادأة أكثر من كونها معوقاً، فمبادأة المزارعين في قرية ما لحفر بئر ارتوازي تمثل حافزاً للقرى المجاورة لتحذو حذوها حتى تكون في مستوى الإنجاز.

ويساعد انتشار التعليم في تعزيز هذا الأمر؛ فبجانب المعرفة العملية والعلمية التي يفرزها العلم والتعلم، نجد أن التعليم الحديث يعزز في نفوس الأفراد احترام الذات وتقديرها، ويقترح الشعور بالحقوق الاجتماعية التي تدفع الأفراد للبحث والمحافظة على المكانة في المجتمع.

ضرورة المعرفة (Know-how):

ونقصد بالمعرفة هنا مدى القدرة والقابلية على الاستيعاب، التي تحدد طاقات الأفراد وتوجه نشاطاتهم لتحقيق نتائج غزيرة. وأهم شيء هنا المعرفة العلمية، والتكنولوجيا والمهارات، وتبدو هذه الأشياء مختلفة في الطبيعة وفي الفعل، من حيث الطموح الاجتماعي، والحكومة والسلطة الاجتماعية. لكن سماتها من حيث تأثيرها في عملية التنمية تبدو متشابهة. وتوجهنا هذه السمات نحو تنظيمات

مقتدرة من الناحية الفكرية، والاجتماعية والقوة والطاقة المادية، وكل واحدة من هذه تحمل في أحشائها سلطة متأصلة ولازمة. وفي الوقت ذاته تعرض نظماً معينة في التعبير عن النشاطات الاجتماعية.

كما أن تبني مستوى عال من التكنولوجيا والنواحي التقنية يتطلب تنظيماً كبيراً ومقتدراً. ودون ذلك يكون لا معنى لاستخدام التقنية والتكنولوجيا العالية. ونلاحظ الآن أن الإنترنت يعد من الأمثلة التكنولوجية التي ترسخ وترقي وتدعم التجارة العالمية والبينية والشخصية، لكنها تحتاج لأجهزة ومعرفة ضرورية (Know-how).

دوافع التنمية:

المجتمعات في كل بقاع العالم مهمومة الآن بإحراز النتائج المادية لتنميتها (تنمية المجتمعات). وحري بنا أن نشير إلى أن عملية التنمية، في حد ذاتها، لا تبدو مدفوعة بدوافع وحوافز مادية، على الرغم من أن تلك الحوافز تمثل الحد الأعلى والأسمى في الضمير والوعي الاجتماعي في وقتنا هذا. وحتى في حالة أن الاحتياجات المادية والرغبات قد شارفت على الإشباع، فإن هذا لا يعني أن نبطئ (الإبطاء) في سرعة (ورزم) التنمية، بل العكس، فإن الدافعية التي قادت إلى عملية الإشباع والتشبع والارتواء تزداد عبر العقود والسنوات لمزيد من الإشباع والإنتاج، وهذا الأمر يعطي عملية التنمية الاستمرارية والاندفاع المطلوبين.

وفي بحثنا عن الدوافع الأساسية التي تقود عملية التنمية، ينبغي أن ننظر وراء الجوانب المادية التي تستحوذ على الفكر الذي يعد من أهم سمات التنمية. وبينما يصعب الاعتماد على المستوى الاجتماعي في عملية الدافعية، نجد ذلك يبدو واضحاً على مستوى الفرد، حيث نجد أن الأمن الشخصي والراحة النفسية (الصحة النفسية) في غاية الأهمية. فهما يعدان من أهم الدوافع لعمل الفرد وكده وطموحه. فعندما تشبع هذه الاحتياجات يتطلع الفرد إلى مزيد من الامتيازات الاجتماعية والنفوذ، ويزداد عنده نبض العقول والمعرفة وحب الاستطلاع والعطش المستمر للفهم وحب الإنجاز والرغبة في الخلق والإبداع وتجذبه الأشياء المعقدة وغزارة الخبرة والطلب الذي لا يقاوم في الاستمتاع بالولوج في هذه النشاطات.

فعملية التنمية، حتى في محدوديتها، لا تعتمد ولا تقاد بالحوافز المادية ولا تحسب بالإنجازات فقط. فالأهداف التي تنشدها المجتمعات والأفراد وتسعى إليها

تحدد بنجاحات الأفراد والمجتمعات وبقيمهم. ففي قمة الحاجات تجيء الحياة الكريمة والأمن والرضاء والصحة النفسية أولويات، ومن ثم الحاجات الحيوية والأساسية والحاجات العقلية. وبالنسبة لرفاهية المجتمع وازدهاره تبدو حيوية الحث على القوة. والمخاطرة والإثارة والمتعة وتبادل الخبرات والتعبير عن الذات من أقوى المحددات وأهمها يجيء بعد ذلك ضرورة الحث على المعرفة وحب الاستطلاع والخلق والإبداع والخيال، ثم الطموح في المعرفة الروحانية والإدراك الروحاني.

إن مفهوم التنمية يحمل في طياته وجنباته مضامين مهمة لمستقبل البشرية بجانب صورة التقدم وتوقعاته لمستقبل الزمان. فهو يخبرنا بأنه ليست هناك حدود ملازمة ومتأصلة بالنسبة لسرعة التنمية ومداها بخلاف تلك التي نفرضها من خلال فكرنا ومعارفنا وطموحاتنا. فإذا غيرنا وجهات نظرنا فإن صفات عملية التنمية وسماتها يمكن أن تتحول من البطء والمحاولة والخطأ والعملية اللاشعورية التي نعرفها من قبل، إلى السرعة المنشودة وإلى عملية القفز المحسوبة والمؤكدة من ارتفاع إلى آخر أكثر ارتفاعاً.

تتضمن عملية التنمية الاجتماعية في الغالب توتراً ظاهراً بين قطبي وجودها الفرد والجمع. والكفاح الجمعي لتأكيد صيانة التنمية الاجتماعية وإدامتها وتنميتها يتمثل في تحضير الأفراد وإجبارهم على التزام تقاليدها، وقوانينها وقيمها واستنهاض قواهم وإمكاناتهم وجهودهم للدفاع عن المجتمع ودعمه. وفي الوقت ذاته فإن الأفراد يكافحون لتأكيد وجودهم ومعيشتهم وحياتهم وللحفاظ - حينما يكون ذلك ممكناً - والارتقاء بمكانتهم الاجتماعية ووضعهم المادي، ومن أجل راحتهم الشخصية واستمتاعهم بالحياة.

ولفترة طويلة - كما يخبرنا التاريخ - نجد أن الجمع يصر على طاعة أفراده وخضوعهم وإذعانهم لتأييد عملية التنمية ومناصرتها، وحرية الممارسة والاختيار لفئة محدودة من أفراد المجتمع الذين يمثلون الصفوة الحاكمة. ويبلغ هذا الاتجاه ذروته في الدول التي تحكم بوساطة الملكية المقدسة والحكم الشمولي. وما هو ملاحظ أن التقدم الإنساني قد تحرك بعيداً (خلال القرون الخمسة الماضية) عن قطب السلطة الجمعية المتطرفة والسيادة المطلقة. فقد اكتشفت قاعدة جديدة للتقدم تقول: «ينبغي أن يشجع المجتمع ويحفز للتنمية الذاتية وللتقدم، وبذلك يستطيع الجمع أن يصل إلى قمة التنمية من خلال أفراده».

إن ترجمة هذه القاعدة على أرض الواقع أخذت عدة قرون، وما زالت، ورغماً عن ذلك فإن إدراكها ما زال جزئياً. ولكن هذا الاتجاه قد انعكس جلياً في الحركة المستمرة تجاه الديمقراطية، والتعليم الشامل وحقوق الإنسان ووجود الفرص المناسبة، والإمكانات الاجتماعية، وقد وجد المجتمع أن إتاحة الفرص للاختيار الإنساني لأفراده يمثل الوسيلة الفعالة للمعرفة ولإطلاق العنان للطاقة البشرية وللخلق والإبداع وللمبادأة للتنمية الجماعية الشاملة. والقرار الجماعي لمساندة اختيار الفرد وتعزيزه ينبغي أن يكون الخطوة الأولى وليس بأي حال الخطوة الأخيرة في عملية التنمية البشرية. وهذه المساندة ستضمن للفرد ممارسة حق الاختيار بكل وعي وحكمة. وفي الواقع أن حرية الاختيار تعد سمة من سمات القرنين العشرين والحادي والعشرين باعتبارهما قرني «الرجل العام». ويمكن اعتبارهما أيضاً القرنين اللذين وجد فيهما الفرد القدرة على الدفاع عن أفكاره، واتجاهاته، وقيمه، وسمو طموحاته في ضوء الجزاء ورضا الجمع.

والمجتمع قد يقبل ممارسات الأفراد الخلاقة في حرية الاختيار، ولكن ينبغي أن يكون لأغلبية الأفراد حافز قوي لتأكيد وجهات النظر والتوقعات الجمعية والاعتماد على الجمع والمجموعة محدداً رئيساً. وهناك دعوة قوية لهذا الاتجاه الذي يؤكد الدور الاجتماعي والتوافق مع المجتمع والانسجام مع الجمع والاتفاق العام حتى في الجوانب العلمية. فالمكانة الاجتماعية للشخص والنفوذ تعد محددات قوية لاستجابة المجتمع المحلي العلمي أكثر من الناحية الموضوعية، أو العقلانية بالنسبة لوجهات النظر والرأي المطروح؛ فصاحب المكانة الاجتماعية يتمتع باهتمام خاص عندما يطرح آراءه العلمية. ونستطيع أن نتصور المستقبل الذي يتطور فيه المجتمع لما يمكن تسميته بالمرحلة الثانية بالنسبة للاختيار الإنساني (حق اختيار الفرد). في هذا المجتمع يسود الرأي القائل: إن الفرد هو المحدد الرئيس والمدرك الأساسي لمستقبله. هذا الرأي سوف يقود ويكون وينشئ مجتمع الأفراد الحقيقي الصادق الذي يصل بأفراده إلى المثاليات المنشودة وعاداتهم وقيمهم المطلوبة لتنمية المجتمع بجانب اكتشاف كوامنهم الفطرية والتعبير عنها بعيداً عن النظر إلى الجمع باستمرار باعتباره الموجه النموذجي والمساند الوحيد والمؤيد للتنمية.

ونستطيع أن نتصور هذه المرحلة، وهي تتشكل عن طريق مزيد من التعزيز في مستوى النشاط والمبادأة، والتحديث والخلق والابتكار وحرية التعبير كل هذا بجانب التقدم الملموس والمحسوس للمجتمع بكلياته، وفي كل الميادين التي

يختارها المجتمع المعني. وهنا يصح لنا أن نقول إنه مجتمع رواد.. الطرق فيه ممهدة للانطلاق والتقدم. ولا يعني النجاح في هذا الوجه (Phase) وهذه المرحلة التقليل من التوتر المتوقع بين الفرد والجمع. فهذه المرحلة قد تعمق الأزمة لدرجة تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي بالقدر ذاته الذي أصبحت فيه الحرية الاجتماعية والاقتصادية في الغرب تهدد النظام الاجتماعي للزواج في تلك البلدان. ويصبح المجتمع بذلك وعندئذ مجتمعاً للمتمردين والثائرين على مكانة الجمع والمجتمع ووجهات نظره.

وللتوفيق بين الفردية والجمع (الفرد والمجتمع) نرى أنه لا مندوحة من ابتكار أو تصور مرحلة أبعد للتنمية يكون المجتمع فيها أكثر استقراراً من خلال الفهم الواعي وتوافق أعضاء المجتمع أكثر من أن يكون ذلك من خلال سلطة الجمع، أو القيود الخارجية المفروضة على الفرد وعلى تأكيد ذاته. في هذه الحالة فإن الفرد سيتقدم من وراء ومن خلال اكتشافه لتفرده وقدراته الداخلية، وسيكتشف الحقيقة التكاملية التي مؤداها أن الفرد ما هو إلا جزء من المجتمع وتعبير صادق للمجتمع وللجمع، وأنه يستطيع أن يحرز إنجازاً واعداً عن طريق الاكتشاف والارتباط الإيجابي بالجوانب الأخرى، وعن طريق التعبير عن الذات الذي يعد جزءاً من المؤسسة الاجتماعية والبناء الاجتماعي.

وإن حدث هذا التناغم المرغوب فيه من قبل المجتمع وأعضائه فإننا سنشهد دون أدنى شك انتقال المجتمع من مجتمع غير تحالفي إلى مجتمع متحالف. والمرحلة التي لا نشعر فيها بتحالف بين الجمع والفرد هي تلك التي تكون فيها الذاتية غير نامية وغير واضحة، ويكون فيها اختيار الفرد محظوراً ومحفوفاً بالمخاطر وغير مسموح به، في حين تتمتع قلة بحرية الاختيار، وهي المرحلة التي يفرض فيها الجمع قيمه على الفرد أياً كان شكلها دون إعطائه حق الاختيار. وتكون هذه مرحلة غير مميزة ولا تساعد على سرعة التنمية. وبتقادم الزمن يصل الجمع البشري تدريجياً إلى ضرورة الاعتراف بحق الفرد في النمو والتنمية الذاتية وفي التعبير عن ذاته وفي حق الاختيار ما دام عضواً في المجتمع وأداة فاعلة من أدوات التنمية فيه، عندها سيدرك الجمع قيمة حق الاختيار للفرد باعتباره قوة مؤثرة في المجتمع وفي عملية التنمية ذاتها.

وهذه هي المرحلة التي تشجع فيها الفردية الرشيدة، على الرغم من أن أغلبية الناس تعتمد، من الناحية النفسية، على الجمع بوصفه محدداً رئيساً وقوة دافعة

لتنميتهم، وهم في ذلك وعندئذ يعملون في توحد مع توقعاته، وفي هذه المرحلة يكتشف أفراد المجتمع مصدر الطاقة والقوة الخلاقة، والكوامن غير المحدودة وغير المحددة بدواخلهم، ويسعون وراء هذه المصادر الكامنة لإحراز مزيد من التنمية والنماء والتطور في كل الميادين التي يطرقونها ويلاحقونها، حينئذ يدرك الفرد قيمته وفضل حرية اختيار الفرد. وحري بنا أن نوضح أن الصراع بين الفرد والجمع ربما يظهر على الرغم من بلوغ هذه المرحلة، وقد يزداد.

وقد تجيء مرحلة يكتشف فيها الأفراد أنهم ليسوا إلا تعبيراً فردياً للجمع، وأن وجودهم مرهون بإعارتهم لنشاطهم وطاقاتهم للجمع من أجل بلوغ طموحاته. والفرد المتطور يؤكد، بكل وعي، قيم الجمع بالقدر ذاته الذي يؤكد به قيمه. وهذه الإنجازات تحدد مرحلة أخرى متقدمة في التنمية الاجتماعية للجمع. وهي قد تعد وتهيئ لإمكانية التنمية الروحية والدينية (اللامادية) للمجتمعات المحلية الإنسانية المرتكزة على حقيقة حرية الدين وحرية العقيدة الذاتية.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نلخص أهم أساسيات التنمية الاجتماعية فيما يأتي:

- تعرف التنمية الاجتماعية في محتواها العريض بأنها حركة المجتمع الموجهة إلى أعلى – أي من أقل المستويات إلى أكبر المستويات بالنسبة للنشاط والطاقة والكفاءة والنوعية والإنتاجية والتعقيد والخلق والإنجاز والابتكار. وينتج عن تنمية الأفراد والمجتمعات زيادة في مستوى حرية الاختيار وزيادة السعة والقدرة لإنجاز الخيارات المتاحة عن طريق قدرات الأفراد والمجتمعات ومبادراتهم.

- إن النمو والتنمية عادة يسيران معاً في تتابع وتناغم، لكنهما ظاهرتان مختلفتان من حيث الموضوع والقانون. فالنمو ينطوي على تمدد أفقي وكمي، وتنوع وجودي لأنواع وأشكال النشاطات المتنوعة المتكاثرة، وتتضمن التنمية رفعاً للقدرات وتعزيزاً رأسياً أو كيفياً ونوعياً لمستوى التنظيمات.

- التنمية الاجتماعية تدفع عن طريق الطموح اللاشعوري، أو تحدث نتيجة لإرادة المجتمع ورغبته في التقدم، فالإرادة الاجتماعية تسعى لإنجاز تقدمي في جانب أولويات الحاجات في شكلها الهرمي. وتسعى التنمية أيضاً لتأمين الحدود والقانون والنظام، والاكتفاء الذاتي في المأكل والمسكن. كما تسعى للتنظيم من أجل السلام والرفاهية والرخاء والازدهار. وتسعى لتطور الفنون واكتساب المعرفة.

– تحدث تنمية المجتمع في الميادين التي تكون فيها إرادة الجمع ورغبته قوية وبشكل كفوء فقط، وهي تسعى للتعبير عن ذلك. كما أن إستراتيجيات التنمية تكون أكثر تأثيراً وفعالية حينما تركز في المساحات التي تكون فيها الإرادة الاجتماعية ناضجة والإرادة الناضجة تمدنا بأساليب ممتازة لإيقاظ القوة والقوى والطاقة الاجتماعية للتعبير عن ذاتها.

– إن تنمية الجمع لا شعورية.. تبدأ بخبرة مادية (وفيزيقية) تقود في النهاية إلى فهم وإدراك شعوري متكامل لعملية التنمية، والتنمية الشعورية تبنى على إدراك للعملية الاجتماعية التي تزيد وتسرع من إيقاع التنمية وتقلل الأخطاء واللاتوازن.

– المجتمع ميدان للعلاقات المنظمة والتفاعل الواعي بين الأفراد. وهناك جزء يسير من النشاط الإنساني منظم لخدمة ومصلحة المجتمع. ونجد القليل من كوامن التنمية تستهدف في مجال التكنولوجيا والمعرفة، والمعلومات والمهارات والأنساق الأخرى.

– في الواقع يمتلك كل مجتمع مخزوناً من الإمكانات البشرية الكامنة مشبعة ومستقرة في أساسها المنظم ومؤسساتها الثابتة، وفي قيمها الثقافية وأمنها الطبيعي وفي معتقداتها وبنائها السياسي. وعند مراحل الانتقال والأزمات، والأوقات المناسبة تنساب هذه الطاقات، ويعبر عنها عن طريق الأفعال، وإن السياسات والإستراتيجيات والبرامج تدق على باب الطاقات الكامنة وتحولها إلى نشاطات بناءة تستطيع أن تحرك كل الأمة للتقدم والحركة إلى الأمام وإلى النماء والتنمية.

– إن الفعل هو الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، وإن نمو أكثر من موقف معقد ونشاطات إنتاجية تنسج معاً من قبل الأفراد لتشكيل أنساق وتنظيمات ومؤسسات وقيم ثقافية تؤلف كلها نسيج التنظيم الاجتماعي.

– إن الطبيعة الجوهرية والأساسية لعملية التنمية هي التنمية المتقدمة والتقدمية للتنظيمات والنظم الاجتماعية التي توجه طاقات المجتمع ونشاطاته إلى أعلى مستويات الإنجاز. فالمجتمع ينمو عن طريق تنظيم كل المعارف والطاقات البشرية، والمصادر المادية والتخلص من كل ما يعوق عملية التنمية وتحقيق طموحات المجتمع.

– إن عملية تشكيل التنظيم تتحقق في وقت واحد وعلى عدة مستويات، منها تنظيم السلام والأمن في المجتمع، وتنظيم النشاطات الطبيعية والبنية التحتية، وتنظيم العمليات المنتجة من خلال استخدام المهارات والتكنولوجيا في الزراعة والصناعة والخدمات، وتنظيم العمليات الاجتماعية التي نطلق عليها الأنساق

والقوانين والنظم والمؤسسات الإدارية ونظم المعلومات، وتنظيم المعرفة من خلال التربية والتعليم والعلوم، وتنظيم القيم الاجتماعية والثقافية السامية وقنوات الطاقة الإنسانية من خلال أشكال التعبير السامية.

– كل من هذه المستويات التنظيمية تسمح بقيام تنمية غير محدودة. وكل هذه المستويات التنظيمية تعتمد على التنظيمات الأخرى والتفاعل معها والارتقاء بأي من هذه التنظيمات إلى أي مستوى يزيد من استخدام الموارد والفرص المتاحة ويسرع من عملية التنمية.

– التنمية تحتاج إلى استثمار ضخم للطاقة والإمكانات لكسر نماذج السلوك الاجتماعية القديمة والاستبدال بها نماذج أخرى جديدة ومواكبة. والتنمية تزدهر وتأخذ طريقها إلى أرض الواقع حينما تتراكم الطاقات الاجتماعية زائدة وتخلق المستوى المطلوب للنشاط الحالي والعمل المطلوب القيام به.

– إن التعبير عن الطاقات الزائدة من خلال صياغة النشاط الموجودة فعلاً قد ينتج عنه زيادة ونمو في شكل تمدد كمي للمجتمع في مستوى التنظيم القائم. وإن تحويل الطاقة الفائضة إلى صيغ وأشكال أكثر تعقيداً ونشاطات منظمة تقود إلى هذا التعزيز الكيفي الذي يحدث عادة في النشاطات غير المنظمة في المجتمع.

– إن معدل التنمية ومداها يحددان عن طريق الاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تضبط تدفق الطاقات الاجتماعية. وعندما تكون الاتجاهات غير مسببة وغير مؤدية إلى أداء جيد، فإن إستراتيجيات التنمية لن تؤتي أكلها. وهنا ينبغي التأكيد على الإستراتيجيات التي تحدث تغييراً إيجابياً (مطلوباً) في الاتجاهات الاجتماعية.. على سبيل المثال في التربية والتعليم العام، وتشجيع الطلائع والرواد الناضجين القادرين على استكشاف الطرق وتمهيدها.

– تتقدم التنمية بخطوات حثيثة في المساحات التي يكون فيها المجتمع ملماً ومدركاً للتحديات والفرص المناسبة والمناسبات الواعدة مع وجود الإرادة والرغبة في الاستجابة لها. وكلما زاد مستوى الإدراك والوعي المجتمعي، زادت سرعة إيقاع التنمية.

– إن التقدم الاجتماعي ينشط ويحفز وينبه بواسطة الرواد الواعين للفرص والمناسبات، والذين يبادرون بسلوك جديد ونشاطات جديدة تستغل بوساطتهم. فالرواد يشكلون الأنموذج ورأس الحربة لتقدم الجمع والمجتمع. فهم بمنزلة الضمير الواعي الذي يدفع البقية للعمل وتغيير السلوك للأفضل.

– تحدث التنمية حينما ينجذب الآخرون لمبادرات الرواد ومبادآتهم ويقلدونهم وحينما تتضاعف مساندة المجتمع للرواد ومن حذا حذوهم. وآنذاك ينظم المجتمع نشاطات جديدة عن طريق إصدار قوانين تسند ذلك وتدعم عملية التنمية، وإنشاء أنساق ونظم ومؤسسات جديدة تدفع بعملية التنمية إلى الأمام.

– إن التنمية عملية وليست برنامجاً يوضع فحسب، وهي تعد نشاطاً بمنزلة نشاط المجتمع كافة. ويمكن تحفيزها وتنشيطها، وتوجيهها ومساعدتها من خلال سياسات الحكومة، والقوانين، والبرامج الخاصة لكن لا يمكن فرضها، أو إحلالها ومراقبتها بإدارة، أو وكالات خارجية نيابة عن المواطنين. فاستراتيجية التنمية ينبغي أن تهدف إلى إطلاق العنان لمبادرات المواطنين.

– إن كل الموارد من خلق المولى ومن صنع العقل الإنساني. والشيء يصبح مورداً حينما يعرفه الناس ويعترفون بإنتاجيته، وحينما يعرفون الاستخدام الأكثر إنتاجا له، وبما أنه لا توجد حدود موروثة في جانب العقل المبدع والخلاق والقادر على الابتكار، فإن الإنتاجية الكامنة لأي مورد غير محدودة أيضاً.

– إن البشر هم المورد الأسمى والأساس في عملية التنمية وهم المحدد الرئيس لعملية التنمية. والتنمية تعد في مجملها نتاجاً لإدراك الناس بكوامنهم الخلاقة والمبدعة، وأخذ المبادأة لتعرف هذه الكوامن.

المراجع:

Bauer, P. (1977) *Dissent on development*. London: Weidenfeld and Nicolson.

Rodney, W. (1992) *How Europe underdeveloped Africa*. Tanzania: Dar es Salam Publishing House.

Rostow, W. (1960), *The Stages of economic growth*. Cambridge University Press.

Singh, A.Y. (1991), Rural development: Rhetoric and reality, in K.S. Shukla (Ed.,) *The other side of development*.

Warren, W. (1996) *Imperialism, Pioneer of capitalism*. London: New Left Books.

Webster, A. (1990) *Introduction to the sociology of development*. 2^{nd} edition, London,: Macmillan.

World Bank (1988) *World development report*, New York: Oxford University Press.

World Bank (1995) *World development report*, New York: Oxford University Press.

الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

سهير معتوق*

شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية العديد من التطورات والمستجدات خلال الربع الأخير من القرن الماضي؛ فقد عملت البنوك على تدويل أنشطتها مستهدفة تنويع الأسواق المتاحة أمامها وتخفيض التكاليف والاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة، كما شهدت الأسواق النقدية والمالية اتجاهاً متزايداً نحو التحرر من القيود التي تتمثل في ما يعوق حركتها من تشريعات ولوائح ومعوقات أخرى. وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية سواء بين البنوك التجارية ذاتها أو بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد زاد من حدة هذه المنافسة التي تواجهها البنوك تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الجات نظراً لما سوف يترتب على هذا التحرر المزيد من حرية النفاذ إلى الأسواق ولا سيما تلك الخاصة بالبلدان النامية مع الفارق الواضح بين إمكانات البنوك العالمية والبنوك المحلية.

---

* أستاذ ورئيسة قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان – جمهورية مصر العربية.

كما شهدت الأسواق المالية ظاهرة أخرى تمثلت في اتساع نطاق التعامل في أدوات المشتقات المالية التي تؤدي دوراً مهماً في مجال تغطية مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف والزيادة والتنويع في إيرادات المؤسسات المالية المتعاملة فيها.

وقد أدت الاختراعات التكنولوجية المستمرة إلى ظهور أنواع من الأعمال المصرفية الإلكترونية، كما ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية أو بنوك الإنترنت التي توفر إمكانية القيام بالعديد من العمليات المصرفية عبر شبكة الإنترنت دون الذهاب إلى مقر البنك.

وفي مواجهة هذه التطورات والتحديات التي بدأت تعترض العمل المصرفي في الآونة الأخيرة ينبغي للبنوك العربية العمل على زيادة قدرتها التنافسية في الألفية الجديدة من خلال اتباع إستراتيجية جديدة، تتمثل أهم عناصرها فيما يلي:

– خروج البنوك العربية عن نشاطها التقليدي والتحول التدريجي إلى بنوك شاملة تمارس العمل الاستثماري إلى جانب عملها التقليدي حتى تتمكن من اللحاق بالركب العالمي في هذا المجال. وهذا يتطلب إحداث تطوير شامل وسريع للتشريعات العربية، بحيث تسمح بإنشاء مثل هذه النوعية من البنوك، كما يتطلب أيضاً تعزيز الدور الرقابي للبنوك المركزية لحماية البنوك ومودعيها من المخاطر وبخاصة في ظل عالمية الأسواق وإمكانية انتقال أثر ما يحدث من أزمات في أسواق المال العالمية إلى الأسواق المحلية.

– اتجاه البنوك العربية في الألفية الجديدة إلى تحقيق الاندماج فيما بينها بغرض تدعيم قواعدها الرأسمالية والاستفادة من وفورات الحجم والنطاق فضلاً عن تخفيض تكلفة العمليات المصرفية. ومما يذكر أن عمليات الاندماج المصرفي في البلدان العربية محدودة للغاية بل إن الحجم النسبي لقيمة هذه العمليات يعد ضئيلاً إذا ما قورن بعمليات الاندماج المصرفي على المستوى العالمي، ومن ثم يتطلب الأمر النظر في تحقيق الاندماج بين البنوك الصغيرة والكتل في كيانات مصرفية أكبر وإحداث المزيد من عمليات الاندماج المصرفي العربي، وبخاصة بين البنوك العربية بعضها في بعض.

ويعتمد نجاح مثل هذا الاندماج على تذليل العقبات التي تقف أمامه وإيجاد الحافز إليه.

– اهتمام البنوك العربية بالمستحدثات المالية الجديدة مثل الاختيارات Options ومقايضة الأوراق المالية وعقود المستقبل Futures واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة...

غير أن من المهم الإشارة في هذا المجال إلى أنه نظراً لتعقد هذه العمليات وتنوعها وتشعبها فإن الأخذ بها يتطلب وجود هيئات ونظم إشرافية، كما يتطلب الأمر بناء كوادر مصرفية متخصصة، لديها حد أدنى من الخبرة اللازمة للتعامل بمثل هذه المستحدثات، ويتطلب هذا ضرورة الاهتمام بتكثيف التدريب للمسؤولين عن إدارتها.

– توسع البنوك العربية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل بطاقات الدفع الإلكترونية، وحدات الصرف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، خدمة الصيرفة بالتليفون، تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت...

– الوفاء بمتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة التي حددتها لجنة بازل، التي تقضي بضرورة توفير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي ينبغي للبنك الالتزام به، بحيث تعكس تلك المتطلبات المخاطر التي يتعرض لها، وتحديد مكونات رأس المال، وضرورة تبني سياسات مناسبة بشأن جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة.

خلاصة القول إن البنوك العربية عليها – في الألفية الجديدة – أن توسع من مجالات نشاطاتها، بحيث تمتد إلى سوق رأس المال وإلى المشتقات والخدمات المصرفية الإلكترونية وغيرها، أي ممارسة البنوك العربية لوظائف البنوك الشاملة بما تحمله من مخاطر عالية، وهو ما يتطلب بدوره توافر المقومات الأساسية للنجاح في هذا المجال، وهي وجود الإدارة الجيدة ذات الخبرة التي تعمل مع كوادر فنية مدربة تحت إشراف بنك مركزي قوي يهتم بوضع الضوابط الرقابية الفعالة واللازمة لتحقيق الحماية للكيان المصرفي.

عمر عبدالحي صالح البيلي*

تعاقبت على البشرية العديد من الحضارات التي تدل على أنه لا يتمتع جنس بشري بتفوق مطلق على باقي الأجناس، وعلى عدم ارتباط التقدم الحضاري ببيئة

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

جغرافية معينة. لذلك فإن الجهد والسلوك البشري وليست الموارد المادية – على الرغم من أهميتها – هو المحدد للتقدم والرقي. وقد ارتبطت الحضارات جميعها بالقوة المادية المبنية على أساس من العلم. وقد حاولت جميع الحضارات بصورة أو بأخرى التوسع والانتشار خارج حدودها الجغرافية ربما لإثبات التفوق والسيادة والاستفادة من القوة الذاتية وضعف الآخرين. وقد قوبل هذا التوسع في جميع الأحوال بالرفض – وإن اختلفت حدته وطبيعته – وهو ما تمثل في مقاومته بأشكال مختلفة بعضها سلمي والآخر غير سلمي. وبمقدار ما تقدمه الحضارة للعالم من سلام وعدل ورخاء وقيم روحية نبيلة بمقدار ما يتقبلها الناس في جميع أنحاء المعمورة وتقل معارضتها. أما عندما تميل الحضارة إلى الماديات والشهوات والظلم والبطش فتزداد معارضتها، ويتمهد الطريق لحضارة جديدة.

وتأتي الألفية الجديدة بسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية ونمطها الحضاري، وهي حضارة أسهم في صنعها جميع أجناس الأرض الذين هاجروا إلى تلك الدولة لتحقيق أحلامهم. وقد أتيحت للحضارة الأمريكية فرصة ربما لم تتح للحضارات السابقة، وهي فرصة غزو بلاد العالم سلمياً من خلال وسائل الاتصال الحديثة غير المسبوقة. كما تتيح تلك الوسائل للحضارة الأمريكية فرصة الاستمرار لفترة أطول من الفترات التي عاشتها الحضارات السابقة؛ إذ يمكن أن تنقل أنماط الحياة الأمريكية إلى الشعوب الأخرى، وتقلل من رفض الآخرين لها، وذلك بفضل إلغاء الحدود السياسية والجغرافية للدول وضعف أو انعدام سيطرة الحكومات على المعلومات التي تبثها الأقمار الصناعية مع انتشار الشركات العملاقة وسيطرتها – ومعظمها يتبع الولايات المتحدة – على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك يمكن القول إن هذه الحضارة قد قوبلت بشيء من التحدي أيضاً، تمثل في محاولات مستمرة للهجوم على أحد أهم معالم هذه الحضارة وهي شبكة الإنترنت، وهو ما يسمى القرصنة الإلكترونية ومحاولات الاختراق وغرس الفيروسات الإلكترونية. وعلى الرغم من أن الحضارة الأمريكية قد قلدت الحضارات السابقة في محاولة الهيمنة الخارجية، فإن هذه الهيمنة لم تأخذ الشكل العسكري الصريح والمباشر – على الرغم من بعض الحروب السابقة التي تركت ذكريات مؤلمة للأمريكيين – إلا بعد تعرض الولايات المتحدة لهجوم مباشر على أهم رموزها العسكرية والاقتصادية في الحادي عشر من سبتمبر في السنة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ويوضح التاريخ أنه عندما تبدأ حضارة ما في التوسع والانتشار العسكري

الخارجي تزداد المعارضة لها ومقاومتها مما يثقل من الضغوط العسكرية والاقتصادية على مواردها، ومن ثم تتعرض للاستنزاف والتهالك والانهيار، وهو الموقف الذي تتعرض له الولايات المتحدة الآن في أفغانستان والعراق، الذي لا يحظى بتأييد دولي كما يلقى بعض المعارضة في الشارع الأمريكي ذاته. وإذا لم تع الولايات المتحدة هذا الدرس، فقد يمكن القول إنها فتحت الباب لحضارة جديدة تخلفها في العقود الأولى من القرن الجديد. ولا يعني هذا ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن دورها العالمي؛ إذ إن دورها التاريخي يحتم عليها الدفاع عن القيم النبيلة والحفاظ على السلام العالمي وردع أي عدوان خارجي على أي دولة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، مثل قيامها بقيادة تحالف دولي شرعي أدى إلى تحرير الكويت من غزو خارجي. وإذا ما قامت الولايات المتحدة بهذا الدور فستقل المعارضة الدولية لحضارتها إلى أدنى درجة، وتستمر تلك الحضارة سائدة لفترة أطول. ويصعب التكهن في الوقت الحاضر بالحضارة التي يمكن أن تحل محل الحضارة الأمريكية الراهنة بسبب استمرار انبهار الكثيرين بها والعمل على تقليدها. غير أن أسباب انهيار هذه الحضارة - كغيرها من الحضارات - موجودة تحت الرماد، لكنها تتحرك ببطء شديد بسبب نجاحها في تصدير سلبياتها إلى المجتمعات الأخرى مع الاحتفاظ بجزء كبير من أسباب تفوقها داخل نموذج الحياة الأمريكية (مثل المنافسة والجدية والابتكار والعدالة والديمقراطية واحترام الإنسان الأمريكي وذلك بالمقارنة بباقي المجتمعات). وتوضح الأنباء القادمة من المجتمع الأمريكي بعد أحداث سبتمبر أن هامش الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان قد أخذ يضيق داخل هذا المجتمع ولا سيما بالنسبة للسكان من الأصول العربية والإسلامية، وهو ما يمكن أن يكون بداية لنهاية هذه الحضارة.

وعلى الرغم من أن التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصالات قد حول العالم إلى قرية صغيرة ومكشوفة، فإنه بدلاً من التقارب وإذابة الفوارق وزيادة العدالة بين المجتمعات فقد ازدادت الفجوة الاقتصادية والعلمية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وربما كانت هذه الفوارق أحد أهم أسباب التوتر في العلاقات الدولية. ولم تقم أكثر الدول تقدماً بدورها الأخلاقي في تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول الفقيرة تعويضاً لتلك الأخيرة عن استنزاف مواردها الطبيعية خلال فترات الاستعمار. وهناك من يرى أنه على عكس ما توضح الإحصاءات الرسمية، فإن هناك مديونية خارجية للبلاد المتقدمة لصالح مستعمراتها السابقة.

لذلك توجد حاجة ماسة لتفعيل دور الأمم المتحدة في القرن الجديد – بدلاً من التهميش الحالي لدورها – وكذا المنظمات الاقتصادية الدولية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة وتضييق فجوة الدخول بينها وبين الدول المتقدمة مما يسهم في تخفيف أسباب التوتر واللجوء إلى عمليات الإرهاب الدولي.

وتمتلك الحضارة العربية – الإسلامية والمسيحية – كل مقومات النمو والاستمرار؛ إذ إنها تقوم على التأثير الفكري والروحي للرسالات السماوية – وليس بالسيطرة على الآخرين – وكذلك على ضرورة التواصل والتعارف والسلام مع جميع الشعوب. كما لا تدّعي الحضارة العربية تميز العرب عن غيرهم إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتمتلك الأمة العربية – في مجموعها – الإمكانات المادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. ولا تسمح الأخلاق العربية بالاعتداء وتهديد العرب للعرب أو لغيرهم بل بالتعاون والتكافل والمساندة. وتفتقد الدول العربية مع بدايات الألفية الجديدة أحد أهم أسباب التقدم، وهو القاعدة التكنولوجية التي تسهم في تحقيق الاختراعات والابتكارات الحديثة. وتوضح إحصاءات البنك الدولي أنه في عام 2000 بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية إلى جملة صادرات السلع المصنعة 12% في المغرب و8% في الأردن و4% في الجزائر و3% في تونس و1% في كل من سورية والكويت، وانعدمت في باقي الدول العربية، مقارنة بـ 25% في إسرائيل. ويمكن القول إنه ما لم تقم الدول العربية بدعم قدراتها التكنولوجية، فإنها ستظل تابعة للعالم الخارجي، وسيقل دورها إلى درجة كبيرة في النظام العالمي الجديد. لذلك فالعرب في حاجة إلى تفاعل أكبر مع العالم في هذا المجال وجلب التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتطويرها. ومن أهم وسائل تحقيق ذلك الانفتاح الحضاري مع العالم – مع الحفاظ على مبادئنا الأصيلة السامية – التوسع في إيفاد الشباب العربي الواعي للدراسة في الدول المتقدمة وجلب التقدم العلمي إلى المجتمع العربي، وسيكون هذا الشباب الواعي أفضل سفير للحضارة العربية في تلك المجتمعات.

وقد أدركت الدول المتقدمة أن الحياة المعاصرة تتطلب التكتل والتعاون الاقتصادي، وهو ما تمثل في التطورات الاقتصادية في أوروبا وغيرها للدرجة التي أدت إلى التنازل عن العملات القطرية – مع ما تمثله من رمز للسيادة – لصالح عملة موحدة لدول السوق المشتركة. لذلك فإن الدول العربية في حاجة إلى استيعاب هذا الدرس بإقامة تكتل اقتصادي عربي يحقق مصالحها دون المساس بالتميز لكل دولة

عضو. وينبغي في ظل التكامل العربي احترام الأنظمة السياسية لكل دولة حتى لا تحدث احتكاكات أو صراعات بين الأنظمة العربية، وبخاصة أنه لا يمكن الزعم بوجود نمط سياسي وديمقراطي واحد يطبق في جميع الدول. ويمكن القول إن التنوع السياسي العربي يمكن أن يفيد المصلحة القومية العربية نتيجة الاستفادة من العلاقات السياسية والاقتصادية والحضارية التي تربط الأنظمة المتنوعة بقوة عالمية متعددة.

وبعد أن شهد عقد السبعينيات من القرن المنقضي سيطرة عربية على أهم الموارد الطبيعية المتوافرة في منطقتنا، وهو البترول، فإن القرن الجديد يأتي مع تناقص السيطرة العربية على هذا المورد. لقد قدمت الدول العربية النفطية مثالاً رائعاً للعالم في الأصالة التي تميز الحضارة العربية، حيث فاقت المعونات والمساعدات الاقتصادية العربية - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - جميع المساعدات التي قدمتها الدول المتقدمة إلى البلاد النامية. وقد استنزف جزء كبير من إيرادات البترول منذ بداية الثمانينيات في تمويل أنشطة عسكرية غير مسوغة، كما أدى الخطأ التاريخي المتمثل في احتلال الكويت إلى استنزاف أكبر لهذا المورد لتحرير دولة عربية من دولة عربية شقيقة. ونظراً لحقيقة أن البترول مورد ناضب لن يدوم، كما أن التطور التكنولوجي يمكن - وسيحدث هذا - أن يؤدي إلى اكتشاف مورد بديل له، ومن ثم تنخفض الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط، فإن الدول العربية يجب أن تعد نفسها من الآن لهذا التطور الذي لا بد أن يحدث خلال القرن الجديد. ويبدو أن الطريق الوحيد لذلك هو الاتفاق على إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية خلال القرن الجديد تحقق الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة في العالم العربي، وتؤدي إلى الاستفادة المتبادلة لجميع الشعوب العربية.

وتقودنا السطور السابقة إلى الاستنتاج أن العرب في حاجة إلى دعم المؤسسات العربية القائمة وتطويرها - بدلاً مما يشاهد الآن من إضعاف لهذه المؤسسات - لتستوعب جميع الأفكار والتيارات الشرعية وصهرها في منظومة ديمقراطية تعمل لمصلحة الأمة العربية، حتى لا تهمش أية تيارات أو أفكار قد تعمل في الخفاء بشكل يهدد المصالح القطرية أو القومية العربية (ويلاحظ في الوقت الحاضر أن الدول العربية كلها تدفع ثمناً غالياً للممارسات غير المشروعة للبعض، التي تنسب ظلماً للشعوب العربية بسبب أن من يقومون بها ينتسبون للجنسية العربية، ويمكن أن يؤدي تطوير المؤسسات العربية وتفعيلها إلى القضاء على هذه

الممارسات غير المسؤولة). الحقيقة المؤكدة أن العرب يمكن أن يزدادوا قوة إذا عملوا مجموعة، أما كل دولة عربية منفردة – مهما كانت مواردها – فستظل ضعيفة على المستوى العالمي في ظل ما يشهده العالم من تطورات تستلزم التكتل والتعاون، وهو الدرس الذي استوعبته وطبقته الدول الغنية والقوية. لذلك فإنه مع بداية الألفية الجديدة تمثل عودة الثقة إلى العمل العربي المشترك التحدي الذي يواجهنا، وازدهار وتقدم الحضارة العربية الأمل الذي ننشده.

ناصر بن محمد بن سلمي*

يدور الحديث اليوم عن تقنية المعلومات وثورة الاتصالات وتطورها المتزايد، وما تبعها من تطورات أدت إلى بناء العديد من قواعد البيانات لاستقبال ذلك الكم الهائل من المعلومات، كما بني العديد من البرامج الحاسوبية ذات القدرة الهائلة في التعامل مع ذلك الرصيد المعلوماتي الهائل المخزن على قواعد البيانات. وقد تمكنت تلك البرامج من السيطرة، على خزن المعلومات والتحكم فيها، واسترجاعها، وتصنيفها، وتبسيطها، وتقسيمها إلى مجموعات بناء على معطيات رياضية مختارة، بالإضافة إلى قدرتها على تصدير العديد من البيانات والمعلومات واستقبالها بلغات رياضية مختلفة، أمكن معها سهولة التعامل مع هذه البيانات وتحويلها إلى قواعد يمكن قراءتها على برامج متعددة مستخدمين ما يعرف باسم Data conversions، وبهذه التقنية أصبح تبادل المعلومات والاستفادة منه أمراً ميسوراً على الكثير من البرامج.

ومع بزوغ هذه الألفية بزغت نظم جديدة تسمى «**نظم المعلومات الجغرافية**»، وسأقدم من خلال هذه الورقة مسمى أرجو أن يتبناه المتخصصون في رؤيتهم لنظم المعلومات الجغرافية، هذا المصطلح الجديد هو «**الجغرافيا الإلكترونية**»، تلك الوسيلة التي تستخدم الخريطة ساحة لرؤية الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية وعرضها بناء على مقاييس مختارة مع الاستفادة من قواعد البيانات والثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات التي أسهمت جميعاً في الإسراع بتبادل المعلومات دون التأثر بالمسافات التي توجد بها تلك المعلومات ورؤيتها على الخرائط الإلكترونية بناء على ربط كل ظاهرة بالمكان الذي توجد فيه، وتحديد نوع العلاقات المكانية للظاهرة الممثلة على برامج نظم المعلومات الجغرافية. ولتطبيق

* أستاذ الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية المشارك، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

تلك التقنيات المتقدمة والاستفادة منها في رؤية الظواهر الطبيعية والبشرية، فإن الضرورة تقتضي إعداد الآتي:

1 - إعداد خرائط أساس للمدن على مستوى الوحدة السكنية والطرق والشكل الطوبوغرافي للمدينة ونوع التربة والغطاء النباتي واستخدام الأرض التركيب الجيولوجي وغيرها من المعلومات التابعة للرموز التي تحتويها خريطة الأساس، وبمعنى آخر، ما المقاييس المناسبة لعرض الظواهر بشكل واضح؟.

2 - إعداد خرائط أساس على مستوى المحافظة وأخرى على مستوى المنطقة وثالثة على مستوى الدولة. ويعود السبب في ذلك النوع من التصنيف إلى أن كل مستوى له مساحة يغطيها من الأرض، ويمثل مساحة محددة من مساحة خريطة الأساس تختلف عن المساحة المقابلة لها على الأرض، ومن ثم، فإن المعلومات التي يفترض أن تظهر في كل خريطة يجب أن تكون خاضعة للمعايير الجغرافية والخرائطية الخاصة ببناء الخرائط وتمثيل الظواهر الجغرافية بنوع من التفصيل الذي يختلف بناء على اختلاف المقياس. أي أن تغير المقياس سيكون سبباً في تغير الدقة التفصيلية للمعلومات التي يجب أن تظهر على الخريطة ذات المقياس المحدد. هذا النوع من الاختلاف في تمثيل الظواهر الطبيعية والبشرية على الخرائط الرقمية، يعطينا إمكانية التحكم في كم الظاهرة المراد تمثيلها على خريطة الأساس ومقدار التفاصيل التي يسمح بها المقياس أملاً في تحقيق القدر الأعلى من توصيل المعلومة إلى المستخدمين والابتعاد عن تزاحم المعلومات عند العرض بطريقة تؤثر على قدرة المستخدم في رؤية المعلومة ذات العلاقة بالهدف من تطبيق نظم المعلومات الجغرافية. ولذلك يجب المحافظة على تطبيق الأسس الخرائطية المعتمدة في تمثيل الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية عند تمثيلها على الخرائط.

3 - يقتضي الأمر أن تربط تلك المستويات من الخرائط بمعلومات ميدانية ومكتبية ومساحية ونتائج لتطبيقات أو دراسات تعكس النشاطات التجارية والخدماتية المتعددة وغيرها من الظواهر التي تحتويها خريطة الأساس. أو بمعنى آخر، بناء قاعدة بيانات مخطط لها تخدم كل المستخدمين على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم. عندها تصبح خريطة الأساس في تلك الحالة جزءاً أساسياً من المعلومات في قاعدة البيانات، وتكون بذلك وسيلة العرض للظاهرة الجغرافية والمرجع الوحيد لجميع المستخدمين، على أن تكون قاعدة البيانات مصممة لتحقيق الأهداف وتلبية طلبات

المستخدمين كل في مجاله. ومن خلال توحيد مصطلحات قواعد البيانات وأهدافها وخرائط الأساس اللازمة لعرض الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية وربطها مكانياً بالرموز النقطية والخطية والمساحية على الخريطة، نكون قادرين على رؤية جميع أنواع الظواهر التي تحتويها قواعد البيانات على خرائط إلكترونية وربط كل ظاهرة بالمكان الذي توجد فيه في الطبيعة وإعطاء المستخدم إمكانيةرؤية أي ظاهرة جغرافية ومتابعتها ودراستها. وبهذا تصبح نظم المعلومات الجغرافية، ضرورة ملحة على مستوى المؤسسات الحكومية والخاصة والمراكز التعليمية وجميع قطاعات الدولة دون استثناء لأنها ستقدم في شكل رقمي نافذة لرؤية أي ظاهرة على مستوى الوحدة السكنية أو الحي أو المدينة أو الطرق أو على مستوى «الوطن»، وتصبح تلك التقنية الملاذ العلمي التقني الذي يسمح لكل متخصص بالتعامل مع نظم المعلومات الجغرافية في الجانب المرتبط بتخصص المستخدم. وبتوحيد قواعد البيانات لكل المستخدمين، يمكن متابعة قواعد البيانات الخاصة بالظواهر الجغرافية، وتحديثها مع توحيد خرائط الأساس لكل المستخدمين وتمكين الجميع من متابعة المعلومات كل في تخصصه أو اهتمامه. وبما أننا نتعامل تحت قاعدة بيانات موحدة وخرائط أساس متفق عليها، فإن إمكانية تبادل المعلومات بين مختلف التخصصات يصبح أمراً سهلاً، وتصبح بذلك وسيلة جيدة لرؤية ما يجري على الأرض في شكل رقمي على خرائط الأساس المعروضة على شاشة بمقياس مناسب يسمح برؤية أي ظاهرة جغرافية، ومتابعتها، ودراستها، واستخدامها بناء على العناصر التي تحتويها خريطة الأساس والمقياس المختار لعرض الظاهرة. وعن طريق الاستفادة من البيانات، يمكن دراسة أي ظاهرة ورؤية العلاقات التي تتطلبها الدراسة وتقديم تقارير فعلية مدعمة بالخرائط المرمزة التي تعرض الظاهرة، وتقدم النتائج بأسلوب خرائطي مميز يربط كل ظاهرة بالمكان الذي توجد فيه ومن ثم، المساعدة في تقديم الحقائق التي يمكن على ضوئها اتخاذ أو صنع القرار المبني على رؤية العلاقات المكانية للظواهر الجغرافية المرصودة في قواعد البيانات والممثلة على الخرائط الرقمية.

فإذا تصورنا أن مدينة ما أو دولة ما قد تبنت نظم المعلومات الجغرافية بكل التفاصيل التي سبق الحديث عنها أو بما له علاقة مما لم يتحدث عنه، من إعداد للعناصر المطلوبة المتفق عليها بين كل القطاعات المستفيدة، وتحديد أنواع الخرائط اللازمة لقواعد البيانات، وتحديد مستوى رؤية المعلومة على خرائط الأساس، واختيار أنواع من الخرائط على مستوى الطرق، والأحياء، والمساكن، والارتفاعات،

والأودية، وكذلك الخرائط التي يمكن بواسطتها رؤية كل الخدمات من ماء، وكهرباء، وصرف صحي، وتلفونات، وأنواع التربة، والتركيب الجيولوجي، والغطاء النباتي، وغيرها من المعلومات ذات العلاقة، فإن إمكانية متابعة الظواهر المختلفة، يصبح أمراً ميسوراً. وفي اعتقادي أنه قد آن الأوان لتبني نظم المعلومات الجغرافية مع التركيز على الجغرافية؛ لأنها في اعتقادي نقطة الملتقى لكل التخصصات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وبواسطتها يمكن أن نطبق مصطلحاً جديداً اسمه «الجغرافيا الإلكترونية».

وختاماً أقول إن تلك الآمال التي عرضت وتحدث عنها، يقابلها مجموعة من التحديات، منها ما له علاقة بضرورة الاتفاق على المصطلحات المستخدمة في كل جوانب نظم المعلومات الجغرافية والمعنى الواضح لها. ومنها ما له علاقة بضرورة الاتفاق على العناصر التي يجب أن تحتويها قواعد البيانات وبناء مكونات قاعدة البيانات، ومنها ما له علاقة بضرورة توفير وتبني خرائط أساس معروفة ذات مقاييس مختلفة يمكن أن تخدم الجميع. وهناك تحديات لها علاقة بالعملية التقنية؛ لأن ذلك الطموح يتبعه ضرورة تتركز في التخاطب وتحديد أنواع البرامج ذات العلاقة والأجهزة المناسبة لها. ومع ذلك أقول إن نظم المعلومات الجغرافية أو «الجغرافيا الإلكترونية» عندما تجهز بناء على الرؤية المقدمة وفتح الباب لعمليات التغيير والتحديث، فإن نظم المعلومات الجغرافية ستكون باكورة الآمال والتحدي لهذه الألفية.

محمد بن مسلم الردادي*

يقول مثل سائر إن «الناس أعداء ما يجهلون»، ولكنه يقصر دون إخبارنا عما إذا كانوا خصوماً لما يدعون أنهم يعرفون.

وبين أمثال الخيال والأفعال قد تكمن أشكال التحديات، كما قد يثور العداء الفكري بسبب العجز عن مواجهة الحقيقة وإدراكها. وفي هذا المقال سأتخذ من العولمة، بقيادة منظمة التجارة العالمية WTO، مثالاً ينطوي على أشكال التحديات مبتدئاً بالوحدات الاقتصادية المنتجة (Producing Econ, Units) الماثلة في: المزارع في مزرعته، والصانع في مصنعه، والتاجر في حانوته، والمصرفي في مصرفه، حتى الطالب في مدرسته، والمفكر في ميدان بحوثه مهما كانت هويته وتوجهاته.

* رئيس مكتبة الاستشاري بجدة، زميل الأكاديمية العربية في العلوم المصرفية والمالية.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الزمر طائفة أخرى تشمل المستهلكين، يتساوى في ذلك استهلاك السلع والطيبات واستهلاك المعارف وما دونها من ثقافات.

نذر العولمة تدعو هؤلاء إلى الإقلاع عما كانوا يمارسون، وأن يدركوا ألا يكونوا أعداء لما يجهلون، أي أن ما تراكم من خبرات ومهارات قد كانت وسائل معالجة لظروف سابقة، ولكن بعد فرض قواعد العولمة أصابتها أعراض التقادم فشاخت حتى أذنت بفناء وشيك، وأمست دون مستوى مواجهة التحديات، وتحولت إلى مجرد تذكر وذاكرة.

وباختصار، وفي الاختصار خلل مشهود، فإن تغير ظروف الإنتاج وبواعث الاستهلاك حتى وسائل الإبداع الفكري، قد خضع لقواعد اللعبة العالمية، فأصبحت منظمة التجارة العالمية مرشداً للمزارع والتاجر والمصرفي وقاضياً لمدى جودة المناهج (Curriculum) الدراسية. والحق أن تحليلات ودراسات قيّمة أسرف فريق من الباحثين في تناولها قد عالجت هذه المسائل؛ غير أنني لست متأكداً أن جوهر التحديات قد أصبح معروفاً، ولا أعلم إذا كان الكم المتزايد من الجداول الإحصائية والرموز الرياضية والبحوث والمقالات الصحافية قد كونت صورة حقيقية تشرح، دون غموض، واقع التحديات. ثم أيحق لنا بعد ذلك أن نتساءل هل يمكن بجرة قلم، بما في ذلك هذا المقال، أن يدرك المنتج العربي أياً كان نمط إنتاجه والمستهلك مهما كان مستوى استهلاكه أن ما كتب عن العولمة ومنظمة التجارة العالمية قد أصبح معلوماً؟ سؤال قد يجيب عنه الرياضيون وعلماء الإحصاء، وعوضاً عن ذلك سأركز في ما تبقى من حيز محدد لهذا المقال على التحديات الثلاثة السابقة: إشكالات الإنتاج والاستهلاك والمعالجة الفكرية.

قطاعات شعبية واسعة من القادرين على الإنتاج في عالمنا العربي هي في واقع الأمر ما زالت تعيش في عالم ما قبل العولمة المعلنة حديثاً. وهي في الوقت نفسه قليلة السعي لتحسين مهاراتها الإنتاجية بل ذات ميول كروية لا تمل مشاهدة كرة القدم، وأكثر ما تقرأ عن كرة القدم ولا تحب أن تعرف إلا ما يقال ويعاد عن كرة القدم بدليل أن صحافة ما يسمى بالرياضة أي رياضة الأقدام ومحاربة ترهل الأجسام قد أوجدت سوق نشر مزدهراً ومؤسسات رياضية رابحة وافرة للقراء، أي سوق كثرة شعبية كروية يقابلها سوق قلة وندرة نخبوية.

وفي الندرة مكامن الجودة؛ غير أن السوق الأخيرة وما تحويه من مجالات

علمية وثقافية قد منيت بآفات كساد قاتلة تسود عالمنا العربي. منظمة التجارة العالمية ليست ضد الرياضة والترفيه بل إن في وسائل الترفيه كالأفلام والمسلسلات ما قد اكتسب صبغة تجارية. غير أنها فرضت في الوقت نفسه معايير إنتاج السلع والخدمات بحيث لا مستقبل مأمون إلا لمزارع يدرك قواعد المهنة المعولمة، وتاجر يجيد قواعد لعبة الأسواق، ومصرفي يعرف كيف تدار النقود ورؤوس الأموال وفقاً لمعايير مثلت التحدي الحديث: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأم المعروفة بمنظمة التجارة العالمية.

وتحديات العولمة هذه قد تجاوزت وحدات الإنتاج الصغرى والكبرى، وفرضت على الحكومات ذاتها مبادئ وقواعد ترتكز على حرية السوق والمنافسة الحقيقية. فلا إعلانات ولا تخفيضات جمركية ولا حماية صناعية بل حتى المناهج الدراسية لا بد أن تخضع للمعايير العالمية، والمعرفة والعلوم لا بد أن تستجيب لميدان السوق والمنافسة. وهكذا قد فرض على كل من لا يجيد أدوات المنافسة أن يغادر موقعه طوعاً أو كرهاً.

واضح من هذه الملاحظات أن العولمة لم تبتدع أمراً كان مجهولاً بل قننت اقتصاداً معروفاً، والجديد فيه أنها جعلته يستند إلى قواعد العلم تحت لواء اقتصاد الخدمات (Services Economies).

والجديد أيضاً في هذا الإطار أن الخدمات قد أصبحت منتجاً يباع ويشترى، ويصدر إلى الخارج شأنه كشأن الطيبات العينية.

وفي خضم هذا الانتقال من حال إلى حال تبلور تيار فكري يشبه الناطق الرسمي باسم أصحاب الحرف المهددة بالزوال. فلا يرى أصحاب هذا التيار سوى عيوب تحديات منظمة التجارة العالمية ومثالبها، واعتبارها وريث الاستعمار القديم. وبدلاً من مواجهة تحديات العولمة وتحليل عواقبها وأساليب التعامل معها ظل هذا التيار يخاطب عواطف من لا يدركون تحولات العصر وأخبرونا عوضاً عن ذلك بأنها (TWO) مرض «الإيدز» AIDS الذي يفتك بالشعوب. وأخيراً وصفت بالوباء «سارز» (SARS)، ويسردون ما هو حق وما هو باطل، وهنا أذكر من قائمة نعوت مطولة مجرد أمثلة: إن طلائع العولمة غزت العالم بالأفلام المتدنية وكل ما هو رديء من الثقافة. وهذا صحيح ولكن مرة أخرى هذه أنماط تجارة الخدمات. وهذه الأفلام بضاعة اكتشف منتجوها أن لها مستهلكاً وأنه مستهلك يمثل قاعدة عريضة. والبضاعة تعرض للبيع والاستهلاك: هابطة؟ نعم. منتج رديء؟ نعم. لا تناسب إلا

أردأ الأذواق؟ نعم. قائمة لها بداية وقد لا يكون لها نهاية من العيوب وفقاً لما نعتقده ونتبناه، ولكن لحرية الأسواق العالمية معايير غير معايير الأذواق والأخلاق والفيصل: الإنتاج الذي يوافق طلب الأسواق.

فإذا طربت الأذن العربية لمايكل جاكسون وجورج مايكل وعشرات مايكل فإننا لا نستطيع تغيير الأسواق، ولا نملك إلا أن نتساءل: أين الأذن القرشية؟ وربما نندب حظنا وأحوالنا، ونبكي على أطلال الماضي بكاءً أحر من حرقة أصحاب المعلقات العشر وبكائهم ومئات من بكوا مصيرهم وربما مصيرنا بعدهم.

ويضيف التيار المناهض لقواعد منظمة التجارة العالمية التي تقيس كفاءة كل شيء بما تهوى الأسواق باستثناء الهواء والأكسجين، فقد أصبحا في إطار البيئة وطبقة الأوزون، أن بوادر الاستعمار السياسي والاقتصادي قد أخذت تعمل على تقويض الدولة وسلب هويتها وتفكيك روابط العائلة الاجتماعية.

فالسؤال: هل هذه رؤية موضوعية لتحديات حقيقية أم أنها فقاقيع إعلامية أقرب إلى خيال الشعراء؟ لا أدري. ولكن التاريخ الاقتصادي يعطي إضاءات، وقد رسم لنا خطاً بيانياً بدأ بالمذهب التجاري Mercantilism الذي صممه تجار أوروبا لغرض تصريف منتجاتهم وباسمه ومن خلاله تاجروا وغزوا واستعمروا ودمروا، واستمر هذا الخط والخطة معاً أكثر من 300 عام، غير أنه كان على موعد مع فناء وموت الإمبراطوريات التي حددت سرعة هبوطه ونهايته بالحرب العالمية الأولى.

ويشير التاريخ الاقتصادي كذلك إلى أن هذا الخط البياني استرجع مساره بشكل واسم وأسلوب جديد في إطار مشروع تجاري حديث أميل إلى تسميته بالمذهب التجاري الجديد: Neomercantilism تحت لواء منظمة التجارة العالمية.

ويتفق كل من المذهب التجاري البائد والمشروع التجاري السائد أنهما يسعيان إلى فتح الأسواق من أجل زيادة الصادرات على الواردات، ولكن يختلفان من حيث التخطيط والمنهج والخطة: الأول يفتح أسواق ما وراء البحار طوعاً أو كرهاً، أي بالقوة العسكرية والبحرية ونيران المدافع في حالة المقاومة. أما الثاني فأيضاً بالقوة ولكن بقوة اقتصاد يستند إلى أدوات قوة مختلفة تشمل الفكر وأساليب الإقناع والقانون ورشد الأسواق.

وتلك ملامح من التحديات التي توجه رسالة ما إلى من يتجاهلون حقائق العولمة، مفادها: أنه لا يوجد وباء بمعنى الإيدز أو سارز ولكن يمكن أن يتخذ الوباء

شكل أفكار مضللة لا تساعد على تشخيص التحديات. كذلك لا يوجد استعمار وحروب جيوش بل قد حل محلها جيوش من أدوات العلم واحترام العقول المفكرة وما تنتج من سلع وخدمات وطيبات.

وعلى من يتجاهلون حقائق العولمة أن يكفوا عن الأوهام والإيهام، وأن يبحثوا عن أطلال خاصة بهم غير تلك التي وطئتها أقدام شعراء المعلقات العشر كالنابغة الذبياني وامرئ القيس.

هاني خميس أحمد عبده*

مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة اتسع نطاق التطور التكنولوجي، وتزايد استخدام الحاسب الآلي والاعتماد على شبكة الإنترنت؛ حيث بدأ الحديث عن التجارة الإلكترونية E.Commerce والتعلم عن بعد واستخدام البطاقات الإلكترونية في عمليات الشراء، فالكمبيوتر أصبح علامة بارزة في حياتنا اليومية، حيث غير من أسلوب حياة الإنسان سواء في المنزل أو العمل.

وفي ضوء هذا التطور التكنولوجي برزت تحديات تمثلت في استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي في ارتكاب النشاط الإجرامي، وهذا ما يطلق عليه جرائم الكمبيوتر Computer Crime؛ فالكمبيوتر خلق فرصة للجريمة لم تكن متاحة من قبل. فقد أظهر لنا التاريخ الإنساني المعاصر أن التغيرات التكنولوجية أوجدت أنماطاً جديدة للجريمة وأدوات جديدة لارتكابها، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في ارتكاب أفعال إجرامية تقليدية مثل السرقة والاختلاس والابتزاز والتزوير. ونلقي الضوء في هذه الورقة البحثية على نشاط إجرامي تقليدي، وهو الإرهاب، ولكن بأسلوب جديد من خلال الاستعانة بتكنولوجيا الحاسب الآلي، وهذا النشاط الإجرامي أصبح يطلق عليه «الإرهاب الإلكتروني» Cyberterrorism أي الهجوم الإلكتروني، وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون هذا الهجوم على شبكات الحاسب الآلي للبنية التحتية.

فالعمل في شبكات الكهرباء والمياه والطاقة والاتصالات والتحكم في شركة الملاحة الجوية، وغير ذلك من الأنشطة الحيوية أصبح يدار من خلال شبكات

---

* مدرس مساعد - قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الحاسب الآلي. وفي ضوء ذلك فإن هناك مخاطر من تعرض الدول للهجمات الإرهابية من خلال العبث في أنظمة تشغيل تلك الشبكات بواسطة مجرمي الحاسب الآلي Cyber-Criminals. ويمكن القول إن عدد الهجمات في تزايد مستمر وإن الآليات المستخدمة أصبحت أكثر تعقيداً. وتلك الهجمات أصبحت تهدد أيضاً الهيئات الحكومية والشركات التجارية والمؤسسات المالية والأفراد بصفة عامة. وهناك أيضاً من يقومون بنشر الفيروسات على شبكات الحاسب الآلي من خلال شبكة الإنترنت وما يتبعه من حدوث خلل في نظم تشغيل الحاسب الآلي وتوقف الخدمة في القطاعات الحيوية وتأثير ذلك على الأمن القومي للدولة، وأصابت الحياة بالشلل التام ولا سيما في الدولة التي تعتمد كلياً على الحاسب الآلي في حياتها اليومية.

إن المناخ الذي يعمل من خلاله مرتكبو جرائم الحاسب الآلي يعكس لنا قصور كل من النظام التشريعي والقانوني وضعفهما بالإضافة إلى الفشل في إجراءات التحقيق والتحري والجهل بالنواحي الفنية والتكنولوجية من قبل القائمين بإجراءات التحقيق. بالإضافة إلى أن الثغرات الموجودة في نظم تشغيل الحاسب الآلي تستغل وتوظف من خلال مرتكبي تلك الجرائم للقيام بالسيطرة على تلك النظم والنفاذ إليها والعبث فيها، فاختراق شبكات الحاسب الآلي يتطلب من الشخص اكتساب المعرفة والمهارة بأنظمة التشغيل داخل تلك الشبكات. فإذا كانت جرائم الكمبيوتر ترتكب من خلال العاملين بالمؤسسة فإن هناك عدداً لا بأس به من الهجمات الخارجية ولا سيما أن هذه الهجمات قد بدأت في الازدياد من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت. فهناك العديد من الثغرات الأمنية بنظم الشبكات، الأمر الذي يعرض الأمن القومي للخطر في العديد من بلدان العالم وبخاصة بلدان العالم النامي.

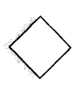
إن الخطر والتهديد الناشئ عن جرائم الكمبيوتر، بصفة عامة والإرهاب الإلكتروني بصفة خاصة – وتأثير ذلك سلبياً على الاقتصاد القومي والعالمي – يعد تحدياً خطيراً لجهاز الأمن والشرطة والقانون والهيئات التشريعية؛ فالدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت معرضة لخطر الإرهاب الإلكتروني.

وفي ضوء هذا التحدي الأمني لتكنولوجيا الحاسب الآلي – الذي أصبح يواجه كل دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء – إننا بحاجة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي تساعدنا على مواجهة هذا الخطر، ومن تلك الإجراءات على سبيل المثال:

1 – مراجعة إجراءات تأمين شبكات الحاسب الآلي في الشركات والمؤسسات ضد خطر الهجوم بالفيروسات والعبث بنظم التشغيل وإلحاق الضرر بالبيانات الموجودة داخل الحاسب الآلي.

2 – تبادل الخبرات بين دول العالم لمواجهة القصور في النواحي الفنية والتكنولوجية حول طبيعة تلك الجرائم وكيفية اكتشافها وبخاصة في الدول النامية.

3 – يجب سد الثغرات التشريعية والقانونية لمواجهة هذه الجرائم من خلال التعاون على المستوى الدولي، ووضع قوانين جامعة مانعة فيما يتعلق بإجراءات القبض وتوجيه الاتهام وتبادل المجرمين بين الدول نظراً للطبيعة الدولية لتلك النوعية من الجرائم.



مراجعات الكتب:

اجتماع

إعادة التفكير في الشرق الأوسط

(Rethinking of the Middle East)

تأليف: أفرايم كارش

الناشر: London and Portland, Oregon: Frank Cass, 2002-208 pages

عرض: السيد حافظ الأسود*

يأتي هذا الكتاب في مرحلة تاريخية حرجة تمر بها مجتمعات الشرق الأوسط متمثلة في الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تمخضت عنها توجهات غربية جديدة غير مسبوقة أحدثها ما يُعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير. ولعل هذا الكتاب الذي بأيدينا يكشف عن جزء مهم وخطير من تلك التوجهات؛ إذ ينطلق من فرض أساسي يعالجه المؤلف كما لو كان حقيقة مؤكدة. وجوهر هذا الفرض هو أن العوامل الإقليمية، وليست القوى السياسية العظمى، هي التي مازالت تؤدي دوراً أساسياً في إعادة بناء الشرق الأوسط. وبذلك يضع المؤلف نفسه في مواجهة ما يطلق عليه الحكمة التقليدية التي يدافع عنها علماء مرموقون يعملون في الغرب أمثال أرنولد تونبي، وبرنارد لويس، وألبرت حوراني، وإدوارد سعيد وغيرهم. وطبقاً لهذه الحكمة التقليدية عانى الشرق الأوسط وبصورة غير مسوغة نتيجة سياسات القوى العظمى والإمبريالية الغربية ولا سيما في الفترة من 1789 إلى 1923.

يضم الكتاب أحد عشر فصلاً سبق نشرها في دوريات وكتب باستثناء فصل

* أستاذ الأنثروبولوجيا ورئيس قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة طنطا - ج.م.ع.

واحد، وهو الفصل الرابع (صفحات 70 – 25) الذي يحمل عنوان «إعادة التفكير في خلق شرق أوسط معاصر» وهو عنوان يتطابق، إلى حد كبير، مع عنوان الكتاب. وقد يُثار تساؤل هنا: لماذا التسرع في جمع هذه المقالات وإعادة نشرها في كتاب في هذا الوقت بالذات، بخاصة أن دانيل بايبس Daniel Pipes المعروف بعدائه للعرب قد كتب في ظهر الكتاب تقريظاً للمؤلف ولأفكاره؟

يناقش المؤلف العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية المريضة والسياسات الأوربية مشيراً إلى أن الأخيرة لم تخطط لتحطيم الإمبراطورية. لكن سرعان ما يجد القارئ تناقُضاً وعدم اتساق في أطروحة المؤلف؛ فمن ناحية يقول «في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أنقذت هذه القوى الإمبراطورية العثمانية من انهيار مؤكد على يد أحد رعاياها الطموحين – محمد علي، حاكم مصر»، ومن ناحية أخرى يؤكد أن «الانتهاك الحقيقي الوحيد الذي مارسته القوى العظمى على وحدة الأراضي العثمانية – الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 – كان وليد الصدفة ولم يكن مخططاً له؛ إذ إنه كان في حد ذاته عبارة عن مظهر لانخراط القوة العظمى في أزمة إقليمية غير مرغوب فيها، وفعلت القليل لخلقها، ومارست قليلاً من السيطرة عليها». إن الأمر، إذن، يرجع إلى المؤلف كي يحكم بأن ما كان ينظر إليه بصورة تقليدية على أنه عدوان استعماري إما أن يكون قد خُطط له، أو قد حدث بمحض الصدفة. لكن العبارة التالية تضع الموضوع الأساسي للكتاب كله موضع اختبار. فطبقاً للمؤلف «إن ما بدأ على أنه فعل عسكري سريع وحاسم في عام 1882 قد تحول إلى استعمار طويل الأمد، له تداعيات وتأثيرات في تشكيل الشرق الأوسط». ألا يذكرنا ذلك بما يدور الآن في البلاد العربية أو الشرق الأوسط؟

والتناقض نفسه يظهر مرة أخرى في معالجة الباحث لمعاهدة سايكس – بيكو التي أبرمت عام 1916؛ إذ يُفند ويدحض التفسير القائل: إن بريطانيا استغلت الثورة العربية التي اندلعت في الفترة من 1916 إلى 1918 من أجل تقليب العرب أو الهاشميين على الحاكم العثماني. لكن الكتاب يصور الهاشميين على أنهم «إمبرياليون متعطشون لاستغلال أي فرصة تسنح لهم كي يستبدلوا بإمبراطوريتهم الإمبراطورية العثمانية». ويدّعي المؤلف أن البريطانيين حاولوا إقناع أنصارهم من العرب «بمميزات كل من الثورة العربية وتأسيس دولة عربية مستقلة أو إمبراطورية». لكن لماذا أراد البريطانيون تأسيس إمبراطورية عربية؟ هل

حباً في العرب؟ لا جواب. بالإضافة إلى ذلك، وبشكل يدعو إلى التعجب، يؤكد المؤلف أن الأوروبيين لم يحطموا الوحدة السياسية للشرق الأوسط بل عملوا على توحيد المنطقة أو زادوا في توحيدها.

يبدو أن المؤلف لم يستطع أن يتعدى فكرة الضحية؛ إذ يحاول أن يغير من هوية الضحية بالنظر إلى اليهود على أنهم ضحايا الصور النمطية السلبية المعادية للسامية. بل إنه يتهم الفلسطينيين والعرب، الذين يدعون أنهم ضحايا على حد قوله، بأنهم كانوا عدوانيين عندما أظهروا ردود أفعالهم تجاه قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر عام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. ثم بعد ذلك يقول «إن ما بدأ على أنه دعاية أصبح حكمة تقليدية، العدوانيون صُوروا على أنهم ضحايا لا حيلة لهم، والضحايا على أنهم عدوانيون».

وبدلاً من مناقشة هيمنة القوة البريطانية العظمى متمثلة في وعد بلفور الذي كان له تأثير مدمر في الشرق الأوسط، يدخل المؤلف في مناقشة ردود أفعال المسلمين والعرب واتجاهاتهم السلبية نحو الصهاينة. كما أنه ينتقد شكوى العرب من أعداد كبيرة من الفلسطينيين قد طُردوا في حرب 1948 ويتهمهم، أي العرب، بأنهم السبب في هذه المأساة؛ إذ أراد اليهود بعد سقوط حيفا أن يحتفظوا بالعرب هناك، لكن القيادة العربية طلبت الرحيل رافضة اعتبار المدينة جزءاً من الدولة اليهودية. ويدخل المؤلف في مناقشات عقيمة رافضاً حق الفلسطينيين في العودة مسوغاً ذلك بالادعاء أن عددهم ضئيل جداً بالمقارنة بالأعداد الكبيرة من الأقليات والعرقيات، مثل الأرمن واليونانيين والفنلنديين والأتراك، الذين طُردوا من بلادهم وشُردوا. ويستمر في مسوغاته مدعياً أن اللاجئين وُضعوا في مخيمات رديئة لعشرات السنين بوصف ذلك وسيلة لتحقير اليهود في أعين الغرب ولحشد التأييد للعرب. ولا يتسع المكان هنا لعرض محاولات الكاتب الفاشلة في تقليص العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين.

يحاول الباحث أن يركز على الديناميات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط مهمشاً دور القوى العظمى التي ظهرت في تحليله، كما لو كانت تقف موقف المتفرج؛ إذ يدّعي أن الحرب الباردة كان لها تأثير ضئيل على السياسات العالمية في الشرق الأوسط. ولتسويغ قوله يذكر أن القوى العظمى ولا سيما أمريكا والاتحاد السوفييتي – آنذاك – لم يكن لها تأثير يذكر في حرب 6 أكتوبر التي هاجمت فيها

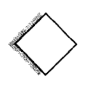
مصر إسرائيل، أو سقوط شاه إيران نتيجة لاندلاع الثورة الإسلامية 1978/1979. كما أن الوساطة الأمريكية في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في 1979 لم يكن لها أن تنجح دون استعداد القيادات المصرية والإسرائيلية لصنع السلام. ومثال آخر هو الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 التي استردت كرامة الفلسطينيين بصورة فاقت ما حاولت أن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية بصراعها المسلح لمدة زادت على عقدين من الزمن.

هناك عدة ملاحظات تؤخذ على الكتاب، منها مشكلة الانتقائية والتعصب الفكري. ففي مناقشة الباحث لحرب 6 أكتوبر، مثلاً، لم يشر إلى التدخل الأمريكي (عسكرياً وسياسياً) لصالح إسرائيل. كما أن ما لا يتفق ورؤيته يوصم بالزيف وعدم المصداقية؛ فهو ينتقد جماعة إسرائيلية أسست ما يسمى بمدرسة «التاريخ الجديد» التي استخدمت وثائق من السجلات الإسرائيلية والغربية لتؤكد أن «الصهيونية في أفضل صورة لها هي حركة قومية عدوانية توسعية، وفي أسوأ شكل لها هي امتداد للإمبريالية الأوروبية، وأنها مسؤولة عن المأساة الفلسطينية، واستمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، بل تاريخ الشرق الأوسط العنيف». وهو ينعت أصحاب هذه المدرسة، الذين أعطوا القضية الفلسطينية اعتبارها بأنهم إما مجددون لكنهم خاطئون، أو صائبون لكنهم رجعيون. ويمتد هذا النقد ليطول بالطبع المفكرين العرب الذين، كما يدعي، يحتكرون الدراسات الأكاديمية للمنطقة. كما أنه يدعي أن «دراسات الشرق الأوسط قد وقعت بصورة متزايدة تحت سيطرة العرب أو العلماء من أصول عربية» وأن «الأقطار العربية المنتجة للبترول قد اخترقت أكثر الجامعات الغربية عراقة، وكذلك دور النشر الأكاديمي، من خلال تمويل المطبوعات وتقديم المنح السخية لتأسيس هيئات للمنح الدراسية ومراكز البحوث التي تمارس عليها سيطرة دائمة». ومثل هذه الأحكام غير الموضوعية لا تضر بدراسات الشرق الأوسط فحسب، بل بالعلاقات الطيبة بين الأقطار العربية والغربية أيضاً.

كان من نتيجة الاعتماد على مواد سبق نشرها أن تكرر الفرض الأساسي في كل الفصول بصورة إطنابية تُدخل الملل على القارئ. ولعل ذلك يفسر عدم وجود ببلوجرافيا بالكتاب أو حتى قائمة بالمراجع، بل كان الاعتماد على الهوامش التي تشير إلى المراجع التي جاءت بدورها متكررة في معظم الفصول. كما أن بعض عناوين الفصول تحمل توجهاً عنصرياً لا يخفى على القارئ العادي؛ فعلى سبيل

المثال، عنوان الفصل السادس هو «محاكمة طويلة لاتجاهات العرب المعادية للسامية»، في حين جاء عنوان الفصل الحادي عشر «التقدميون وأصحاب النزعة العربية والدجالون» ويقدم فيها صوراً سلبية بغيضة وغير موضوعية عن العرب.

أخفق الكتاب، في مجمله في عرض القضية الأساسية، وهي تهميش القوى العظمى كي يلقي باللائمة على العلاقات الداخلية المتصارعة بين أقطار الشرق الأوسط، التي أدت إلى الوضع الراهن المتردي، بحسب ادعاء الباحث. يجد القارئ الموضوعي صعوبة في قبول مثل هذا التنظير غير الواقعي، ويتعجب من إصرار الباحث على طمس دور القوى العظمى في أحداث الشرق الأوسط. باختصار شديد يعاني المؤلف النظرة الأحادية غير الموضوعية التي يحاول فيها فرض إيديولوجية غير مسوغة تحت شعار إعادة التفكير في الشرق الأوسط.



اقتصاد

التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية

تأليف: ناصر جاسم الصانع ومحمد عدنان وديع
الناشر: المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2003
عرض: محمد حسين اليوسفي*

بصفحات عددها 290 من القطع الكبير، وبفصول عشرة؛ يحاول المؤلفان مناقشة ضرورة ربط التعليم بسوق العمل من خلال بيان وضع قوة العمل العربية من جهة ومستوى التعليم الفعلي والمتوخى في الأقطار العربية من جهة أخرى. وكأي عمل مشترك لا يعلن أصحابه ابتداء طريقة تقسيم المجهود بينهما، فإننا لا يمكننا معرفة إسهام كل من المؤلفين أو تحديده لنعطي كل واحد منهما حقه من التقويم والنقد، لذا فإن ملاحظاتنا ستشمل الاثنين معاً.

ينطلق المؤلفان من «دليل التنمية البشرية» HDI أرضية لمعالجة موضوعهما. وهذا الدليل يشمل فيما يشمل: توقعات الحياة، وما يسميه المؤلفان اللاأمية «والترجمة الأفضل للمصطلح هو معدل انتشار التعليم»، ثم التمدرس «ويقصدان به معدل الالتحاق بالمدارس»، ومستوى الدخل للفرد. ويتفاوت موقع الدول العربية في عام 2000 استناداً إلى الدليل المذكور الذي يقيس أداء 175 دولة بين البحرين التي تحتل المرتبة 37 وموريتانيا التي تحتل المرتبة 154.

ولعل الحديث عن التنمية البشرية يقود إلى أعداد السكان، وما زالت العلاقة السببية بينهما موضع جدل فضلاً عن «العدد المثالي» الذي يمكن بواسطته تحقيق التنمية. ويناقش المؤلفان هذه المسألة في الفصل الثاني. ففي عام 2000 كان إجمالي

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

سكان الوطن العربي 246 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصبحوا في عام 2015 نحو 333 مليون نسمة. ومعدل زيادتهم الطبيعية هو 2.58% سنوياً. أما معدل الخصوبة في 1995–2000 فقد بلغ خمسة أطفال للمرأة الواحدة في مقابل ثلاثة أطفال لمجموع العالم. ونسبة كبيرة من سكان الوطن العربي دون 15 سنة (37.6% في عام 2000 و32.2% في 2015) مما يزيد من أعباء الإعالة وتأمين الخدمات لهم؛ إذ إن 30% – 50% من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية متوجهة لتلبية حاجات السكان مقارنة مع 15% في البلدان الأوروبية في عام 1980. وتفاوتت وفيات الرضع في الفترة من 1990–1995 بين 14 في مائة الألف في الكويت، إلى 115 في مائة الألف في جيبوتي. أما متوسط العمر في عام 1995 فقد راوح بين 74 سنة في الكويت و48 سنة في كل من اليمن والصومال وجيبوتي. ويرجع هذا التفاوت إلى التباين في مستوى الرعاية الصحية. ولعل أبرز تجلياتها توافر الأطباء الذين كان معدلهم في عام 1993 طبيباً لكل 262 فرداً في الكويت، وطبيباً لكل عشرة آلاف فرد في السودان وجزر القمر.

ترى، ما وضع التعليم في الوطن العربي، أو ما يطلق عليه المؤلفان «المخزون التعليمي»، وما التحديات التي يواجهه؟ يتناول المؤلفان ذلك في فصليهما الثالث والرابع، فيبدأان بمتوسط سنوات الالتحاق بالتعليم التي تشير أرقامها في عام 1992 إلى 5.8 سنة لقطر و0.4 سنة لجيبوتي. ولا تمثل الأردن في عام 2000 سوى نصف معدل سنوات الالتحاق في الولايات المتحدة، البالغ 12 سنة. أما مؤشر التعليم العام في 1997 فكان متوسطه في الدول العربية 54 مقابل 133 تقريباً لإسرائيل. وقد يكون أبرز تحديات «المخزون التعليمي» هو استمرار الأمية، التي تزداد أرقامها المطلقة سنة بعد أخرى؛ إذ كانت في 1970 نحو 59 مليون أمي أصبحت 68 مليوناً في عام 2000. ومن بين دول العالم الـ 199 يوجد 26 دولة دون تعليم إلزامي، لكن بين الـ 21 دولة عربية، فإن ثمانياً منها دون تعليم إلزامي!! وما زالت معرفة القراءة والكتابة لا تخص أكثر من 61% من سكان الوطن العربي من ذوي الأعمار 15 فما فوق. لا عجب إذن من قلة انتشار الصحف والإقبال عليها في البلدان العربية (60 نسخة للألف في عام 1996). ويقل متوسط الالتحاق بالمدارس في الوطن العربي عن المعدلات العالمية؛ فقد كانت في عام 1997 نحو 58% مقارنة بالدول المتقدمة، حيث سجلت نحو 86%. أما عدد طلاب التعليم العالي لكل مئة ألف نسمة فتتفاوت بين الدول العربية، حيث نجدها في عام 1995 في لبنان والكويت 2715، 2247 طالباً على

التوالي، مقارنة بـ 272 في السودان و22 طالباً فقط في جيبوتي. أما حظ الإنفاق على التعليم فقليل؛ إذ يبلغ مقسماً على عموم السكان نحو 115 دولاراً في عام 1995 مقارنة بـ 1211 دولاراً في الفترة ذاتها في الدول المتقدمة. أخيراً، قد يكون توزيع الكمبيوتر مؤشراً مهماً في هذا الصدد يبين وضع التعليم في الأقطار العربية. ففي عام 2001 كان هناك 75 حاسوباً لكل مئة ألف في مصر، في حين بلغ العدد في ماليزيا 512، أي نحو سبعة أضعاف ما في مصر.

الناشطون اقتصادياً وتخطيط القوى العاملة هي موضوعات الفصلين الخامس والسادس، حيث يذهب المؤلفان إلى تأكيد أن السكان في سن العمل بين 15–65 سنة يمثلون نسبة أقل من النسبة العالمية (53% في عام 1989) والمنخرطون منهم في العمل لا يتجاوزون 28% في عام 1984، في حين تزيد هذه النسبة على 40% في العالم. وهذا يعود إلى «فتوة السكان» فضلاً عن ضعف إسهام المرأة في العمل المأجور. ففي عام 2000 مثل ما هم دون 15 سنة نحو 38% من جملة السكان، في حين أن هذه النسبة لا تزيد على 20% في الدول المتقدمة. ويظهر ضعف مساهمة النساء في سوق العمل لو علمنا أن 80% ممن هن في سن العمل (25–54) غير نشيطات اقتصادياً في بلدان مثل الجزائر والأردن وسورية وفلسطين. أما معدل البطالة فهو أيضاً مرتفع بشدة بين الدول العربية من 0.7% في الكويت إلى 26% في الجزائر، في حين أن متوسط البطالة في البلاد العربية هو 12.44%. أما الأخطر من ذلك فهو بطالة المتعلمين حيث تبلغ بطالة الجامعيين 14% من نسبة العاطلين عن العمل. وهنا تظهر ضرورة تخطيط القوى العاملة وربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

استشراف المستقبل هو ما يتناوله الفصل السابع، وليت المؤلفين وضعا هذا الفصل في مكان الفصل العاشر كخاتمة للكتاب، ويشيران فيه إلى ما سيؤول إليه واقع الحال في عام 2015؛ سكانياً سيصل عدد العرب إلى 389 مليوناً (لاحظ أنه يختلف عن الرقم السابق لكننا نلتزم بما يورده الكاتبان) 125 مليوناً منهم دون الخامسة عشرة، وسيكون 44 مليون طفل تقريباً بعيدين عن مقاعد الدراسة، وستكون ثمة حاجة إلى مليون و470 ألف مدرس لمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وبخصوص قوة العمل يرى المؤلفان من واقع حساباتهما الاستشرافية (التي يطلقان عليها مصطلح إسقاطات) أنها سوف تكون بحدود 152 مليوناً، ومن ثم لا بد أن يتوافر لهذا العدد ثلاثة ملايين فرصة عمل سنوياً. وبحسب سيناريو متحفظ، فإن عدد الأطباء سيصل إلى 817 ألفاً بزيادة أكثر من ضعفين ونصف عما

كان عليه الحال في عام 2000. هذه بعض من أرقام المستقبل التي يتنبأ بها الكاتبان دون أن يبينا بشكل حاسم هل بإمكان المؤسسات التعليمية، مثلاً، تخريج هذا العدد من الأطباء أو المدرسين؟.

من استشراف المستقبل يعود المؤلفان إلى واقع الأمة العربية الحالي في الفصل الثامن ليتكلما عن «التقدم التقاني والتشغيل والتنافسية» ليشيرا إلى جملة من النواحي من قبيل مبالغ الإنفاق على البحث العلمي إلى عدد السكان، حيث كان في عام 1990 نحو 14 دولاراً في الوطن العربي، مقابل 354 دولاراً في الدول المتقدمة. أما إنتاج الدول العربية العلمي مجتمعة فقد كان 6652 بحثاً في عام 1995 مقابل 10206 أبحاث لإسرائيل وحدها. إن الأرقام التي يوردها المؤلفان لا تترك مجالاً للشك بوجود فجوة تقنية هائلة بين الأمة العربية والأمم المتقدمة، فجملة الاستثمارات في قطاع الاتصالات في ثماني دول عربية تتوافر عنها بيانات لا تصل عام 2001 إلى نصف استثمارات كوريا. وهناك 1.5 آلة فاكس لكل ألف عربي مقابل 23.2 في الدول المتقدمة، ومستخدمو الإنترنت 0.2 مقابل 17.9. أما حصة صادرات الدول العربية للمنتجات عالية التقانة إلى مجموع صادراتها فهي 1% في كل من الكويت ومصر وسوريا في حين أنها تمثل 57% في ماليزيا.

إن الإنسان هو صانع التنمية وغايتها، كما يقول المؤلفان مختتمين عملهما المليء بالأرقام والجداول والإحصائيات فضلاً عن سبعة عشر جدولاً وضعت في الملحق. ولا شك أن تخطيط الموارد البشرية هو الوسيلة المثلى لعملية التنمية، ويؤدي التعليم دوراً أساسياً في ذلك، وهذا ما أراد أن يبينه المؤلفان بطريقة علمية. وتبقى لنا ملاحظة لا تقلل من قيمة العمل والجهد المبذول في إنجازه، وهو استخدام بعض المصطلحات غير الدارجة علماً بأن الاتفاق على مصطلحات أي علم من العلوم هو وسيلة التفاهم بين العاملين فيه. فالمؤلفان يستعملان مصطلح «التمدرس» (والأرجح أنهما يقصدان به معدل الالتحاق بالمدارس) وأيضاً «اللاأمية» (بمعنى نسبة المتعلمين) و«التوزيع المهني للشعب النشيط» (ويقصدان به التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً)، بل إنهما يستخدمان بعض المصطلحات التي قلما يوجد خلاف حولها مثل «يتطور بمعنى يزداد، ص132» أو «ساكن بدلاً من نسمة، ص216».

على العموم، «التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية» مساهمة في فهم واقع التعليم وإلى أي مدى يسهم في سوق العمل العربي ودعوة من أجل استخدام التعليم أداة لتطوير سوق العمل وسد احتياجاته بغية الوصول إلى التنمية البشرية التي هي غاية كل مجتمع.

علم نفس

"الأسرة - التعريف والوظائف والأشكال"

تأليف: كمال مرسي
الناشر: دار القلم - الكويت - 2003.
عرض: جاسم الخواجة*

يتكون الكتاب من ثلاثة فصول تناولت الأسرة من حيث التعريف والوظائف والأشكال، وفيما يلي استعراض لهذه الفصول.

قدم لنا المؤلف في الفصل الأول مجموعة من التعريفات للأسرة منها:

تعريف الأسرة في اللغة بأنها الأسر والقيد والربط بشدة والعصبية، والتعريف من المشرع بأنها بعض الأهل والعائلة، وأشار الكاتب بإسهاب إلى تعريف العائلة.

ومن تعريفها أيضاً بأنها منازلة الرجل زوجته وأولاده، والإعالة المتبادلة من الواجبات والحقوق بين أفراد الأسرة.

لقد ذكر الكاتب ثلاث ركائز لتعريف الأسرة:

1 - الأسر أو القيد الاختياري من الزواج والإحياء في القرابة وصلة الرحم.

2 - الأنس والمودة وإزالة الوحشية عن أفراد الجماعة وتحقيق الأمن والطمأنينة لهم.

3 - الإعالة لأفراد الجماعة ومساندتهم والإنفاق عليهم والتضحية من أجلهم.

* رئيس قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

لقد ذكر الكاتب تعريف الأسرة من خلال العلوم الاجتماعية – التي تحمل في معانيها المعاني التي وردت في كتاب الله والمشرع.

انتقل الكاتب بعد ذلك إلى خصائص جماعة الأسرة، وهي الزواج الشرعي والإنجاب المركز الاجتماعي للرجل والمرأة، الأعمار المختلفة لأفراد الأسرة، الواجبات والحقوق، المودة والمحبة والتضحية المتبادلة، الرعاية، القيادة التي توفر رعاية وحماية، والإنفاق والتضحية من أجل أفراد الأسرة.

وآخر الحقائق العيش معاً في مكان لمدة طويلة.

التمرد على الأسرة والتقاليد أحد العناوين الرئيسة التي ناقش الكاتب من خلالها أفكاراً تناهض الأسرة التقليدية وتدعو إلى تغيير من شكل الأسرة التقليدي من حيث الشكل والخصائص والواجبات.

ولقد ذكر بعض أشكال الأنظمة الأسرية الحديثة؛ **الشكل الأول**: هو أسرة المعاشرة، وهي أسرة الشريكين غير المتزوجين بهدف تنمية العلاقة العاطفية والجنسية دون تحمل أي مسؤولية. وهذا الشكل من الأسرة واجه مشكلات عديدة بسبب اللامسؤولية التي ترفع من الخلافات بين الشريكين. **والشكل الثاني**: هو أسرة الكميون commune family، وهي الأسرة المكونة من مجموعة رجال ونساء لا يرتبطون بروابط زواج ولا قرابة، يمارسون حياتهم بحرية ومسؤولية مشتركة في جميع جوانب الأسرة. **والشكل الثالث** للأسرة الحديثة: هو أسرة الجنس الواحد، وهي جماعة من رجلين أو امرأتين يعيشان معاً، وتربطهما علاقة جنسية مثالية، **والشكل الرابع** والأخير: هو الأسرة الزواجية، وهي تتكون من رجل وامرأة بينهما زواج رسمي، ويكون لكل فرد منهما مجموعة من الواجبات والحقوق ويتحمل جزءاً من المسؤولية في الأسرة.

وقد ختم الكاتب الفصل بنقد مفصل للأشكال والأسرة الحديثة، ودعا من خلال نقده إلى التزام التعاليم الشرعية في شكل الأسرة.

يحتوي الفصل الثاني نقاطاً عديدة تناولت أهداف الأسرة ووظائفها والمسؤوليات الأسرية.

أشار المؤلف إلى أن هناك ثلاثة أهداف للأسرة، وهي ما يأتي:

1 – العمل على تنمية الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية والعقلية.

2 – العمل على تنشئة الأجيال.

3 – إعطاء الحياة معنى وقيمة.

ثم ينتقل الكاتب فيستعرض عشر وظائف للأسرة، هي:

الوظيفة الأولى: هي إشباع حاجات الفرد سواء كان ذلك إشباعاً للحاجات الجسمية والعضوية والنفسية والاجتماعية والروحية.

الوظيفة الثانية: الإنجاب وتربية الأبناء، فجاء ببعض المعلومات والمصادر الغربية والعربية التي تؤكد وظيفة الإنجاب بوصفها وظيفة أساسية للزواج، وتليه عملية التربية من خلال التنشئة الاجتماعية.

الوظيفة الثالثة: رعاية الأبناء وحمايتهم وعلاجهم، ويحتاج الابن إلى الرعاية والحماية لكي ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل النمو السوي.

الوظيفة الرابعة: التعليم، وهي إكساب الأبناء المهارات والمعلومات التي تعمل على تنمية قدراتهم وميولهم لمواجهة الحياة، وتسهم الأسرة بشكل كبير في تدريب الأبناء على استخدام أساليب مختلفة سوية لمواجهة متطلبات الحياة.

الوظيفة الخامسة: إكساب الأبناء التعاليم الدينية والمعرفة بأن هناك خالقاً يجب عبادته والسير على خطى التعاليم التي أرسلها للبشرية.

الوظيفة السادسة: تدريب الأبناء على كسب الرزق والعمل، وتضع الأسرة أسس توزيع المسؤولية على أن يقوم الأب بالعمل والإنفاق على الأسرة، وحث جميع أفراد الأسرة (الزوجة أو الأبناء) على التعاون في الإنفاق على الأسرة كل بحسب طاقاته وإمكاناته، ولكن الأساس أن مهمة الإنفاق تكون على الزوج أو الأب.

الوظيفة السابعة: الترويح وشغل أوقات الفراغ وتوفير أنشطة مسلية، وأشار الكاتب إلى أهمية هذه الوظيفة لنقل الفرد من الهم والضيق إلى الراحة والسعادة التي تؤدي إلى الصحة النفسية السوية، وهناك أساليب مختلفة من الترويح، منها الأنشطة الرياضية والثقافية والحفلات والرحلات وممارسة الهوايات.

الوظيفة الثامنة: حفظ الأخلاق، تضع الأسرة الوسائل المناسبة التي تتفق والعادات والأخلاق والنظم المعينة لإشباع الحاجات لأفرادها. فإذا ما قامت الأسرة بهذا الدور بصورة صحيحة فإن المجتمع سوف تنتشر فيه الأخلاق الحميدة،

والعكس صحيح، فعدم قيام الأسرة بهذا الدور يؤدي إلى تدهور الأخلاق في المجتمع.

الوظيفة التاسعة: المساندة الاجتماعية، وهي توفير الأمن والمودة والمحبة واستمرار المشاعر الصادقة لأفراد الأسرة، فمساندة الأسرة لكل فرد منها في السراء والضراء ترفع من درجة السواء لذلك الفرد. وهناك أنواع عديدة للمساندة منها المساندة الوجدانية والمادية.

الوظيفة العاشرة: تحديد المكانة الاجتماعية، وهي اكتساب الفرد مكانته الاجتماعية من مكانة الأسرة التي ينشأ فيها، ولقد ضمن الكاتب في هذه الفقرات أهمية الانتماء إلى الأسرة، فانتماء الفرد إلى أسرة يعطيه قيمة ومعنى، فالأطفال الذين ينتمون إلى أسرة لها مكانة اجتماعية وبها درجة عالية من الاستقرار يكونون أكثر استقرار وتفوقاً وقدرة على تحمل المسؤولية.

اختتم الكاتب هذا الموضوع بالحديث عن تناقص وظائف الأسرة في الوقت الحاضر؛ فحياة الأسرة تسير نحو تقليص وظائفها وضعف تماسكها.

المسؤولية الأسرية:

هي آخر الموضوعات التي ناقشها الكاتب في هذا الفصل؛ فأشار إلى تحديد مسؤولية الأسرة، وحددها بخمسة أنواع: الواجبات والحقوق الزوجية، الأعمال المنزلية، التنشئة الاجتماعية، والقيادة في الأسرة، وكسب الرزق.

وأكد أن توزيع المسؤوليات بين الزوج والزوجة يساعد على رفع مستوى الوفاق والاستقرار في الأسرة.

استعرض الكاتب في الفصل الثالث أشكال الأسرة الذي تضمن نوعين رئيسين لأشكال الأسرة، وهما الأسرة النواة والأسرة الممتدة. الأسرة النواة: وهي التي تتكون بأبسط أشكالها من الزوج الأب والزوجة الأم والابن وهناك مجموعة من أشكال الأسرة النواة:

- أسرة نواة قياسية: زوج، زوجة، أبناء غير متزوجين، الأب يعمل خارج المنزل والأم تعمل في المنزل.

- أسرة نواة يعمل فيها الزوجان خارج المنزل، الزوجان يتقاسمان الإنفاق على رعاية الأسرة.

- أسرة نواة ثنائية الزوجية: تتكون من زوج وزوجتين أو أكثر وأبناء.
- أسرة نواة أحادية الوالدين، تتكون من حالة موت أحد الزوجين أو الطلاق.
- أسرة نواة غير مكتملة البناء، وهي زوج وزوجة دون أبناء.
- أسرة نواة حاضنة، وهي تتكون من زوج وزوجة وطفل تم احتضانه.
- الأسرة الأبوية والأسرة الأمومية، وهي الأسرة التي تكون القوامة فيها للرجل أو المرأة.

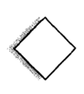
ولقد أفرد الكاتب بعض الفقرات قارن من خلالها بين الأسرة النواة المسلمة والأسرة النواة غير المسلمة.

وأشار إلى أن الأسرة الممتدة تتكون من زوجين وأبناء، ثم تمتد رأسياً لتشمل الأجداد والأحفاد، وأفقياً لتشمل الأعمام والعمات والأخوال والخالات.

ولقد حدد لهما خصائص وأشكالاً، ومن أهم أشكال الأسرة الممتدة:

- أسرة ممتدة نموذجية تتكون من جدين وأبناء وأحفاد.
- أسرة ممتدة أحادية الجد، وهي أسرة توفي فيها أحد الجدين.
- أسرة ممتدة متحدة، وهي تتكون بعد وفاة الجدين، فيعيش الأخوان معاً بعد الزواج والإنجاب.
- أسرة ممتدة معدلة تتكون من أكثر من أسرة نواة.

يحتوي الكتاب معلومات جيدة تساعد الباحثين على تحديد المفاهيم الرئيسة في موضوع الأسرة، ويستطيع المهتم بموضوع الأسرة أن يجعل هذا الكتاب بدايته الأولى لتعرف الموضوع والمهمة في الأسرة.



علم نفس

تطويرات في القياس المحوسب

Innovations in Computerized Assessment

تأليف: Fritez Drasgow, Julie B. Olson-Buchanan
الناشر: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers 1999 Mahwah, New Jersey - London
عرض: أمين محمد صبري نور الدين*

لقد تبوأ القياس النفسي منزلة رفيعة بين ميادين علم النفس على المستويين النظري والتطبيقي؛ فعلى المستوى النظري، ساعد ظهور نظرية الاستجابة للمفردة Item Response Theory (IRT) في الخمسينيات من القرن الماضي – بالإضافة إلى الاستفادة من بعض النماذج الرياضية الحديثة – على وضع أساس جديد للقياس النظري والتربوي. أما على مستوى الممارسة، فإن التطور المتلاحق لمفاهيم القياس النفسي ونظرياته قد واكبه طفرة هائلة في تقنيات الحاسب سواء في مجال العتاد Hardware أو البرمجيات Software. وكان لا بد للقياس النفسي والتربوي أن يساير هذا التطور المذهل، فظهرت من جراء ذلك مصطلحات عديدة لتعبر عن أشكال مختلفة من القياس، وعلى رأسها مصطلح الاختبار المحوسب Computerized Testing.

وقد صدر في الآونة الأخيرة عدد من الكتب والمصادر التي تشرح الأساليب والمفاهيم الحديثة في القياس النفسي المتقدم. ومن تلك الكتب الكتاب الذي بين أيدينا الآن الذي يحمل عنوان تطويرات في القياس المحوسب Innovations in Computerized Assessment الصادر من مؤسسة Lawrence Erlbaum Associates عام 1999. وقد

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، المملكة العربية السعودية.

حرره اثنان من أساتذة علم النفس، هما Fritz Drasgow وJulie B. Olson-Buchanan. والكتاب مقسم إلى اثني عشر فصلاً بخلاف المقدمة، ويقع في 266 صفحة. استهل المحرران مقدمة الكتاب بحكاية طريفة ساقاها عن حالة أجهزة الحاسب في بداية التسعينيات حال استخدامها في عرض بيانات لهما في أحد المؤتمرات، حين وصفا كيف كانت تعمل ببطء شديد عند عرض بعض لقطات الفيديو، ثم التحول المذهل الذي طرأ على الحاسب في نهاية التسعينيات. ومع ذلك يرى المحرران أننا، في سياق القياس النفسي، لم نستفد من هذه التطورات الاستفادة المثلى. وأكد المحرران أن أحد أهم أسباب صدور هذا الكتاب هو محاولة للإجابة عن سؤال الباحثين المتكرر دائماً، وهو "**كيف أضع اختبارا محوسباً؟**".

ففي الفصل الأول – الذي كتبه المحرران المذكوران آنفاً – عرضا في البداية المميزات التي يمكننا أن نحصدها من إجراء القياس على الحاسب، من حيث إمكانية التحكم في توقيت عرض المفردات بدقة متناهية، وعرضها بطريقة ديناميكية ليسهل استخدامها من جانب المفحوص، وإمكانية قياس كمون الاستجابة، والحفاظ على سرية الاختبارات، والتصحيح الفوري للاختبار؛ مع إمكانية تفسير الدرجات برمجياً، واستخراج النتائج بسرعة شديدة، والدقة المتناهية مع تجنب الأخطاء البشرية. علاوة على ذلك، فإنه من الممكن بسهولة تامة تضمين عناصر لا غنى عنها في القياس النفسي والتربوي مثل التغذية الراجعة Feed Back للمفحوص عقب كل استجابة، وإضافة الأبعاد الثنائية والثلاثية للمفردات مع تغيير تلوينها بحسب حاجة الاختبار لقياس القدرات البصرية المكانية، وتضمين رسومات متحركة، مما يتيح تحقيق أغراض تطبيقية متعددة للقياس على الحاسب. وأخيراً، إضافة الإمكانات الصوتية والمرئية video-audio للمفردات لاستثمار تطبيقات الفيديو التفاعلي interactive video.

غير أن المؤلفين ختما الفصل بالتحديات التي تواجه عملية القياس على الحاسب، حين أشارا إلى أنه لا توجد حتى الآن منهجية محددة لإنشاء المقاييس على الحاسب، كما أنه ليس ثمَّ أدبيات كثيرة يمكن أن تساعد الباحثين والممارسين على وضع مقاييس محوسبة، والمشكلات المصاحبة لتصحيح المقاييس المستندة إلى الفيديو التفاعلي. فضلاً على الوقت الطويل والجهد المبذول في إنشاء هذا النوع من المقاييس.

وفي الفصل الثاني وصف كل من Zicker, Overton, Taylor, and Harms مشروع عمل اختبار تواؤمي محوسب لقياس القدرة على الاستدلال الرياضي بهدف انتقاء مبرمجي الحاسب وترشيحهم للعمل بإحدى شركات التأمين في الولايات المتحدة. والاختبار التواؤمي المحوسب هو ذلك الاختبار الذي يفصل Tailord لكل فرد على حدة؛ حيث تعرض إحدى مفردات الاختبار على المفحوص من خلال الحاسب، وبعد الإجابة عنها تقدر قدرته، ثم ينتقى له مفردة أخرى بناء على قدرته المقدرة ومدى صحة إجابته السابقة، وبعد الإجابة عن المفردة التالية، تصحح وتقدر قدرته مرة أخرى، ثم ينتقى له مفردة أخرى تتناسب والتقدير الجديد لقدرته. وهكذا يستمر الاختبار في عرض المفردات التي تتواءم وقدرة كل فرد على حدة تباعاً؛ حتى يصل به الاختبار إلى قيمة من الثبات محددة سلفاً ينتهي عندها الاختبار، ومن ثم لا يتعرض المفحوص للمفردات السهلة جداً أو الصعبة جداً بالنسبة له، بل تقدم المفردات التي تتناسب ومستوى قدرته فقط. ويتميز هذا النمط من القياس بالوصول إلى تقدير لقدرة الفرد بأقل عدد ممكن من المفردات، مع دقة أعلى في القياس وقيمة أكبر في مستوى الثبات.

وتحتاج الاختبارات التواؤمية المحوسبة إلى إعداد مسبق من قبل، من خلال التطبيق على عينات مختبرة كبيرة نسبياً. ويعد الاختبار التواؤمي المحوسب أحد أهم وأحدث تطبيقات نظرية الاستجابة للمفردة، وهي إحدى النظريات الحديثة للقياس النفسي، ولها فروض لا بد من تحقيقها قبل استخدام النظرية، ولا تعتمد في تقدير درجات الأفراد على عدد الإجابات الصحيحة، كما هو الحال في الإجراءات التقليدية للقياس، بل تعتمد على نمط إجابة الفرد بناء على دالة رياضية مستندة إلى نظرية الاحتمالات تسمى دالة الاستجابة للمفردة.

وقد عرض المؤلفون في هذا الفصل مناقشة لمراحل إنشاء هذا الاختبار التواؤمي المحوسب وخطواته بداية من وضع المفردات وتدريجها calibrated داخل مستودع المفردات item pool والتحقق من الصدق التلازمي للاختبار. ثم عرضوا مزايا الاختبارات المحوسبة التي وضعوها من حيث الحفاظ على سرية الاختبار وعدم تعرض تطبيق الاختبار وتصحيحه للأخطاء البشرية.

أما الفصل الثالث فقد عرض Segall and Moreno مشروع تحويل بطارية الاستعداد المهني للقوات المسلحة Armed Sevices Vocational Aptitude Battery

(ASVAB)، التي كانت تطبق ورقيًا، إلى بطارية تواؤمية محوسبة. وتعد هذه البطارية من أهم وأكبر البطاريات المهنية لانتقاء الجنود وتصنيفهم للمهن المختلفة داخل الجيش الأمريكي، وقد أنشئت عام 1976، وتتكون من 10 اختبارات فرعية، وطبقت على أكثر من 400000 جندي عبر 20 سنة، قبل أن تتحول إلى الإصدار المحوسب عام 1996. وقد تضمن هذا الفصل مناقشة مفصلة لإجراءات هذا التحول، وخصائص الإصدار المحوسب لهذه البطارية.

أشار مؤلفا الفصل إلى أن البطارية التواؤمية المحوسبة بدأت بنحو 3600 مفردة طبقت على 137000 من أفراد القوات المسلحة، وقد أجريت على البيانات تحليلات للتحقق من مطابقتها للنموذج ثلاثي البارامتر، وأحادية البعد لكل اختبار فرعي، والتحقق من توازن المحتوى. ثم شرح المؤلفان الإجراءات السيكومترية التي أجريت على البطارية، مثل التحكم في مدى تكرار عرض المفردات لكل المفحوصين. كما اختيرت قاعدتا الإنهاء المتغير والثابتة لإنهاء الاختبار، وقدرت القدرة بالأسلوب أوين البييزي Owen's Bayesian كما حدد الزمن المطلوب للإجابة عن بطارية الاختبارات، وجميع المصطلحات السابقة هي – في الأصل – من الأركان الرئيسة للاختبار التواؤمي المحوسب. وقد عرض مؤلفا الفصل لعدد كبير من الدراسات التي أجريت للتحقق من ثبات البطارية المحوسبة، وصدقها التكويني، ومدى تكافئها مع البطارية الورقية. وأشارت نتائج تلك الدراسات إلى أن معظم الاختبارات الفرعية للبطارية التواؤمية المحوسبة أظهرت ثباتاً وصدقاً مرتفعين، كما أسفرت النتائج أيضاً عن تكافئها مع نظريتها الورقية.

وفي الفصل الرابع قامت Bergstrom and Lunz بعرض لإمكانية توظيف الاختبار التواؤمي المحوسب لعقد امتحانات إجازة Certification التمريض الصادرة من المجلس القومي لزمالة التمريض الأمريكية. وقد أعطت المؤلفتان أمثلة من مختلف الاختبارات التي يمكن أن تستفيد منها شهادات الإجازة والترخيص داخل تطبيقات الاختبارات التواؤمية المحوسبة.

كما عرضت المؤلفتان لمفهوم الاختبار التواؤمي المحوسب، وخصائصه المختلفة، وأهميته في القياس. ثم ناقشتا الجوانب النظرية والقضايا العملية والمشكلات المختلفة؛ لاعتماد الاختبار التواؤمي المحوسب في مجال امتحانات الإجازة والشهادات من حيث حجم عدد الأسئلة المناسب داخل مستودعات

المفردات، وأهمية أن تغطي المفردات مدى واسعاً من الصعوبة، واستراتيجية انتقاء المفردات، والمدخل المناسب لتقدير القدرة، ومدى إمكانية مراجعة المفحوص لإجابته، وقاعدة إنهاء الاختبار، وتوازن المحتوى. وكل هذه قضايا رئيسة في مجال الاختبارات التواؤمية المحوسبة.

وفي الفصل الخامس رصد Kingsbury and Houser لبداية اعتماد الاختبار المحوسب في المدارس العامة في الولايات المتحدة منذ عام 1984. وقد وصف المؤلفان مجالات استثمار الاختبارات التواؤمية المحوسبة في المدارس مثل التقويم التشخيصي، ومنح الشهادات الدراسية، والاختبارات القبلية والبعدية وغيرها. وقد عرض المؤلفان لمثال من هذه الاختبارات بالتفصيل، وهو اختبار التحصيل الرياضي التواؤمي المحوسب متضمناً إنشاء مستودع المفردات، واختبار النموذج أحادي البارامتر، وكيفية تدريج الدرجات، واستراتيجيات انتقاء المفردات، وأساليب قيودها. بالإضافة إلى ذلك ركزا على الاعتبارات العملية مثل واجهة الاختبار ونظام التشغيل والبرامج المستخدمة للتقويم.

أما في الفصل السادس فقد شرح Mills عملية تحويل اختبارات القبول الأكاديمي Graduate Record Examination GRE إلى صورة تواؤمية محوسبة، حيث ناقش في هذا الفصل عدداً من القضايا المرتبطة مثل التكافؤ بين الصورة التواؤمية والصورة الورقية، واستخدام أنماط مختلفة من الأسئلة على الحاسب، ومعالجة بعض القضايا الفنية للتطبيق على الحاسب مثل تكشف المفردات، وإمكانية تخطي بعضها، ومراجعة المفردات المجاب عنها سابقاً، وتصحيح الامتحانات غير المكتملة الإجابة. وأبرز المؤلف مزايا الاختبارات التواؤمية المحوسبة التي تفوقت على الاختبارات الورقية في خفض الزمن اللازم للإجابة عن الأسئلة، ودقة القياس، فضلا على ثبات أعلى للاختبار على الرغم من تطبيق عدد من الأسئلة لا يتجاوز نصف عدد المفردات في الاختبار الورقي.

وفي الفصل السابع عرض Ackerman, Evans, Park, Tamassia, and Turner مراحل وخطوات وضع إنشاء اختبارات محوسبة في أحد التخصصات الطبية، وهو علم الجلد dermatology. والجديد في هذه التجربة المعروضة في هذا الفصل هو عدم الاكتفاء بتقديم أو عرض المفردات بصورة نصية أو رقمية، بل استغلال الإمكانات الفريدة للحاسب في توظيف الوسائط المتعددة multimedia

لاستصحاب صور ملونة، وأشعة X ray وأشكال لحالات مرضية محددة، واضطرابات جلدية مع أسئلة الاختبار؛ حيث يقوم الطلاب بإعطاء تاريخ مختصر للمريض، وتشخيص المرض، والتعليق عليه. وقد تضمن هذا الفصل مناقشة للقضايا الفنية والتقنية التي يمكن مواجهتها بالإضافة إلى الأساليب السيكومترية المختلفة التي يمكن أن تعزز عملية التقويم.

أما في الفصل الثامن فقد شرح Vispoel كيفية توظيف إمكانات الوسائط المتعددة للحاسب لتطوير أول اختبار تواؤمي محوسب لقياس الاستعداد الموسيقي؛ فقد وصف المؤلف في هذا الفصل خطوات إنشاء المثيرات السمعية المختلفة لقياس النغمات، والذاكرة السمعية، والألحان وغيرها من مفردات الاستعداد الموسيقي وكيفية تدريج المفردات وتحديد الزمن المناسب لكل اختبار فرعي وتقويم الصدق؛ حيث أكد المؤلف أهمية الاختبارات الموسيقية التواؤمية المحوسبة في خفض عدد المفردات في أثناء التطبيق بنسبة قد تتجاوز 93% لتصل إلى نفس معاملي الثبات والصدق التلازمي للاختبار الأصلي. وقد ختم الفصل بعرض للتوجهات الحديثة مشيراً إلى دور البرمجيات الحديثة، والخصائص السيكومترية المناسبة في كفاءة الاختبارات التواؤمية المحوسبة.

وفي الفصل التاسع وصف Drasgow, Olson-Buchana, and Moberg تطوير اختبار لمهارات حل الصراعات للمديرين عن طريق الوسائط المتعددة واستناداً إلى نموذج نظري؛ تعرض فيه على الممتحن لقطات فيديو بالصوت والصورة لمواقف محددة، ثم يوجه إليه أسئلة اختيار من متعدد، حيث تحدد إجاباته مساره إلى الأسئلة الأخرى من خلال لقطات فيديو أيضاً. وقد ناقش الفصل الخطوات المطلوبة لإنشاء هذا النوع من الاختبارات، والمشكلات السيكومترية التي تواجهه، ونوعية البرمجيات التي تتلاءم معه. ونظراً لأن نتائج الدراسة في هذا الفصل كشفت عن أن مهارات حل الصراع غير مرتبطة بالقدرة المعرفية العامة، فقد ختم الفصل بتأكيد ضرورة دراسة الفروق الفردية في المهارات الاجتماعية وعلاقتها بسلوكيات العمل.

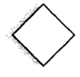
وفي الفصل العاشر يعرض كل من Hanson, Borman, Mogilka, Manning, and Hedge لمشروع فريد آخر عن إنشاء اختبار لقياس الأداء المهني لمتخصصي التحكم في المرور الجوي بالاستعانة بإمكانات الصوتيات والمرئيات والوسائط المتعددة للحاسب. حيث يعرض على المتقدمين لأداء هذه الوظيفة محاكاة لسيناريو

التحكم في المرور الجوي على الحاسب بمصاحبة الصوت والصورة، ثم تقدم إليهم أسئلة في صورة مشكلات لما يجب أن يؤدوه حيالها. وقد عرض المؤلفون وضع محتوى المحاكاة، وترجمته إلى قياس محوسب ومراحل مراجعته وتنقيحه، وإجراءات الدراسة الاستطلاعية. وقد خلص المؤلفون إلى أن اختباراً من 38 مفردة كاف تماماً لقياس هذا الأداء المهني الراقي مع التحقق من ثبات الاختبار، وصدقه التكويني.

وفي الفصل الحادي عشر وصف المؤلفون Burroughs, Murray, Wesley, Medina, Penn, Gordon, and Catello بعض الإرشادات العملية حول المفاهيم النظرية والخطوات العملية لإنشاء أنظمة القياس السلوكي بالمساعدة التكنولوجية من خلال مؤسسة Wilson Learing Corprtation التي قامت منذ سنوات بتحديث عملية التقويم. ويتضمن هذا الفصل مناقشة لكيفية تحديد أي جوانب في عملية التقويم تنفذ أفضل عن طريق الحوسبة، والجوانب التي تؤدى بفعالية أكثر عن طريق الإنسان. وقد أكد المؤلفون على الحوسبة التي تؤدي إلى توفير الوقت والمال، كما أكدوا أيضاً أهمية التغذية المرتدة بالنسبة إلى الأداء في التقويم المحوسب.

وقد ختم المحرران الكتاب بالفصل الثاني عشر بمناقشة الخطوط العامة المشتركة للفصول السابقة وتأكيد القضايا السيكومترية المثارة من جانب التقويمات الحديثة، وتأكيد ضرورة إنشاء برمجيات حديثة تواكب متطلبات القياس النفسي الحديث وتحقق أغراض القياس المختلفة. علاوة على مدى جدوى توفير الوقت والجهد لتطويرات اختبارات محوسبة. كما اقترح المحرران بعض الأساليب التي يستخدمها الحاسب لتحسين عملية القياس.

والكتاب في مجمله يزود القارئ بجرعة كبيرة ومكثفة حول الاستخدامات المختلفة التي يمكن أن نستثمرها في مجال القياس النفسي ولا سيما في إطار الاختبارات التواؤمية المحوسبة التي عرضت في الفصول من الثاني إلى السادس. والفصول الأربعة التالية فقد عرضت لاستخدام الوسائط المتعددة للحاسب في القياس. أما الفصل الحادي عشر فيعرض لاستخدام الحاسب في أغراض محددة. والكتاب بهذا المحتوى جدير بالاطلاع والدراسة والاستفادة منه في تطوير حركة القياس النفسي في بيئتنا العربية.



علوم سياسية

الإسلام ورهانات الديمقراطية

تأليف: محمد محفوظ
الناشر: المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب 20001 – 213 صفحة قطع كبير
عرض: حواس سلمان محمود*

إن الظروف العالمية الراهنة بعد أحداث 11 سبتمبر تتطلب من النخبة الفكرية والثقافية التحرك بوعي وبمقدرة ومسؤولية لكشف الأمور وإزالة الالتباسات الحاصلة، وذلك بالبحث في معادلة التراث والمعاصرة وتبيان قدرة العالم العربي والإسلامي في الحفاظ على خصوصيته الثقافية والواقعية، وفي الوقت نفسه امتلاكه مقومات التكيف مع التطورات العلمية والاقتصادية والثقافية الكبرى التي تشهدها الساحة العالمية. وفي هذا السياق يأتي كتاب "الإسلام ورهانات الديمقراطية" للباحث محمد محفوظ ليبين أن الديمقراطية اليوم تشكل بوابة للتغيير والإصلاح السياسي واستيعاباً للشرائح والطاقات الجديدة في المجتمع، وتنظيماً للاختلافات والصراعات الداخلية، وضبطاً لنزعات الزعامة والاستفراد، وطريقاً للتداول واحترام حقوق الإنسان والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية التي هي خيار الشعوب العربية والإسلامية لوقف الانهيارات الداخلية المتعددة الوجوه والمستويات، كما أنها استراتيجية هذه الشعوب لحشد الطاقات وتنظيم التنوع وتعبئة الإمكانات للحصول على الاستحقاقات الكبرى لمجالنا الإسلامي المعاصر، وذلك لأن تغييب الديمقراطية وإقصاء المكونات السياسية والثقافية من المشاركة في الشأن العام هو جذر العديد من المآزق والأزمات، ولا حل لهذه المآزق والأزمات والتوترات إلا بتبني الديمقراطية خياراً قادراً على إخراجنا من المآزق المستعصية والتوترات المفتوحة، والرهان على

* المصرف التجاري السوري – فرع القامشلي – سوريا.

الديمقراطية ليس حلاً سحرياً سريعاً ولكنه الخطوة الأولى في الطريق الصحيح، بمعنى أن الانحياز إلى الخيار الديمقراطي لا يعني أننا بالضربة القاضية سننهي كل مآزقنا وأزماتنا دائماً بل يعني أننا نسير في الطريق الصحيح المفضي إلى تفكيك كل مآزقنا وأزماتنا. فالديمقراطية هي المجال العام الذي يعيد الحيوية والفعالية للحياة السياسية والمدنية، وهي التي تسمح لنا، من مواقع متعددة، بمعالجة مشكلاتنا، كما أنها توفر لنا ممكنات جديدة في هذا السبيل.

الكتاب يتألف من مقدمة وتمهيد وفصلين (وكل فصل احتوى عدداً من العناوين الفرعية) وخاتمة مع ثبت للمصادر والمراجع جاءت ضمن 213 صفحة من القطع الكبير.

قضايا الانتقال إلى الديمقراطية:

يعالج الفصل الأول قضايا الانتقال إلى الديمقراطية:

فيتناول أولاً المتطلبات الذاتية والموضوعية، فيرى أن وقائع العصر وتحولاته المتسارعة في كل الحقول والمجالات تخلق أمامنا - أفراداً وجماعات - تحديات عديدة بطبيعة الرؤية والخيارات المستخدمة وسياقات الاستجابة لهذه التحديات، فالقيم الكبرى التي تنادي بها وتطرحها اليوم في مختلف المحافل والمواقع الحضارية الحديثة، تغرس في واقعنا وفضائنا الفكري والمعرفي والسياسي العديد من التساؤلات والإشكاليات التي تبحث عن إجابات أو محاولة لها، وهذا لا يعني بطبيعة الحال الانخراط الفوضوي في قضايا شائكة دون امتلاك عدة وترسانة فكرية مناسبة لهذا الانخراط، بل يعني ضرورة تهيئة واقعنا بكل مفرداته ومستوياته إلى الفهم والتفاعل مع مختلف قضايا العصر، والتهيئة هنا لا تنحصر في السيكولوجي فقط بل تتعداه إلى ضرورة توفير المتطلبات الذاتية والموضوعية للانخراط الإيجابي والنوعي في تحولات العصر ومساراته الجديدة، ولعل من أهم المتطلبات الذاتية إعادة صوغ قضايانا الفكرية الملحة وتنظيمها؛ إذ لا يمكن أن نحقق فهماً عميقاً للعصر ونحن نعيش قضايا على المستوى الفكري لا تسهم في عملية الفهم والتفاعل بل تزيدنا ابتعاداً وانزواءً عن قضايا العصر وتحولاته، ولا نجانب الصواب حين نقول: إن من أهم القضايا الفكرية والسياسية التي تحتاج إلى إعادة صياغة رؤيتنا ونظرتنا إليها - أفراداً وجماعات - هي مسألة الديمقراطية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى وآليات وأنساق اجتماعية وسياسية؛ وذلك لأن المجال الإسلامي اليوم لا يمكنه أن يستأنف دوره التاريخي والحضاري دون الحرية والديمقراطية، فالديمقراطية بكل آلياتها

وآفاقها ومؤسساتها وشروطها الثقافية والمجتمعية هي القادرة على إعادة تأهيل المجال الإسلامي المعاصر لاستئناف دوره وشهوده الحضاري، فكل قيم النهوض ومبادئ التطور بحاجة إلى قيمة الحرية؛ فهي أم القيم التي من دونها لا يمكن أن ينجز البناء المفاهيمي والقيمي لمشروع النهوض الحضاري.

وفي سياق توضيح علاقتنا بالحرية والديمقراطية يجد الباحث «مؤلف الكتاب» ضرورة لذكر المحاور التالية:

أولاً – التحول الذاتي و«إرادة الإنسان»:

إن الخروج من حياة الجمود والركود والسقوط التي تعيشها المجتمعات والأمم في بعض مراحلها وحقبها منوط ومرهون بعزائم البشر وإرادة الإنسان وشروطه، كذلك بالتزام هذه المجتمعات بشروط الخروج من المآزق وعوامل الانعتاق من أساس الجمود والخمود، ففعل التغيير والتطوير دائماً وفي أي اتجاه وحقل كان منوطاً بإرادة الإنسان؛ فهو الذي يقرر بقدراته وإرادته إمكانية التطوير والتغيير من عدمها. يشير إلى هذه الحقيقة القرآن الكريم؛ إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ سورة الرعد – آية 11. فلا يمكن التغيير الاجتماعي إلا بتغيير الذوات وتهيئتها لقبول متطلبات التطوير، ومن دون تغيير النفس تبقى شعارات التغيير ويافطات التطوير أشبه شيء بمشروعات أحلام اليقظة. والدين الإسلامي لا يعالج مشكلات البشر بحلول سحرية أو طرائق إعجازية بل منظور الإسلام في معالجة مشكلات البشر المختلفة هو العناية بتهذيب النفس وتطويرها من الرواسب والشوائب حتى تكون مهيأة بشكل تام لعمليات التغيير والخروج من آثار المشكلات التي تؤرق الإنسان والمجتمع المسلم. لذلك نجد القرآن الكريم والحكيم يؤكد اتباع العلم ومفارقة الجهل والظن وكل المفردات التي تؤدي إلى المعرفة والخبرة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ سورة الإسراء – آية 36.

ثانياً – الاستلاب آفة التقدم:

يذكر المؤلف مقطعاً مما قاله المصلح جمال الدين الأفغاني، الذي يشير فيه إلى الأعمال والأنشطة التي يقوم بها الإنسان أو النخبة المستلبة في توهين الأمة وتوسيع ثغراتها والعمل على تضخيم مشكلاتها من أجل أن تكون الفرصة سانحة لسيطرة العدو الحضاري على مستقبل الأمة ومقدراتها؛ فالإنسان المستلب يتحول إلى معول هدم في جسم الأمة؛ لأنه عن طريقه تدخل وساوس الأعداء، وبه تنتشر

ثقافة العدو وقيمه. لذلك اعتبره الأفغاني منفذاً من منافذ دخول الأعداء، وهو الذي يمهد السبيل، ويفتح الأبواب لكي يثبت العدو أقدامه في جسم الأمة.

ثالثاً - أوليات في فقه السنن الحضارية:

ثمة حوافز ودوافع عديدة تدفعنا إلى القول: إن المجال العربي والإسلامي اليوم أحوج ما يكون إلى الفكر السنني والثقافة التي تستند في مشروعاتها وخططها ومآلاتها إلى نواميس الكون التي يسير دفعها الوجود الإنساني قاطبة. وعدم إدراك قوانين التطور الإنساني يؤدي إلى لهاث فوضوي وأبله وراء التحولات والمتغيرات الإنسانية الخاصة والعامة دون القدرة على التحكم في مسارها ومصيرها، بينما الفكر السنني يوفر القدرة المناسبة للتحكم في مسار تطورات الحياة وتحولاتها المستمرة. لذلك نجد الذكر الحكيم مليئاً بتلك الآيات التي توضح جملة السنن الكلية والجزئية التي تتحكم في مسار الإنسان والمجتمع والحضارة. يقول تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة النساء - آية 26.

فهذه الآية الكريمة توضح أن مصدر نواميس الكون وسنن الاجتماع الإنساني هو الله - سبحانه وتعالى، فبناء القوة الذاتية على المستوى الحضاري هو الكفيل بالانعتاق من ضغوط الأعداء، والإنجاز الحضاري لا يستجدى ولا يستعار ولا يستورد بل هو وليد قيمنا الحضارية. فمتى ما حقق المجتمع في ذاته وعلى مختلف المستويات مفهوم القوة الحضارية، فإنه يحقق منجزاته الحضارية، فبمقدار بناء القوة يكون الإنجاز ويتحقق التقدم.

ويرى المؤلف أن تطوير تعاملنا - أفراداً وجماعات - مع الديمقراطية، يقتضي تأكيد النقاط التالية:

1 - **التربية الديمقراطية**: إذ الحرية قابلة للتعلم؛ وذلك لأن الديمقراطية الحقيقية تكمن في وضع الإنسان نفسه، بمعنى أن للحرية شرطين: احترام الذات باعتبار أن الشرط الضروري لمبدأ الحرية أن يتخذ الإنسان موقفاً إيجابياً تجاه نفسه في شكل من أشكال المحبة والارتضاء، فإذا لم يصبح المرء حراً مع نفسه راضياً مرتضياً فإنه لن يتمكن من اكتساب الحرية لنفسه ولا من منحها لغيره أو من مشاركتهم إياها.

2 - **حماية الرأي الآخر**: إن مسلك الإلغاء المتبادل على مستوى الآراء والقناعات الفكرية والسياسية والأيديولوجية يؤدي إلى خسائر مشتركة في الأرواح

والأوطان والقيم والأفكار وإن سعي كل واحد منا إلى حماية الرأي الآخر هو الذي يحفظ الجميع من الخسائر على مختلف الصعد والمستويات ومعروفة مقولة فولتير: «إنني أختلف معك في الرأي لكنني على استعداد للتضحية بحياتي في سبيل الدفاع عن رأيك».

فالمشكلة، إذن، ليست في وجود آراء متباينة ومختلفة بل تنشأ من عجزنا عن القبول بالرأي الآخر، والديمقراطية تنطلق من الاعتراف العميق والجوهري بالآخر رأياً ووجوداً، كما هو شريك مختلف لكنه الاختلاف الذي يحفزنا إلى الفهم والتفاهم والتكامل "الاختلاف الجميل" (هذا التعبير من عارض الكتاب).

3 - **القبول بالتعددية الفكرية والسياسية:** ليس ثمة جدال في أن المجال الإسلامي يحتوي ويحتضن جملة من التعدديات التقليدية والحديثة، وأنها أضحت اليوم جزءاً من المشهد الإسلامي العام. لذلك فإن أي جهد لإقصاء هذه الحقيقة التاريخية والمجتمعية يعد تأسيساً للانقسامات والتوترات والحروب، وإننا بحاجة إلى أن نجترح رؤيتنا وتجربتنا في التعامل مع هذه الحقيقة وسياقاتها الثقافية والاجتماعية، ولا ريب في أن الديمقراطية التي تعني في أحد تجلياتها القبول الحضاري بهذه التعدديات، هي جذر هذه الرؤية والممارسة المطلوبة.

فاستبعاد حقيقة التعدد والتنوع أو كبتها أو تهميشها يسهم بشكل أو بآخر في سيطرة نزعة الاستبداد والهيمنة، كما أنه لا يعالج حقيقة التعدد بل يوفر لها أسباب الاندفاع نحو خياراتها الخاصة وتصوراتها الذاتية المغلقة، والتعددية لا تنفي ضرورة الوحدة والإجماع الوطني بل توسع من إمكاناتهما وتبدع مستويات ومداخل جديدة للعمل والفعل على هذا الصعيد، وإن التزامنا بمقتضيات التعددية في واقعنا المجتمعي، سيوفر لنا جميعاً فضاء حياً لممارسة حضور حياتنا وحرياتنا بما يخدم قضايانا الإنسانية الكبرى.

الشورى وصناعة الرأي:

ويعالج المؤلف ضمن الفصل الأول موضوع دورالشورى في صناعة الرأي؛ حيث إن الشورى في جوهرها صيغة لتداول الرأي وتقليب وجهات النظر وتمحيصها للوصول إلى صناعة الرأي الأصوب والمنسجم ومصالح المجتمع؛ لأن الجميع اشترك في صنعه، ولم يصل إليه اعتباطاً، بل درس الأمر وقورنت الآراء بعضها مع بعض إلى أن وصل الجميع إلى تحديد الرأي الأفضل والأصلح، فهي

صيغة تجمع كل العقول وتستفيد من كل التجارب الإنسانية في سبيل الوصول إلى الرأي الأصوب، والشورى تدعم القيم الكبرى في الإسلام باعتبارها ضرورة أساسية لإدارة المجتمع في أبعاده المختلفة وتطويره وتحقيق طموحاته المنشودة، لذلك فإن صيغة الشورى متغيرة ومتطورة بتطور الشعوب والأمم وما يؤكد أهمية الشورى أن الباري – عز وجل – قد أنزل سورة كاملة في قرآنه المجيد «الشورى» – يقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران – آية 159، ويقول تعالى أيضاً: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة الشورى – آية 38.

وفي سياق الشورى ودورها في صناعة الرأي يؤكد المؤلف الحقائق التالية:

1 – إن الشورى ليست كلمة تقال أو محاضرة تلقى، بل هي ممارسة مستمرة تبدأ من حياة الإنسان الخاصة وصولاً إلى الحياة العامة، لذا فمن الضروري أن نربي أنفسنا على قيمة الشورى والتشاور في أمورنا وقضايانا المختلفة حتى تتأكد هذه القيمة في الوسط الاجتماعي برمته.

2 – إن المجتمع الإنساني بحاجة دائماً إلى القنوات والأطر السليمة لانتقال الأفكار والمعلومات والقناعات بين أطرافه وقواه المختلفة، ولا شك أن الشورى قيمة كبرى لو تحولت أو ترجمت إلى أطر ومؤسسات لنقل تلك الأفكار والمعلومات بين المجتمع الإنساني لتمكن ذلك المجتمع من تداول الأفكار والقناعات وفق نسق مؤسسي سليم يؤدي في النهاية إلى انسياب الأفكار والمعلومات دون أطر نخبوية تحبس المعلومة أو الفكرة في إطار ضيق لا يتعداها.

3 – إن تركيز قيمة الشورى في صناعة الرأي هو المدخل الأساسي لإنهاء كل عمليات الاستفراد بالرأي أو الاعتماد على الأساليب الملتوية أو المختلفة في إيصال آرائنا وقناعاتنا الفكرية إلى الآخرين وإقناعهم بها، وهناك علاقة عكسية بين الشورى والاستبداد بالرأي، بمعنى كلما تتوسع دائرة اهتمامنا بالشورى في تدوير قناعاتنا وإيصال آرائنا تضيق في المقابل دائرة الاستبداد بالرأي واعتماد العقل الواحد والقناعة الواحدة في تدوير الآراء والأفكار.

الديمقراطية وشروط التقدم:

ويعالج المؤلف في الفصل الثاني قضايا العنف والتعصب، والتنمية وجدليات الحرية والأقليات وجدليات الوحدة والحرية وموضوعات أخرى.

يرى المؤلف أن العنف والتعصب وجهان لعملة واحدة؛ ليس ثمة شك في أن العنف بكل أشكاله وأدواته ظاهرة خطيرة تصيب الكيانات البشرية، وتمزق أواصرها، وتعمق شروخها ونقاط الاختلاف بين عناصرها دون أن يحقق العنف أهدافه وغايات صانعيه في الوسط الاجتماعي والوطني عبر مختلف العصور والأمصار.

ولم يسجل لنا التاريخ الإنساني أن العنف والأعمال التخريبية والترويع والتخويف واستخدام أدوات القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية قد حقق أهدافه ووصل إلى مطامحه، بل على العكس من ذلك نجد العنف يشكل قناة أساسية لتبديد الطاقات ونسف الإنجازات وتعريض أمن الجميع للكثير من المخاطر والمساوئ. والإنسان وحده هو الكائن الذي يستخدم العنف لغاية تدمير ذاته ونوعه، ولعل الجذر الفكري والمعرفي الذي يغذي حالات العنف هو حالة التعصب "سواء كان التعصب دينياً أو قومياً أو أيديولوجياً" (التوضيح من عارض الكتاب) فالمتعصب يرفض حالة الاختلاف الطبيعية التي هي جزء من القانون العام والناموس الكوني، ويلجأ إلى أعمال العنف والترويع والتخويف، فالتعصب هو الوجه الآخر للعنف "هو الوجه المعنوي" (التوضيح من عارض الكتاب) فهما وجهان لحقيقة واحدة... الوجه الثقافي والفكري هو التعصب، والوجه الاجتماعي والسلوكي هو العنف واللجوء إلى القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية.

إن التعصب يؤدي إلى العنف واستخدام التعسف والقوة ضد الآخرين، كما أن العنف يتغذى من التعصب والثقافة التي تقف وراءه وتمده بالمبررات والمسوغات، ومن ثم الجميع يدخل في دائرة جهنمية تقضي على كل المكاسب، وتمارس كل أساليب الفاشية لإخضاع الآخرين إلى آرائهم وقناعاتهم العقدية والسياسية؛ فالذي يمتلك وسائل القهر يمارس العنف بأبشع صوره، والذي لا يمتلك وسائل القهر يدخل في دوامة التعصب، ويمارسه ضد الآخرين استعلاء وإقصاء وتهميشاً وتمييزاً وصولاً إلى ممارسة الوسائل المادية في القهر والنبذ والإقصاء. وهكذا يتبين لنا أن العنف يغذي التعصب، كما أن الأخير يوفر الأرضية المناسبة على مختلف الصعد لسيادة العنف والقهر والعسف في الحياة الاجتماعية والعامة،

والحاضنة الكبرى لظاهرة العنف والتعصب هو الاستبداد بكل صوره وأشكاله، حيث يلتهم الحياة بتنوعها ويختزلها في بؤرة ضيقة، فيمنع أشكال الحياة عن الآخرين، ويقمع كل من يحاول أن يعبر عن رأيه أو يمارس حريته أو يطالب بحقوقه..

الخاتمة:

يعبِّر المشهد السياسي والفكري العربي الآن عن أزمة عميقة في البنية الاجتماعية العربية، وذلك إثر تزايد ثقافة العنف والإرهاب العدمية التي نتجت من عوامل كثيرة، أهمها الغياب الديمقراطي والتنموي العربي، إضافة إلى تراكم ثقافة النقل وتراجع ثقافة العقل والافتقار إلى علماء نهضويين يستطيعون تشخيص الوضع المحلي والعالمي والربط بين حيثياتهما والبدء بالبحث في التراث وفرز الغث من السمين، بما يتلاءم والواقع المعاصر والاستفادة من الثقافة الحديثة والمعاصرة وإجراء عملية المفاعلة الحضارية لعناصر الثقافتين الزمانية (التراث) والمكانية (المعصرة).

ويأتي هذا الكتاب «الإسلام ورهانات الديمقراطية» محاولة متميزة للخروج من الحالة الجمودية والركودية الراهنة التي هي أسيرة الإشكالية /الثنائية/ القديمة الجديدة: الأصالة/ المعاصرة، بقيام المؤلف بطرح الإشكالية الأساسية في الفكر العربي المعاصر، وهي «الديمقراطية» وفق أسس متناسقة ومتناسبة ومتناغمة بل ومتأصلة في التراث الإسلامي، وبخاصة ما يتعلق بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ بحيث إن القارئ وهو يقرأ الكتاب لا يجد ثمة تناقضاً بين الضرورة الموضوعية للديمقراطية في أيامنا الراهنة وبين الجذر الإسلامي والأصالة الإسلامية في الدعوة للديمقراطية «الشورى»»، أي بتعبير مختصر بين الإسلام والديمقراطية، الإسلام بوصفه خصوصية حضارية وثقافية، والديمقراطية بوصفها حاجة حياتية وعصرية للتكيف مع ظروف الواقع والتباساته وإشكالياته ومستجداته. وبالاستناد إلى ذلك جاء تناولنا لهذا الكتاب المهم الذي يحفزنا للدعوة إلى خروج الفكر العربي من الأطر الأيديولوجية الضيقة سواء كانت هذه الأيديولوجية دينية أم قومية أم طبقية أم غير ذلك، ويقوم بمراجعة المادة التراثية وتطويرها بما يتوافق والمستجدات والمتغيرات المعاصرة، وبما يخدم مسيرة التنمية والتطوير والديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية. هذا وقد جاء منهج المؤلف تحليلياً موضوعياً مدعماً بالمراجع الغزيرة وبشكل توثيقي متميز يلبي حاجة القراء العاديين والاختصاصيين في الاطلاع المعرفي والثقافي لكتاب متميز وفريد من نوعه يعد إضافة مهمة للمكتبة الفكرية العربية.

التقارير:

في علم الضحية

دراسة تحليلية لضحايا الإجرام من واقع التقارير الرسمية للجريمة بالجماهيرية الليبية

إعداد: عبدالله أحمد المصراتي*

يعد هذا التقرير محاولة جادة لقراءة مضمون تقارير الجريمة الصادرة عن أمانة العدل والأمن العام خلال خمس سنوات (1998–2002)، وهو يهدف إلى رصد أحد أبرز مؤشرات الجريمة في المجتمع الليبي، الذي نصطلح عليه الضريبة الآدمية للجريمة، وهي متمثلة في حجم ضحايا الجريمة ونوعها.

سنتناول في هذا التقرير الأبعاد الكمية والكيفية لضحايا الإجرام في واحد من المجتمعات العربية التي تسعى للتقليل، قدر المستطاع، من ضريبة انتشار الجريمة في واقعها وبين أفرادها ألا وهو المجتمع الليبي، ولأن الضحية واحد من أبرز مترتبات الجريمة عليه ستعتبر واحداً من المؤشرات إلى فداحة شأن الجريمة وعظمها، وعلى الرغم من إيماننا المسبق بما قد يشوب التقارير الرسمية من ضعف وعدم دقة في الرصد والعد لحجم الضحايا فإننا مضطرون للاعتماد عليها مصدراً لبيانات هذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن ننوه بأن هذا التقرير يدخل في مجال ما يعرف اليوم بعلم الضحية أو علم المجني عليه، الذي يعد أحدث فروع علم الإجرام، وهو يهتم بدراسة أنماط ونماذج من ضحايا الجريمة والعنف غير المشروع ودور الضحية في الجريمة؛ ذلك بهدف الوصول إلى مزيد من الفهم والتفسير العلمي لظاهرة الجريمة التي يبدو عليها في الآونة الأخيرة تطور ملحوظ من الجهتين الكمية والكيفية على حد سواء.

* اختصاصي بعلم الاجتماع الجنائي وعضو هيئة التدريس بجامعة المرج – ليبيا.

هذا، ويعرف (غولوتا) علم الضحية بأنه: «العلم الذي يدرس الضحية وشخصيته ومميزاته العضوية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية، كما يعنى بدراسة علاقة الضحية بالجاني وبالدور الذي قام به الضحية في حدوث الجريمة»[1] في حين عرفه (شافر) بأنه: العلم الذي يدرس العلاقة بين الجاني والضحية. وهو على أي حال فرع من فروع علم الإجرام الذي يعنى بدراسة ضحايا الإجرام هادفاً الكشف عن كل خصائص تلك الضحية، بحيث توضع التدابير الكفيلة بوقاية الأفراد من الجريمة من جهة ومن الجهة الثانية توضع سياسات جنائية تشريعية وقائية لحماية حقوق المجني عليهم الشخصية والمادية وضمانها[2].

وعلى الرغم من حداثة تاريخ نشأة علم الضحية الذي يمتد إلى عام 1945 عندما نشر (مندلسن) أعماله فإن الاهتمام بهذا العلم تزايد فيما بعد، وباتت تتبلور ميادينه في مجالات مثل: مفهوم الضحية وخصائصها، العلاقة بين المجرم والضحية وعلاقتهما بالمجتمع، وكيف يصير الإنسان ضحية ومتى؟ وسبل تعويض الضحايا، والمجرم بوصفه ضحية... إلخ[3].

والضحية بمعناها العام مرادفة لمصطلح المجني عليه، وهي تعني: كل من وقع عليه ضرر ناتج من سلوك غير مشروع قانوناً وشرعاً وعرفاً، والملاحظ هنا أن الضحية لا تكون دائماً من الأشخاص بل قد تكون من المؤسسات أو النظم أو ما في حكمها، كما أن الضرر الناتج من السلوك المجرم قد لا يكون دائماً من الأشخاص، كأن يكون صادراً عن جهة رسمية كظلم يقع على فرد من قبل المؤسسة التي يعمل بها، فالمعنى، إذاً، يكمن في أن للضحية صوراً عديدة، وكذلك، فإن السلوك الذي يسبب الضرر قد يصدر عن جهات مختلفة.

عموماً، تعرف الضحية Victim تعريفات متجانسة على الرغم من اختلاف التشريعات والقوانين في البلدان والمجتمعات الإنسانية، ويلاحظ عموماً التركيز عند تعريف الضحية على الأشخاص، فنجد شبه إجماع على أن الضحية هي كل شخص أصابه ضرر في نفسه أو ماله أو عرضه أو ممتلكاته، ناتج من سلوك خارق للقانون المعمول به في المجتمع، ولعل خير مثال على ذلك تعريف الأمم المتحدة للضحية

(1) صالح السعد (1999). **علم المجني عليه (ضحايا الجريمة)**. عمان: دار الصفاء، ص51.

(2) المرجع السابق، ص ص51، 52.

(3) المرجع السابق، ص ص55 – 56.

بمؤتمر ميلانو عام 1985[4]، ومفاده أن الضحية شخص لحقه أذى أو مضرة في ماله أو عرضه أو نفسه أو ممتلكاته أو حقوقه الآدمية نتيجة لفعل خارق للقانون (جريمة).

ومن منظور القانون الجنائي الليبي تعرف الضحية بأنها: كل من وقع عليه الأذى وهو أهل لاكتساب الحقوق، وهذا هو المستهدف من الحماية العقابية للجريمة؛ فالإنسان يكون ضحية متى لحقه الضرر والأذى، كذلك الشخصيات الاعتبارية العامة كالدولة والشركات والمؤسسات، أما الحيوان فلا يصح أن يكون مجنياً عليه في جميع الأحوال، ولكن يمكن أن يكون صاحبه كذلك باعتباره متضرراً في ممتلكاته المتمثلة في ذلك الحيوان[5]. نلاحظ من هذا التعريف أن مفهوم الضحية من منظور القانون الليبي يشمل أكثر من كون الضحية شخصاً تعرض لأذى من نوع معين، وبهذا نجد تميزاً للتعريف القانوني الليبي بهذه الخاصية.

وعن أهم خصائص الضحية نجد، من الناحية الصحية، وقوع كثير من ضعاف الأجسام وذوي العاهات والعلل الصحية والإعاقات الجسدية والذهنية الذين يعانون مشكلات نفسية وعصابية يقعون فريسة للجريمة، أما من حيث الخصائص الديموغرافية فنجد أن النساء وكبار السن، والأطفال عرضة أكثر من غيرهم لدفع ضريبة الإجرام، وهذا حال أصحاب المكانة الاجتماعية المرموقة والعاملين بمهن حديثة كالأطباء وأساتذة الجامعة والمصرفيين والدبلوماسيين ورجال الأعمال، فهؤلاء قد تكون مهنهم العامل الذي جعل منهم ضحايا للإجرام أو مجنياً عليهم في جرائم مختلفة[6].

وعن وضع ضحايا الجريمة في المجتمع الليبي نلاحظ من جدول (1) وشكل (1) أن أكثر ضحايا الجريمة بالمجتمع الليبي هم من الذكور؛ إذ نجد ما يعادل (94%) من إجمالي الضحايا الذي بلغ نحو (205962)، هم من الذكور البالغين، يليهم الإناث البالغات، إذ بلغت نسبتهن من إجمالي الضحايا بالجماهيرية زهاء (5%) ومن

---

(4) انظر في ذلك:

Victim of crime, The UN Secretary General Report to the VII[th] UN Congress Crime Prevention, Milano 1985.

(5) عبدالعزيز عامر. **شرح الأحكام العامة للجريمة في القانون الجنائي الليبي (دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية)**. منشورات جامعة قاريونس (بنغازي)، 1987، ص290.

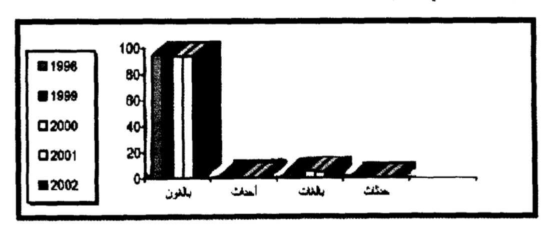
(6) لمزيد من القراءات حول هذا الموضوع انظر: د. صالح السعد، مرجع سابق، ص ص65 – 68.

ثم يأتي دور الذكور الأحداث، أي الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، وقد بلغت نسبتهم (1.05%)، وأخيراً يأتي الإناث الحدثات؛ إذ لم تتعد نسبتهن (0.18%) من إجمالي المجني عليهم في جرائم.

جدول (1): توزيع نسب ضحايا الجريمة بالجماهيرية بحسب متغير النوع والبلوغ القانوني

	ضحايا الجريمة بالجماهيرية				
	الذكور		الإناث		
الأعوام	بالغون %	أحداث %	بالغات %	حدثات %	المجموع
1998	94.69	1.07	3.92	0.32	17696
1999	94.29	1.51	4.12	0.10	60010
2000	93.51	0.93	5.38	0.18	43793
2001	93.68	0.81	5.24	0.41	43389
2002	93.62	0.74	5.47	0.17	41074
المجموع	94	1.05	4.88	0.18	205962

المصدر: جمعت مادة هذا الجدول من التقارير الرسمية للجريمة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بالجماهيرية في الأعوام من 1998–2002، صفحات متفرقة.



شكل (1): توزيع ضحايا الجريمة في المجتمع الليبي عبر الأعوام الخمسة الأخيرة

هذا من حيث المجموع الكلي، أما من حيث الأعوام فنجد أن هنالك درجة عالية من الاستقرار النسبي في نسب ضحايا الإجرام بالجماهيرية، ولا يبدو هذا مطمئناً،

فالاستقرار وإن كان نتيجة في حد ذاته لجهود أمنية حثيثة وهادفة حماية المواطن الليبي، فإنه قد يحمل في طياته نوعاً من القصور والعجز المضمر عن تجنب وقوع ضحايا للإجرام، وربما احتاجت الجهات المعنية بتوفير الأمن إلى وضع خطة محكمة تتسم بالعمومية لحماية الأفراد ذكوراً وإناثاً، بالغين وأحداثاً، من الوقوع ضحايا لأعمال إجرامية.

من جهة ثانية نلاحظ ارتفاع نسبة النساء البالغات اللائي يقعن ضحايا للإجرام عاماً بعد عام؛ فبعد أن كانت نسبة هذه الفئة من ضحايا الجريمة لا تتعدى (3.9%) عام 1998 ارتفعت لتصل إلى ما يعادل (4.88%)، وربما يرد هذا الوضع إلى انخراط أفواج من النساء في سوق العمل مثلهن مثل الرجال في ذلك، الأمر الذي يزيد من احتمالية وقوعهن في شرك الجريمة من جهة، ودخولهن في ضحايا الجريمة من جهة ثانية.

وعلى الرغم مما يبدو من جدول (1) أن نسب ضحايا الإجرام بين الذكور أكبر منها بين الإناث وبين البالغين أكبر منها بين الأحداث، فإن الحقيقة غير ذلك؛ فإذا ما نظرنا إلى مجموع ضحايا الإجرام من الأحداث ذكوراً وإناثاً نجده يعادل (2526) قاصراً وقعوا ضحايا أعمال إجرامية، أي ما يعادل (505) ضحايا قاصرة سنوياً، ولا يبدو هذا رقماً صغيراً في مجتمع لا يتعدى حجم سكانه خمسة ملايين نسمة، والحقيقة التي لم يعد فيها أدنى شك هي أن الجريمة باتت، كما الأسلحة النووية إذا ما أطلقت، لا تفرق بين كبير وصغير، ولا بين أنثى وذكر.

ولا تفوت الإشارة إلى أن الضحايا من الذكور البالغين كانوا ضحايا لجرائم هي السرقات بأنواعها والنصب وخيانة الأمانة والصك بدون رصيد، وأخيراً القتل العمد، أما الذكور الأحداث فإن أغلبهم وقعوا ضحايا لجرائم، من أهمها المواقعة وهتك العرض بالقوة؛ إذ بلغ عدد ضحايا هذا النمط من الإجرام (55) ضحية من إجمالي ضحايا الذكور الأحداث في عام 2002 (145). في المقابل كانت أكثر ضحايا النساء قد وقعت إثر جرائم السرقات من المنازل، يليها السرقات الأخرى، ثم النصب والاحتيال وهتك العرض بالقوة، في حين أن أكثر الحدثات الضحايا كن إثر جريمة الهتك للعرض بالقوة[7].

ملخص النتائج:

ولقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، فيما يلي ملخصها:

1 – يبلغ حجم ضحايا الجريمة في المجتمع الليبي في الفترة المذكورة ما

يقارب (206 آلاف) ضحية، كان معظمهم من الذكور البالغين (94%)، يليهم النساء البالغات (5%) يليهن الأحداث الذكور (1.1%) وأخيراً الأحداث الإناث (0.2%).

2 – في الوقت الذي سجلت فيه نسبة ضحايا الجريمة من الذكور استقراراً ملحوظاً في الأعوام المذكورة سجلت نسبة الضحايا من النساء البالغات ارتفاعاً واضحاً؛ فبعد أن كانت عام 1998 لا تتعدى نسبتهن من إجمالي الضحايا (4%) زادت عام 2002 لتصل إلى (6%)، وربما يرد هذا الحال في اعتقادنا، إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والإنتاج، الأمر الذي وسع من دائرة التفاعل الاجتماعي لها.

3 – بوجه عام، يبدو أن نسبة ضحايا الجريمة من أبناء المجتمع الليبي في استقرار، وإن كانت هذه نتيجة في حد ذاتها فإنها قد تخفي في طياتها عجزاً مضمراً عن تقليص هذه النسبة من قبل الجهات المختصة والمعنية بتوفير الأمن بالمجتمع.

4 – إن وقوع ضحايا للجريمة من البالغين قد يكون أمراً هيناً، أما وقوع ضحايا للسلوكيات الإجرامية من القاصرين والأحداث فإن له، دون أدنى ريب، وقعاً عظيماً على النفس. لقد بلغ ضحايا الجريمة من القاصرين الأحداث في الفترة المذكورة نحو (2526) ضحية لم تبلغ السن القانونية، أي ما يعادل (505) ضحايا سنوياً.

5 – من حيث نمط الجريمة التي وقع الأفراد ضحية لفاعلها تبين أن أكثر الضحايا من الذكور البالغين تضرروا في أموالهم وممتلكاتهم إثر ارتكاب جناية أو جنحة ضدهم، واستمر هذا الوضع حتى عام 2001، وفي عام 2002 تكاد نسبة المتضررين تتساوى في أنفسهم وأشخاصهم (أعراضهم وأبدانهم) بالمتضررين في أموالهم.

6 – من أبرز صور الجريمة التي ارتفعت فيها نسبة الضحايا من الذكور البالغين كانت النصب، وخيانة الأمانة، والصك بدون رصيد، والقتل العمد. أما النساء البالغات فأغلبهن كن ضحايا لجرائم السرقة من البيوت والاحتيال والنصب والسرقات الأخرى، أما الأحداث من الذكور والإناث فقد وقعوا ضحايا لجرائم لا أخلاقية مثل هتك العرض والمواقعة بالقوة.

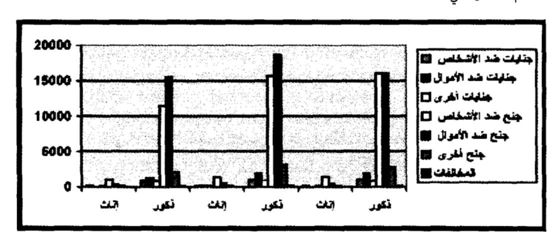
(7) اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام (2002)، **التقرير السنوي عن الجريمة**، مطابع أمانة العدل والأمن العام، ص30.

توزيع الضحايا بحسب التصنيف النوعي للجرائم:

جدول (2): توزيع ضحايا الجريمة في المجتمع الليبي بحسب نوع الجريمة في الأعوام المذكورة

نوع الجريمة	1998		2000		2002	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
جنايات ضد الأشخاص	840	211	978	211	987	206
جنايات ضد الأموال	1265	42	1921	65	1846	52
جنايات أخرى	857	86	902	69	839	82
جنح ضد الأشخاص	11472	1035	15664	1398	15996	1440
جنح ضد الأموال	15470	392	18635	522	16098	395
جنح أخرى	2152	124	3154	185	2850	135
المخالفات	86	1	104	3	141	7
المجموع	32142	1891	41358	2453	38757	2163

المصدر: استمدت مادة هذا الجدول من التقارير الرسمية للجريمة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام الصادرة في 1998، 2000، 2002، صفحات مختلفة.



شكل (2): توزيع ضحايا الإجرام بحسب نوع الجريمة

يبدو من كل من جدول (2) وشكل (2) أنه بين الأعوام 1998 – 2000 كان أكثر ضحايا الإجرام في المجتمع الليبي من الذكور الذين تضرروا في أموالهم وممتلكاتهم، أما في عام 2002 فيكاد عدد المجني عليهم من الذكور في أموالهم

وممتلكاتهم يتساوى مع عدد المجني عليهم في أنفسهم وأرواحهم وأعراضهم. والملاحظ أيضاً من هذا الجدول أن أكثر الضحايا أو المجني عليهم هم ممن وقع عليهم جنحة ضد أنفسهم أو جناية ضد أموالهم وعموماً، فإن ما يقارب (50456)، أي ما نسبتهم (32%) من ضحايا الإجرام متضررون في أبدانهم أو أعراضهم، أو أرواحهم أزهقت إثر ارتكاب جناية أو جنحة ضدهم، أما الباقي فهم متضررون في أموالهم أو ممتلكاتهم (جناية أو جنحة)، وربما هذا ما يكشف عن هول الجريمة وفداحتها وثمنها الباهظ الذي يدفعه الأفراد بهذا المجتمع.

1 – إن الضحية هي أكثر من كونها شخصاً وقع عليه ضرر إثر ارتكاب سلوك يخرق القانون المعمول به في المجتمع، فهي تشمل الشخصيات الاعتبارية أيضاً على الرغم من أن التقارير الرسمية للجريمة لا تشير إليها.

2 – إن للخصائص العضوية والديموغرافية والمهنية دوراً في وقوع الأفراد ضحايا للإجرام.

3 – يقدر عدد ضحايا الجريمة في الإطار الزمني للبحث (1998 – 2002) بنحو (206 آلاف) ضحية، وإن معظمهم خلال الأعوام الخمسة من الذكور البالغين؛ إذ تبلغ نسبتهم نحو (94%).

4 – قد يبدو من التحليل بواسطة معاملة النسبة المئوية أن عدد الضحايا من القاصرين قليل ولا يكاد يذكر، ولكن الحقيقة الرقمية تقول غير ذلك؛ إذ تبين أن نحو (505) قاصرين سنوياً يقعون ضحية الإجرام في مجتمع لم يتعد عدد سكانه خمسة ملايين نسمة.

5 – إن أكثر الإناث البالغات تضررن إثر ارتكاب جنحة ضد الأشخاص فيهن، مثل هتك العرض بالقوة، وكذلك حال الحدثات من النساء اللائي وقعن ضحايا للإجرام.

Geography

Ecotourism in the State of Kuwait Impact Analysis and Sustainable Strategy

Suad Hakem, Asma A. Abahussain, Anwar S. Abdo*

Tourism is one of the largest rapidly growing industries in the world, a thing that has had significant impacts on the global, regional and national economies. In Kuwait too, tourism has witnessed a substantial revival especially that the states ecotourism could greatly benefit from its natural endowments: an advantageous geographical location, a diversity of natural land and marine resources, and potentials for varied types of tourism. All this combined, seemed to attract a great number of local as well as international tourists and guests, which, in turn, brought about a substantial increase in the contribution made by the tourism sector to Kuwait's national income. The flourishing of tourism equally yielded a considerable number of economic, social and educational benefits. The results of the present study indicate that the number of tourists visiting recreational resorts, museums and cultural sites increased in the wake of the second Gulf war and up to the mid nineties, but recently decreased in the light of the mounting political tension in the region. This research presents a description of the various tourism destinations in Kuwait including desert tourism, spring time camping, natural reserves, marine, heritage, scientific, and recreational tourism. Furthermore, the study provides an analysis of present and possible future environmental problems, which may result from the current unsustainable use of ecotourism sites. Thus, it offers an analytical assessment of the ecotourism trends by using a DPSIR model for environmental indicators. Finally, the study recommends a work strategy for the planning of sustainable ecotourism in Kuwait, which will eventually enhance the sustained economic, social, cultural and environmental developments in the country.

Keywords: Ecotourism, Kuwait tourism, Sustainable ecotourism, DPSIR, Integrated environmental assessment.

---

* Desert and Aridzones Science Programme, College of Graduated Studies, Arabian Gulf University, Kingdom of Bahrain.

Psychology

Optimism and Pessimism: A Cross- Cultural Comparison between the Lebanese and the Kuwaitis

*Najwa Al-Yahfoufi**
*Bader Al-Ansari***

The goal of this study is to get acquainted with the differences in optimism and pessimism between the Lebanese and the Kuwaitis, also between males and females. The sample was composed of 1587 students from both Lebanese and Kuwaiti universities: (717) Lebanese students and (870) Kuwaiti students. The results show that there are main differences between the Lebanese and the Kuwaitis: The Kuwaitis are more optimistic and more pessimistic than the Lebanese. The study also demonstrates major differences in optimism, as the male Lebanese were found to be more pessimistic than the females. The results also show major differences between the sexes in optimism in the Kuwaiti population, where the male Kuwaitis obtained a mean higher than the females. No major differences were found in pessimism.

Keywords: Optimism, Pessimism, Differences, Cultural comparison.

* Dept. of Psychology, Faculty of Arts & Humanities, The Lebanese University, Lebanon

** Dept. of Psychology, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Psychology

The Relationship Between the Internal - External Control and Brain Preference among Kuwaiti Samples

Maasouma A. Ibrahim*

The study aims to determine the relationship between mental preferences represented in the right and left halves of the brain, and the internal - external control center in selected Kuwaiti samples in the light of a number of demographic variables. The sample consisted of 444 adults: 163 males and 281 females (representing Kuwait University, The College of Basic Education and government and private organizations). The researcher used two main scales: the first for measuring the Brain Preference prepared by Wonder & Donovan, 1984 and translated by the present researcher. The second was Rotter's internal - external Control, which measures the control dimension of the individuals. The results of the study can be summarized as follows:

Females were more external when comparing their performance with males and more likely to use the right half of the brain in dealing with others.

There were no significant differences in the performance of the sample on both scales.

Females who have practical specializations were externals.

Students from both sexes and female employees use the right half of the brain when interacting with others and dealing with the different affairs of life.

Unmarried samples used the right brain when dealing with others when compared with the married samples.

A positive correlation between the right half of the brain and the external control was found to be statistically significant.

Keywords: Locus of control, External locus of control, Internal locus of control, Brain preference, The right hemisphere, The left hemisphere

* Dept. of Educational Psychology, College of Basic Education, Kuwait.

Economy

Determinants of Interest Rates in the Jordanian Economy: An Analytical Study for the Period 1990 - 2002

Ahmed Al-Awran*

Usmah Al-Farhan**

Interest rates on credit facilities and bank deposits in Jordan have gained increased attention since their liberalization in the early 1990s. This paper tends to study the would-be macroeconomic determinants of interest rates in Jordan, and analyze their effects on those rates in both magnitude and direction. To do so, the study uses time series econometric analysis via Ordinary Least Squares Method (OLS) to measure and analyze the impact of several variables on the domestic rates of interest. Results show, among other things, that banking rates respond adversely to changes in the money supply, and poorly to changes in the rate of interest on Central Banks three months certificates. Fiscally, it was noticed that government expenditure has no significant impact on deposit rates while it has some small impact on credit rates. The results further demonstrate that domestic interest rates are affected by foreign interest and exchange rates. Consequently, it has been recommended that the Jordanian Central Bank and the Ministry of Finance should cooperate to solidify Jordan's capital market by issuing a broader range of securities with several maturities, enhance the market's liquidity to fit the time and liquidity preferences of savers, and increase competitiveness and cost-efficiency in the banking sector with a view to lowering interest rates.

Keywords: Interest rate, Determining interest rate, Jordanian economy Jordanian money market.

* Dept. of Economics, Jordan University, Jordan.

** The authority of Financial boards.

Sociology

The Importance of Social Development Theory in the Analysis of Social Phenomenon

Nabil Daqeel *

This study tries to explain that the formulation of valid theory possesses enormous power to elevate and accelerate the expansion and development of human capabilities in any field, leading to fresh discoveries, improvement of existing activities and capacity for greater results. In the absence of valid theory, social development remains largely a process of trial and error experimentation, with a high failure rate and a very uneven progress. The dismal consequences of transition strategies in most East European countries, the very halting progress of many African and Asian countries, the increasing income gap between the most and the least developed societies, and the distressing linkage between rising incomes, environmental depletion, crime and violence reflect the fact that humanity is vigorously pursuing a process without the full knowledge needed to guide and govern it effectively.

* Dept. of Sociology, AL- Neelain University, Khartoum, Sudan.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069





مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. **صالح عبدالله جاسم**

تنشر:

- **البحوث التربوية المحكمة**
- **مراجعات الكتب التربوية الحديثة**
- **محاضر الحوار التربوي**
- **التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية**

* **تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.**
* **تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.**

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : (965) 4846843 داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصيلة محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الابحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الاخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.



رئيسة هيئة التحرير
د. نسيمة راشد الغيث

ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الاجنبية
الأفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
المؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب 17370 الخالدية 72454 الكويت - هاتف 4810319 (965) - فاكس 4810319 (965)
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- البيبلوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت
٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول العربية
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.
ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص.ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (+965)
فاكس : 4833705 (+965)
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps



أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس
النشر
العلمي

رئيس التحرير: د. فيصل عبدالله الكندري



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوى شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles:

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 33 - No. 2

2005